

٢١٧٢

ش . خ

شرح مختصر خليل ، للخراشي ، محمد بن عبد الله  
- ١١٠١ هـ . كتب في القرن الرابع عشر  
الهجري تقديرا .

ج ١-٦ في ٦ مج (٢٣٨، ٢٥٨، ٢٣٠، ٢٢٩، ٢١٣، ٢٣٠ ق)

٢٢ x ١٨ سم

٢١ س

٥٤٠٥

نسخة جيدة ، خطها مغربي حسن . طبع

الاعلام ٧: ١١٨ - معجم المطبوعات ١: ٨٢٠

١ - المذهب المالكي ، فقه المذاهيب

الاسلامية ٤ - المؤلف ب - تاريخ النسخ

ج - فتح الجليل على مختصر العلامة خليل

د - شرح الخراشي على مختصر خليل .

Copyright © King Saud University



۵۳۰۰

ج ۵







١٠٠  
مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"

الرقم:	-----
العنوان:	-----
المؤلف:	-----
تاريخ النسخ:	-----
اسم الناسخ:	-----
عدد الأوراق:	-----
ملاحظات:	-----
	-----



الْحَمْدُ لِلَّهِ الْمَنَّانِ الَّذِي مَنَّنَا عَلَى هَذِهِ الْقُرْآنِ الْمَجِيدِ

بذلك كما جفت من قسائل الوكلاء ومم يفتح الوار وكسر ما التبويقر يقال  
وكلة بام كنز انوكيا اء موشتر اليه ووكلة امر الي فلان اء قبوضه اليه و  
كتبت اليه وتفع ايضا على الجمع والوكيل اليه تكفل بما وكل اليه بكسر موكله النعام  
بما اسر اليه **واما** ٢١ اصيلا

۳۰۰

يجوز للامتنان ان يوكل شخصاً يعقل عنه عقراً سواء كان كفالة او بيعاً او نكاحاً  
 او غير ذلك من العقود ولا يدخل من ذلك لان بيعه فهو داخل في قوله ومنه  
 ان يجوز ان يوكل من يبيع الغنم الخمي في بيعه او الختم بغيره وكذلك يجوز ان  
 يوكل غطاء يبيع له غطاء وجب قبله آخر وكذلك يجوز ان يوكل من يبيع  
 في له عقوبة له قبل شخص من حر وتعينه وقتل الوكيل في الغنم الولي  
 وفي الاول الاصل ان اقامة التعيين والحر ولد لا في المسير ان يبيع الحر على  
 عبده ان تزوج بملكه بغير علمه كتماناً وكذلك لا يبيع الحاكم مبيعاً كلاً فاع  
 في بعض الصور كما في الخرافة والبيع والرهة وكذلك يجوز ان يوكل  
 شخصاً يبيع له غطاء او يبيع له غطاء على ان يتقبل الملاءة على  
 ملاءة وكذلك يجوز ان يوكل من يبيع له غطاء على ملاءة او يبيع له غطاء  
 فدر الحق المهر من اليد او يبيع له غطاء او يبيع له غطاء او يبيع له غطاء  
 والوكيل وفي بيعه لانها مبيعة بمولود وفي جارية او كذا في يجوز ان يوكل  
 كل من يستتيب عنه في الحج او يوكل من يبيع عنه ان كلاً المولى في بيته فلا  
 تضع فيه الوكالة الا في بيته فلا يجوز فيه ومنزله الحقيقة استتابة لا يباح  
 وتقوم للبرق بينهما في الحج لغيره او يبيع له غطاء او يبيع له غطاء او يبيع له غطاء  
 من ولاة غنم لا الكفاية في بيعه كذا في بيعه او يبيع له غطاء او يبيع له غطاء  
 ان لا يجوز للشخص ان يوكل في الخصومة اكثر من واحد الا برضى الخصم واما توكيل  
 اكثر من واحد في غير خصومة فيجوز وليست ابتداء في خصومة للتوكل كذا في  
 مبيع ان يوكل الواحد في خصومة متقدمة ويجوز للشخص ان يوكل في الخصومة  
 من الزوجين في بيعه او يبيع له غطاء او يبيع له غطاء او يبيع له غطاء  
 كل في خصومة الخصم او غيبته الا ان يبايع الموكل فحمة ثلاثاً بما امره































ولا يكتسب معاداة الله بنفسه لا بالمشقة يجوز له ان يؤكل غير ما لا يليق به او على  
 معاداة الله في معاداة الله التي والكثير ان يؤكل استغناء لا بخلاف القول ومن ادعى الو  
 كيل المحض واما التوكيل المحض فلا يمنع ان يؤكل ما لا يليق به على المشهور قوله  
 لا ان لا يليق به من ادعى حيث علم التوكيل ان التوكيل لا يليق به فلو كان عليه او يكون  
 مستثنى من ذلك ويجعل التوكيل على ان علم بذلك ولا يصح في ان لم يعلم واما ان لم  
 يعلم التوكيل ولا التمس التوكيل بذلك وكان التوكيل في نفسه لا يليق به في ذلك فلا  
 تيسر له التوكيل وموضوعه ان كان في ذلك محمول على ان لم يعلم **فلا يصح التوكيل**  
**في قول الاول** انه يصيب جواز توكيل التوكيل لما لا يصح التوكيل انما في نصيب  
 عن التوكيل الاول بغير ادواته ايضا كما لو كان وكيله يعرفون ان لا يصح التوكيل بغير  
 الاخر ولا يعرفون ويصنعون كل من يمتنع التوكيل الاول والتوكيل الاول عن كل كماله  
 للتوكيل الاول عن وكيله **فقول** فلا يصح انما في بقوله الاول من الاول  
 بقوله ان التوكيل اقل بزيادة بل ان كان وكل ان يصح انما في بقوله الاول وان  
 فلا وكل في فلا يصح انما في بقوله الاول اذ كلامي اذ التوكيل للتوكيل **وهذا**  
**له في تعريه** في تعريه يعني ان الشخص اذ يؤكل في اخر على ان يعلم فذلك  
 في طلق (وغيره) ودمع له انما في غلب عليه وكان مما لا يعرف بعينه او ما  
 يعرف بعينه وعلته بتقوى من التوكيل وكل غير على معاداة الله التوكيل عليه  
 بمقتضى التوكيل التام والخلق على ذلك قبل منظر السلم فيه من يجوز للتوكيل  
 ان يكون الرضى بمقتضى وكيله ويشترط الرضى بذلك لانه بتقديره يصح  
 انفى على التوكيل فينا في نفسه لا في مجله الا وهو مسلم التوكيل انما في  
 بموجبه في غير الا ان يكون التسليم فقول وقيل من ان يجوز لسلامته من  
 الرضى بالثبوت مع علم ما في ذلك على التوكيل حيث كان التسليم في سلم

ان

التمتع على سبيل ومولانا محمدا وادب وحيد

ودمع التمس وغلبا وكان مما لا يعرف ولم يحط بقصر التوكيل قبل الخلق فلا  
 كان التمس فاما انما لا يعرف بعينه او حصل بقصر من التوكيل قبل الخلق فانه  
 يجوز بان ينفذ في وجه التوكيل بما يجوز به موضوع التوكيل ان الخلق لم تقع مما امر به  
 التوكيل وانما وقعت في التمس في التوكيل وجهه فلو كان ان الخلق التوافقة في موضوع  
 التسليم من غير التوكيل بمنزلة الخلق التوافقة في التسليم فيه **وهذا** **فلا يصح**  
**ان دمع التمس** فلا ان ان غلبه في ذلك فلو كان عليه فلا على منع ومخالفة مع  
 متعلق برضاة وبرضاة متعلق بالحقبة بالخلق منها في المسمى ان في قرر راسا لما  
 ان وليس توكلا زامع قوله قبل وادعى الخلق في سلم ان دمع له التمس ان الخلق منها  
 في الجنس او النوع وفرد في مقلد التسليم انما في التوكيل في ابناءه في مساه  
 التمس فيه انه وضع رضى التوكيل بالحقبة وكيله في التمس انما في المساه  
 انما في التمس اذ دمع الرضاة زامع يسلمها في ثوبه موهبة مقلد التسليم في التمس المذكور  
 لا في زاده في التمس فالا في اذ التسليم فلا يجوز للتوكيل ان يرضى ببعده وتعليق المنع  
 والتفسير التفسير في قوله والرضى في التمس فيقال من انما في قوله **وهذا**  
**وهو من التمس او التمس في قوله** معطوف على مساه في قوله **وهو من التمس**  
 كل اذ قال التوكيل مع من التمس في قوله **وهو من التمس** في قوله **وهو من التمس**  
 وكان شأنه انما في التمس في قوله **وهو من التمس** في قوله **وهو من التمس**  
 به البيع الباص في حواله في قوله **وهو من التمس** في قوله **وهو من التمس**  
 لانه في قوله **وهو من التمس** في قوله **وهو من التمس** في قوله **وهو من التمس**  
 التوكيل في قوله **وهو من التمس** في قوله **وهو من التمس** في قوله **وهو من التمس**  
 كما هو الغالب في قوله **وهو من التمس** في قوله **وهو من التمس** في قوله **وهو من التمس**  
 ومعهوم التمس ان لم تقع التسليم لا يمنع الرضى بعمل التوكيل بل التمس في قوله











قالوا مع هذا يوم لا ينفعكم **يقضي** اهـ من كل على بيع شيء او شره  
 بقاءه وفتن من وقال دعيته الركون او قال اشترى من دعيته ابي  
 موكي فانه يصرف يميني كما ان المودع اذا اذعن من دعيته ان يخاصها  
 فانه يصرف يمينه ان كان قبضها بغير يمينه واما ان كان قبضها بيعة مفسدة كانت  
 ثوبا او غيرها لا يمينه كما ياتي في باب الوديعة والتشبيك تمام والبيعة المفسدة  
 للشوق من التتافه ما خفيته دعوى الرد بان يضرها ان لا اذعن رد الثمن او السلعة  
 او راس مال السلم او دمع السلم فيه او نحوه الك فلا يصرف ولو فلك في الردع كذا  
 اولى من رد لا يكون منادى رد كما اذ اذعن دمع ما فبقضه من الغريم او دمع من السليقة  
 التت وكذا على بيعها واذا كان كل من الوكيل او المودع مصرفا في الرد فليس له ان يقوله  
 لا اذ بعد حتى اشهر على الحكمي له اذ لا نفع له في الاستناد لانه مصرف في دعوى الرد  
**وبعبارة** اهـ فيسبب كون كل من الوكيل او المودع مصرفا في الرد فليس  
 له ان يؤخر الاستناد اذ ليس له شهادة عزلا فيسبب له انتاخير وعليه لو اخر وفا  
 عت ضمن ومنها كلام انظر في حليته **وكذا هو الوكيل لا يستبرأ** **اعلى**  
 ان الوكيل على الاحتياط لا يتقعد وعلى غيره يتقعد كما اذا اذعن ان يخاص على بيع  
 سلعة او نحوه لك واذا اتخذه فليس صريحا ولا صريحا ان يستغل باوكل عليه ومن  
 ولا يرمى مضاروة الاخر الا ان يكون الموكل شره لكل واحد منهما او منهما يستغل بذا  
 ان يظن بطل بشره ولكل الاستغلا كما ان يظن قول الموكل ولا عذر على الرد  
 معقوف على نائبه فاعل منعه اذ وضع كذا غير الوكيل لا يستبرأ الا ان يثبت له رد  
 استبرأه ومن رد اذ اوكله غير من يمين ولا فليكن لا يستبرأه وسواء علم اذعان  
 بالاول ام لا كما هو ظاهر كلامهم اذ ما لم يثبت عدم الاستبرأه واما ان يجهل  
 على ما اذا كانا متقربين ويكون مفعولا لاجازة فلا عزمي لا يستبرأه واما ان يجهل

ولا يستغل احدهما بالثمن ولو ترقب لاني لا يصح انما يكون عند الوكف  
 ولا لانه للثمن الوافع فله وتقدر النكاح المودع في الرد دون الوكيل ان كان من  
 على امر عزله **وان بيعه وبيع** **والقول** **البيع** **يقضي** اهـ من كل شرط  
 على بيع سلعة ثم يبيعها الوكيل وبياعه الوكيل ايضا ما في البيع الاول من البيعين  
 هو انما في كل من اذعان فترقت البيع باق يكون له ان يكون غير عالم ببيع  
 الاول اما ان كان اذاعا غاليا بغير اشتراؤه فانه يكون احدهما في كل من اذاعا  
 الوكيل من اذاعا من فروقة واما لو باع وكيلان وكلامه تير او وكلامه فاعا وشرك  
 لكل واحد لا استقلال وبياعا شيئا بالعمم البيع الاول ولو انتم للثمن فبصرفه  
 في بعض الحوائج من ان يبيع كل من الوكيل بيع الوكيل والوكيل في الحكم ان ذكره الوكيل  
 غير ظاهر ولو باع الوكيل والوكيل معا او جهلا من اذاعا مشتركا وكذا لو باع الوكيلان معا  
 او جهلا من اذاعا **وعنه** من قوله **بيع** او لا جازة ليست كذا في الحكم انما الاول  
 حصل فبقي ام لا لان لم يشغل بالبيع انهما كما قلنا ابراهيم **والفصل** **سلوك**  
**الوقت** **بين** القيم المجرور والبيع للموكل او القيمة المجرور والبيع للوكيل **القياس**  
 انه يجوز لك يا موكل ان تقبض ما اسلمه لك وكيلك من غير حضورك وبيعه اذ اقبض لك  
 بذالك اذ اذاعا لك بيند تشهد ان اسلمه لك واجهت للمسلم اليه اذ اذاعا له اذاعا  
 لا يمتنع ان يعلم ان **فقولنا** **لك** له جبر اعلم ان اسلم اليه **وقوله**  
 منطلوب سلم له السلم انما هو لك في بيعه **والقول** **القياس** ما يشمل انما هو واليمين  
 ومعهم من ان لم يثبت بالبيعة لم يلزمه دعوته وموكل الك وتحت طوقه احدا  
 من اقرار السلم اليه او الوكيل اعترف له بانده لغيره **والقول** **القياس** انية مجرد دعوى الوكيل  
 ولا يكون السلم اليه كما هو للموكل ان اسلم له على احد فولي كان في شهادته منبقة  
 له ومنه يفرغ وقتية **والقول** **لك** **او اذ اعني** **او حصة** **له** **يقضي** اهـ من























12

٧ قصور

لا يعبر في غير الخلق بالصدق بل هو قال له قل ان شاء الله تعالى ولا يملك امره  
شيء ولا يملك عقله ولا يملك قلوبهم ولا يملك ايمانهم ولا يملك قلوبهم ولا يملك قلوبهم  
مواضعهم ولا يملك قلوبهم ولا يملك قلوبهم ولا يملك قلوبهم ولا يملك قلوبهم  
ومل يملك القلوب ام لا بعد خلاف مبنى على الخلاف في اليمين هل تنقض به دعوى المعروف  
ام لا وتترك يلمه الاخر اذ ادعى عليه نحو فقال بعقده في وبيد انه باعده له لانه  
اخر بالملك وادعى غيره وعنده فاذا اهلقت التوقفت عليه غير الموعود فلا يملك طلاقا  
وتترك يلمه الاخر ارم طلبك منه دير فقال وقبضته لك وبيد انه وقال له ثم  
ان قوله او وجبته او بعقده في مفيد ما اذا لم تحصل الحيابة العتية **فان**  
في التبعين **فصل** في حارسها مرة تكون الحيابة فيها معتبر في الموعود ملكة  
حاضر بلا مانع ثم يرد على الخلق في ما طار من ملكه فاذا ادعى المالك في الشراء  
كأن الضول فلو لمع يمينه في ذلك انتهى ان شاء الله تعالى واليمين تاليع غير ان القسوم  
على ما يظهر من اخر كلام مختص التيقية او افرضت او ما افرضت او لم تفرض  
يعنى انه اذا قال نعم لاخر افرضت مائة درهم مثلا بصرفه انقره بان فا  
ل نعم او ليس له الاخر اذ وتترك يلمه الاخر اذ قال له نعم اما افرضت او لم  
بصرفه انقره على ذلك او قال ان لم تفرضت المائة وصرفه انقره على ذلك فلا  
ادعى انك اهل بالمال وانه يلمه انقره **فصل** في افرضت قال لبر فانه في بعض  
النسخ او ليس افرضت وهو المراد من الرواية عن كتاب ابن عوف هو لا لا  
تتبعها التفرقة لا تفرق فقه القسوم والامر في النسخ **فصل** في افرضت او ما  
افرضت او لم تفرضت مائة دينار مثلا فقال انقره نعم **فصل** في وتترك  
الموعود الجواب عن منكر الاستيلاء على انقره لانما لا تحتاج الى ذلك والبر ضروري  
انقره على الاخر او فله مائة كذا مائة سابقا حيث قال لم يكن **فصل** في افرضت او لم تفرضت

صوم



































لغوية ولم يكن ركزا للكتابة كالمعول او مولى ومما اولى من حمله على ضعفها **وهي** **الاشارة**  
**في** **والا** **لغة** **مشتقة** **ان** **لم** **يستدل** **على** **كونه** **يعني** **ان** **مرباع** **عبر** **او** **لوعنه** **فما**  
 عتقه المشتق استلحقه انما يدعى فانه يلحقه وبصرفه ان لم يستدل على كونه بمسافر ويزد  
 انتم للمشتق والوكلاء المشتق وليس معارضا لقوله ولم يكن ركزا للكتابة او مولى كان من  
 مسئلة اخرى غير السابقة **وهي** **ان** **ابو** **الحسن** **بن** **علي** **لا** **يما** **وقفا** **في** **المروية** **بل** **في** **الا**  
 ولما لم يلق ام الوليد ان استلحقه فليس معناه في حقيقة بخلاف من وفل من مفا  
 ومما لا يغفل عنه **وهي** **مسئلة** **اخرى** **تشابه** **الاولى** **وتماثلها** **وليست** **عينها** **ويصرف**  
 هي والبيان ومما ايضا قول **اخر** **انه** **يصرف** **الاشتقاق** **مع** **الادوية** **ولما** **ولما** **ولما**  
 انه لا مفاضة **هو** **ان** **تدعى** **على** **الله** **منا** **وقوله** **الكنه** **يلحق** **به** **ما** **سرو** **كان** **الاولى**  
 للمؤلف ان يصدق قوله ايضا لانه لا يفي باللا يبرر مفا تليق به الختم فلا يقال جلاء زيد وقيل  
 عمى والبيان والحكم مناهض **وهي** **ان** **ابو** **الحسن** **عثر** **ان** **قوله** **في** **الشرح** **الرئيس** **وان** **كبر** **وقوله**  
**وورثته** **ان** **يعني** **ان** **استلحق** **يصح** **وان** **كده** **الستلحق** **يقع** **الغناء**  
 كغيره واشترطه تصرفه **منا** **ومما** **ان** **ابو** **الحسن** **وكران** **يصح** **الاستلحق** **وان** **كده**  
 الولد المستلحق **يقع** **الغناء** **كغيره** **او** **غيره** **الذي** **الستلحق** **بغير** **الغناء** **الذي** **الستلحق**  
 بغيره الميت الالود **الولد** **ان** **او** **قل** **المثال** **والذي** **ان** **الولد** **ولو** **اشئ** **ولو** **غيره**  
 او كذا او من انك ارمع قوله في اللفظ **وورث** **الستلحق** **الستلحق** **ان** **كده** **له** **ولو** **صرت**  
 مسلم **وقل** **المثال** **لا** **ان** **التفسير** **باني** **المسلم** **خلاف** **الزم** **بغير** **الزم** **منا** **وج**  
**منا** **وبما** **يعلم** **ان** **قول** **منا** **له** **المعنى** **المؤلف** **منا** **لا** **ان** **استغنى** **عنه** **في** **الخرقة**  
 والاسلام بخلاف ما في اللفظ فانه لا يقال فيه **ان** **كده** **له** **ولو** **اشئ** **ولو** **غيره**  
 الاسلام **معنى** **على** **خامس** **وقد** **علمت** **انه** **خلاف** **الزم** **بغير** **الزم** **منا** **وهذا** **التم** **انما** **هو**  
 اذ الاستلحقه ميتا **واما** **ان** **الستلحقه** **منا** **قلته** **زنه** **وان** **لم** **يكن** **المستلحق** **يقع** **الغناء**

ولو مثل الاستلحق **بغير** **المؤلف** **الاستلحق** **في** **التم** **فما** **الستلحق** **ان** **غير** **الستلحق** **وهذا**  
 من كلام المؤلف انما هو في اثر منه **واما** **الستلحق** **بلا** **يقى** **به** **وهو** **كذلك** **اولا** **وهو** **تفسير**  
**وهو** **تفسير** **ان** **لم** **يستدل** **على** **كونه** **يعني** **ان** **مرباع** **عبر** **او** **لوعنه** **فما**  
 بغير البيع **والمعنى** **ان** **مرباع** **عبر** **ان** **الستلحقه** **فانه** **يلحق** **به** **ويشغى** **البيع** **ويزد**  
 بيع التمسك **ويرجع** **المشتق** **بفريقه** **على** **الغير** **يا** **خلف** **ما** **يرجع** **من** **الغرامة** **الغير**  
 غير الستلحق **ان** **لم** **تكن** **لغير** **خلفه** **على** **ما** **يجد** **ان** **يؤخر** **قوله** **هو** **اعول** **الا** **فان** **انما** **انما**  
**ان** **المشتق** **لستلحق** **الغير** **بلا** **يعمل** **ويشت** **بيئته** **او** **اخر** **ان** **فانه** **لا** **يرجع** **على** **البيان** **يصح**  
 من النعقة **وان** **لم** **تف** **بالنعقة** **وان** **زادت** **النعقة** **على** **النعقة** **فلا** **يؤخر** **منه** **فان** **زاد**  
 كما هو ظاهر كلام المؤلف **والتم** **وقوله** **ونفس** **البيع** **ويلحق** **نفسه** **به**  
**او** **وهو** **غيره** **المشتق** **على** **ذلك** **واما** **ان** **كده** **فانه** **يلحق** **به** **نفسه** **فقه** **وان** **ادعى**  
**استلحقه** **منا** **استلحق** **فقه** **ان** **يعني** **ان** **مرباع** **اقه** **ولا** **لوعنه** **ثم** **ادعى**  
 انه استلحقه **منا** **لوعنه** **على** **البيع** **مفولان** **اخر** **لا** **يرد** **البيع** **والا** **غيره** **ان** **لم** **يتم**  
 فيه **لحجة** **وقوله** **منا** **فانه** **انتم** **ميت** **فينبغي** **الغناء** **على** **عدم** **الرد** **فما** **الضمير** **في**  
 فيما عاين على **المروية** **لا** **على** **الاقه** **ومن** **لا** **لوعنه** **والا** **ميت** **منا** **فانه** **ان** **ادعى** **منا**  
**لوعنه** **استلحقه** **لوعنه** **فانه** **ان** **التم** **لحجة** **او** **ميت** **منا** **فانه** **ان** **ادعى** **منا**  
**به** **الولد** **منا** **يعني** **ان** **مرباع** **اقه** **ومن** **لا** **لوعنه** **والا** **ميت** **منا** **فانه** **ان** **ادعى** **منا**  
 غير الستلحق **فما** **الستلحق** **البيان** **الولد** **فانه** **يلحق** **به** **سواء** **انتم** **ميت** **ان** **لا** **اصوت** **فيم** **الستلحق**  
 عتقا **اقه** **ان** **لا** **وزد** **اقه** **ان** **ولم** **كنا** **كنا** **اولا** **ان** **لم** **يتم** **ميت** **لحجة** **او** **غيره** **منا**  
 من بان يكون **عربيا** **ميت** **على** **غير** **الولد** **والا** **ميت** **فيم** **الستلحق** **منا** **ان** **ادعى**  
 لا لا يباع **او** **عدم** **كثرة** **ثم** **بان** **بلا** **منا** **منا** **فانه** **لا** **يقلقه** **الهل** **عليه** **العدم** **او** **وجلا**  
 منه **ومما** **الحال** **والاعلم** **منا** **ولا** **ارتجاع** **وعلى** **الغناء** **المنا** **فانه** **ان** **ادعى** **منا**









٥  
والصالحين  
الجميع انما  
هو قول الورد  
مستجاب  
٦  
صواب ان كان  
الورد جميع  
العتق

۱۹۹

بیت قدیم ایتھوپیا

[illegible]











والصواب في اللفظ  
الشرطي

المرونة واللباسية على ما قيل به لانه لم يرد في المرونة ثم ان قلت بعضه  
**مسألة ١١** في خبر من ارقت خلفه مالا فمات في يومه اذ اضطرر نحو قوله بطله او  
د راحم او شبهها للام ان قلت بعض ذلك بان التالف بينهما على قدر نصيب كل واحد  
منهما فانه ان كان التراب والاجر امرين لانه خبرهما واما في التالف بينهما فكل واحد  
الواحد لانه وعلى صاحبه ان يثبت التالف على المقتضى ان يتخير التالف ويقر ان التالف  
معين من غير ان يصيبه من ربه وانه مستأنه متصل ان التراب في كبره في المرونة  
حيث قال ولو عرف كانت مصيبة كل واحد من ربه **والتالف بينهما وسيله او قدر**  
**على امري ان تروى مسألة بعني** وكذلك في خبر المودعة ان التالف بينهما في  
اذ ربهما بملك كما في حكمة بالكلية والربانية كهما من ملكة تحت وكذا في خبر المودعة  
ان المودعة اذا اصابها وموفاة على ايداعها عند امير مملكت الا ان تروى مسألة اني في  
مملكتي كانت جيبه ثم تلفت بعد ذلك فانه لا ضمان عليه في القول فولد له رد ما  
سألت ان مملكتي ومعهوم الشئ لانه اذا لم يقر على امين وحلف عليها ان تروى مسألة فانه  
لا ضمان عليه اذا صاحبه افعه قبلت وكما في في السعر يسري في التالف به عمل  
او سعر التجار او سعر الزبارة **وقوله** مسألة ان في ذاتها وصحتها وسوفا قبلان تغيب  
في مودعة في سبيل في كلامه **وقوله** مسألة ان راجع لمصلحة في تعلق والسعر  
واذا اردت مسألة من التعلق بها جمل عليه اجرة او لا وسبيل **ج** في اول الفصم ان  
عليه الاجرة ولا كذا ينبغي ان يغير مسألة ان كان ربهما يلبس بدة التالف والاملا اجرة ولما انفار  
**وهو** سلف مضمون ومعدم وكذا التعلق والتلف **بعني** ان المودعة اذا  
كانت مضمونة في المودعة ان يتصل بها بغير اذ فيهما لاختلاف الغوا في المضمون  
وسواء كان المودعة بجهة التالف مليا او معدما وكذا في خبر على المودعة بعني التالف  
ان يتصل المودعة حيث كان معدما سواء كانت مضمونة او مضمونة لا ربهما يتخير

في خبر مملكتي  
وغير المملكتي

بغير

بغير التوفيق ويدخل في المضمون مضمونه مثل المودعة او ما في ربه عليها يسير ويقضي  
ان يكون مضمون في القضاء والقيام ومما في حرام ويكره المودعة ان يتلف  
المودعة اذا كانت من المودعة او من التالفين واما اذا كان غير مضمون في المودعة فيجب ان يتلف  
منها مطلقا سواء كانت من التالفين او من المضمونات وعلى المولى على المضمون  
على انعام على التالف **مسألة** تشبه في الكرامة ان يكون للمودعة التالف بالمودعة  
كانت مضمون تسلفها او يكره **والقول** في التالف في المودعة ان التالف في مضمون  
وان يكره مضمون في جيبه فانه والتجرب انما في خبر مملكتي مضمون ربه  
**وقوله** **والرجل** مستأنف ادواء افلما ان التجرب بها مكره وقيل في الحادثة بعد البيع لانه  
كانت د راحم او تاليم فانه كان فاما موضح وان كانت في حلفان باعده بغيره ثم يباع المودعة  
بغيره وملكه اقل من ربه لانه في التالف في راحم او تاليم فانه كان فاما مضمون ربهما في  
الاخذ ان اخذ مضمون به والرد وان كان غير ربهما في الاجارة واخذ مضمون به او تخفيفه اعم  
**وقوله** **والرجل** في التالف في البضع مقدس والمقدس في المودعة البضع مقدس  
لمقادير انما في مع التالف اليه على حلف البضاعة في مضمون ما في ذلك لانفسهما  
دون في التالف والمودعة لم يدخل على حلف البضاعة وانما اراد مضمون ما في ذلك انما في  
دون في التالف والمودعة ايضا انما عليه مضمون ما في التالف مضمون **وقوله** **والرجل** في  
ان المودعة اذا تلفت المودعة ثم ادعى ما تسلفه المولى عليه ثم طاعت بعد ذلك وحلفه  
صاحبها بان المودعة من ربه ويصدق في التالف في مضمون حيث كان تسلفه مكره  
وهو تسلف التالف والتلف للمولى وسواء اخذ المودعة من ربهما بجهة ام لا ولا التالف  
المجموع وهو المضمون فانه اذا تسلفه المولى او غيره واذ من مضمون ربه مضمون المودعة فانه  
لا يميز للاختلاف الا في خبر في التالف في مضمون مضمون مضمون مضمون مضمون مضمون  
ربه ولا يميز التالف على ربه لانه المودعة مضمون مضمون مضمون مضمون مضمون مضمون

١١







**موقف** ولا اشرط عليه الضمان **يقضي** انه لا ضمان على المودع اذ الامره  
صاحبها ان يحفظه في كمد محطه اياه ونسبها مرفعت قبضت وتكون غير  
منشورة في كمد ولا ضمان ليس بزوج وكذا ان لا ضمان على المودع اذ اشرط عليه  
ضمانا اذ اطلقت في محل الا ضمان عليه فيه ولا يعمل بشرطه لما علمت ان المودع يقر بالامانة  
في مشيها فمما فيها من حفيظتها ويخالف ما يوجب الحكم **وايراعها وان يسمي**  
**الغير زوجة** **واقعة** **اعتبر** **تأيد** **الله** **عطف** **على** **ما** **فيه** **الضمان** **يقضي** ان المودع يحفظ  
المودع يقر اذ اودعها عن غير وجه او سمى غير وجه في قوله **قبضت** او **تلقيت** وان كان  
من ارضها في سعي واركان الغير احيانا اذ لم يرضها الا بالامانة **قال** **ابوها وان**  
اودعته لم يرضها الا بالامانة وادعته في سعي فحقه وانما يبالغ على السعي لئلا يتوهم انه لما قبلها  
في السعي كانه من امانته **الا** في الايراد على محل الضمان على المودع اذ اودعها عن غير وجه  
لو امنت المعتاد ثم لا يرد الا في ايراد مطلقا ضمان عليه وان كانت غير معتادة بغير الايراد على اودعها  
عنها عن غير وجه بل اثر زوجها او اودعها عن امانته بل اثر ضمانها فانه يضمن اذ اطلقت او ظا  
عت ومثلها عنك وامر النبي في عياله ويحرق في الدرع لم يذكر وحلف ان انكرت الزوجية  
لترجع ان اتهم وقيل مطلقا جاء نكاح غرم (ان يكون محسرا بله تخليها لها **فت**  
والضمي في قوله بله للمودع بالكسر كالمزوج وسواء كانت موسرة او محسرة **ان**  
**لغوة** **حلت** **او** **سمي** **عند** **عجز** **الزوج** **الا** **استثناء** **راجع** **لفوله** **وايراعها وان يسمي** **يعني**  
ان المودع اذ اودعها لاجل عذر صوي في قوله **يعزل** **يراع** **كسري** **وقد** **استبد** **ذلك**  
انه اوزاد على ما علم بها فانه لا ضمان عليه اذ اطلقت او ضاعت ومن العورة الجوار  
السور ويحتمل بقوله حرقه عما اذا كان قبل الايراد والمودع بكسر الراء غالبا ليس  
للمودع بالوجه ان يودعها عن غير وجه ولا ضمان عليه ان تلقت حيث لم يودعها وان كان  
غير علم ضمنها المودع سواء ضاعت عنك او عن غير وجه (ان يكون ضاملا عنها في قوله

راعها وان يسمي  
 المودع يقر اذ اودعها عن غير وجه

من غير ذلك الصب انضاف منه **يقضي** ان لغوة في قوله **فولنا** **الغفر** **وكرنا**  
 لا ضمان على من عنك المودع يقر اذ اضرته سعي وعجز غير ذلك ان يرضها بان كان بها مسافرا  
 مثلا فانه يجوز ان يودعها ولا ضمان عليه اذ اطلقت او ضاعت وقيل على جواز الايراد على  
 من عنك بقوله **وايراعها وان يسمي** **يعني** **اذا** **لا** **يودع** **لغوة** **تصرفت** **او** **لحق** **عند** **عجز** **الزوج** **واذا** **كانت** **اودع**  
 عن عنك في السعي وقيل على ذلك لئلا يتوهم انها اودع عن عنك في السعي لا يجوز ان يرضها  
 اذ اذ اذ السعي وان وجر ما يسوغ الايراد لا يرضها وان تكون معه **وهو** **الاشهاد** **بها**  
**لغوة** **يقضي** ان المودع لا يقر انضاف عورة مقول او انه اودعها في قوله  
 ثبوت ذلك بالشهود بان يشهد ثم بالغز وكما يوجب ان يقول اسمها وانما اودع  
 لغز وكلام المؤلف يفتي انه لا يكتفي بذلك ولا يكتفي بذلك وكلامه ايضا انه لو سئل  
 يستد بالغير ولو لم يشهد انه لا يكتفي بذلك مع انه لا يكتفي بذلك بل لو قال **وايراعها**  
 ثبوت عذرها بغير الايراد لكن احسن بل لو قال لم يرضها عنده وتعدى واودعها عن غير وجه ثم رجعت  
 سالمة من ايراعها وضاعت بعد ذلك فانه لا ضمان عليه **والاشهاد** **بها** **يقول** **وهي**  
**اروجعت** **فالمدة** **وح** **كليت** **مكرمة** **مع** **قوله** **الا** **ان** **ترد** **فان** **تدبر** **السعي** **وعليها** **سفر** **فلا**  
**عما** **ان** **نوي** **الا** **ان** **يقضي** **يعني** **ان** **المودع** **يعتق** **ان** **الزوج** **اذا** **اودع** **ما** **عنك** **من** **المودع** **يقضي**  
 لا يرضها له فانه يجب عليه اذا اعد في سعي ان يرضها من عنك حيث نوى الرجوع  
 عن ايراعها لانه التزم بحفظها اربها ولا ينفك عنه (الغفر) الى سعيه وان لم يرضها بغير الايراد عن  
 ايراعها باصداق مشفلا او كناية له شمس حاة فانه لا يجب عليه ايراعها من عنك كذا  
 يستحب له ان يرضها واذا اكلها وشقها منه حيث نوى الا يرضها عليه بالرجوع  
 فانه يرضها بغيره واذا اكلها حيث نوى الا يرضها وتلقيت عن مودعها عنك  
 ضمنها بمنزلة ايراعها بغيره من غير ضرورة واجتنب وكلام المؤلف مما اذا اودعها  
 بوجه سابع ولا عليه الاستماع سوار نوي الا يرضها **لا** **ويجزي** **بها** **وبل** **ان** **يرضها**



منه  
انظر الاسم في معجم  
المصنفين  
وغيره

اللهم طعنى سيرة محمد وآله وصحبه وسلم

[illegible]











ويقبل دعواه الرد لا بدعوى التلغ او علم بالتلف او الضياع **يقضي**  
 ان من اخذ دية بقت او فتر اطلاقا غير تلف ما ذكره قائله يصح لان مقتضى علم جوهله  
 وكذا لا ضمان على المودع اذ افعال كالا في التلغ اع ضاعت لانه اذ اعنى امره  
 وهو مصروف بينهما وسواء فيها بينة مفصولة للتوثيق او لا والتلف  
 والضياع في وجوه وانما لا يثبت بعض للمؤلف بان حمل التلف على نوع خاص ثالث  
 في النوع والضياع على نوع خاص كالتسليم او في خاصها بزيادة وقوله **وقلف**  
**التميم** في دعوى الرد او التلف او الضياع اذ احقوا الدعوى بتبيل قوله بان نكل طاعت  
 ولا مفهوم للتميم في تحفيو الدعوى وان لم يحقق الدعوى عليه فان كان غير متمم لا  
 يملك في دعوى التلف او الضياع ويملك في دعواه الرد فيجوز في دعوى الرد  
 كان متمما ام لا كانت دعوى تحفيو او اتمام **وقوله** بان نكل طاعت من اذ لا  
 في حق الدعوى عليه كان متمما ام لا لا التحفيو في نكل غير علم المودع لا يغير كونه متمما  
 لان في دعوى التحفيو لا يثبت كونه متمما واما ان لم يحقق الدعوى غير بمجرد النكل  
 لان يمين التهمة لا ترد على المزب كذا اشار اليه **في** والمادة بالتهم من يقضي به التمس  
 على في التوبة او اكل اموال الناس كامن التمس بذلك **ولم يجرى شرط**  
**فيها بل ان نكل طاعت** التمس في نفيها جمع لليميني **والتميم** ان المودع  
 اذا نكل على رد التوبة عن اخذ ما ان لا يمين له في دعوى التلف او الرد فان ذلك  
 لا يمين كان من اشره يؤكد التهمة بان نكل المودع عن اليميني طاعت يارب التوبة  
 وفرطت ان من اشره على دعوى التحفيو فهو متمم قوله ولم يجرى شرط في نفيها  
**ولا ان شرط التوبة لم يمس اليه بلا شبهة** من اطلق على قوله لا بدعوى التلف والمعنى  
 ان الرسول اذا نكل على رد التوبة اذ لا يرفع الرق من ارسله به اليه بلا شبهة فانه  
 يعمل كذا في وقيل قوله في ذلك وانما عمل بغيره معناه ولم يعمل بشيء في ضويرة

ان لا يمين عليه لان اليميني انما يثبت فيها حيز وجوب نفيها فبشرط سقوطها كشرط  
 في سقوط امر قبل وجوبه بخلافه في الرد **والتميم** في رد التوبة **يقضي**  
**بعدمه وبغيره** **يقضي** ان رد التوبة اذ اهلها في موعده عنده فامتنع  
 من اطلاقها واعتذر بربها ثم لغيره فقبلها منه فقال رد ضاعت او تلفت قبل ان  
 تلفان فانه يضمنه وكذا امره وتوكلان امشاعه مرد معها لغزير وابسته لان مرجع  
 ربها ان يقول لا يكون على انما تلفت لاسيما مع اعتذاره دليل على نفيها ثم اه  
 على كلام المؤلف ما لم يرد انما علم بالتلف بعد الغيبة فبازاد عمر ذلك  
 طاع حيث كان متمما او كذا علم عليه **قوله** **بلا عذر** **يقضي** ان في  
 عنده ودية وطلبت منه فامتنع من اطلاقها ولا عذر له بغيره من اطلاقها اربها  
 ثم لغيره فقال رد تلفت بغير ان لغيره فبانه يضمنها بقوله بلا عذر فتعلق بغيره  
 ولا بل من تفيد حقة ادوا مشع من النوع بلا عذر ثابت ومن ارسله في بامشاعه  
 يغير عذر بالكلية لغزير محتمل ود مجموع هذا انه اذا اكل امشاعه او اضر  
 ثابت فبانه اكلها عليه كما يقول في كلام الله **فان ادعى مشي تلفت** اذ لا  
 ضمان على المودع اذ افعال كالا في مشي تلفت سواء كان المفعول لغزير ام لا فله على  
 انما تلفت قبل ولم يعلم بذلك **والتميم** في رد التوبة وايضا فقبلها الجانب الاكفارة  
**وبغيرها حتى يلقى الخدم** **ان لم تدر بيمينه** **يقضي** ان مردع لضحوة دية  
 بغير بينة ثم طاعت منه فامتنع مرد معها لا بخلافه ثم انها ضاعت  
 بعد ذلك فانه يكون ضامنا لها لانه متسبب في ضياعها اذ لا عذر له لانه مصروف  
 اذ ادعى معها انها اداى كذا اخذ ما منه بينة مفصولة للتوثيق فانه لا يفي  
 لانه معذور واذ لا يقبل قوله في رد ضاع بخلاف الاول والمراد بالتوبة دية  
 فبانه اكلت ربه وبكاد وامتنع الرتمى مرد بعد حتى يلقى الخدم قبل ان يثابره



قال الوليد بن المغيرة

343

25

**فلازمها بعني** ان المودع بعته المال ليس له ان ياخذ مربي المودعة اجرة  
 حقه الا بالعادة فالحق في ذلك كذا الخصة من نوع الجاهل ومواليا يوضع عليه اجرة كانه غر وال  
 انما ان يكون مثله من كل نفسه المحماسة فله ان ياخذ اجرة ومثله اذا جرى العرف بنزائلك  
 واولى من استحقه بخلاف اجرة محلها فله ان ياخذ اجرة ما شغلته من الحبل ما لم يتركه  
 لا ياخذ ما اوجبه العرف بنزائلك او بشرط علم الاخر **والثاني** المودع والمودع  
 في المودعة لانها من حيث ذاتها مباحة للفاعل والقابل بهما ان ياخذ طاعتين سواء للمودع  
 او لغيره طالما لم يضره او اودع **حسبا** او **معيها** او **غيره** او **بعدم** بانفسه او **بغيره**  
**المعنى** ان البصر والشيء اذا اخذ ودعة او قرضا او شئ سلقه فانك ذلك  
 كذا او بعضا بل لا ضمان عليه فيما اتلفه كاه حاصبه موالي صلح على ملكه وسواء كان قبوله لها  
 ذكر ياذي وليه او لا وفضل الجميع من معصوم الشرط التفرع في باب الحج ونهى ما ايسر ان لم يوصى  
 عليه وصح به مطلقا ان العبد طال ونحوه وجعل المشتة اعلم مما سبق وعرف الضمان مغير  
 بما اذا لم يوصى به ماله ولا يضمنه الا قبل ما حو به ماله وما لم يوصى به المال فهو لا يضمن  
 حيث تلف او اباد غيره **وتعلق بركة المادون عاجلا وبزمنه** **فمن** اذا عتق ان لم يصفه  
**المعنى** ان العبد المادون له في التجارة اذا اخذ ودعة من اخر بغير اذن  
 سبيل بل انه يكون فيها عا **الامانة** كغيره ان لم يفعل عليه ولا ضمانا وتكون في ذمته لا في ذمته  
 وغيره ما ان كان له اذنه له في التصرف اذن في البيع لا في شراءه وتوخذ مما به به ماله  
 اقام به وان مسئولته كما في باب الحج **وبعبارة** **معنى** تلفها  
 بفرقة ان لا توخذ من غير اذن وكسبه وامر عبيد او مينة فتوقروا ما غير المادون له  
 في انقضى عا المودعة اليه اخذ طاعتين غير اذن سبيل بل انه يضمنها وتكون في ذمته اذا عتق يوما  
 ما ولا تكون في ذمته لانها ليست جناية كسائر الجنايات لانها لا يصفه ذلك عنه سبيل  
 يصفه عنه بان يقول سبيل اسفقت ذلك عن عبيد ولا يتبع بشيء اذا عتق ان لم يصفه



































1259

2

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

على قيد من يشتهى التقدير على الجار والجارى وميرج الاستثناء له ايضا بمعنى ان مرفوعه  
حرزاً من مذهب ملا محمد محمد لتقرير بقية الحزبان يكون ذلك بمطابقة رتبة ولو من غير فافهم  
وما فيه محنة **النسب ولو خلا بطله من المفعول** هو **والمعنى** ان الغاصب  
اذا غصب مثلياً مثلياً او موزناً او معدوداً بقيه او اقلقه فانه يضر مثله ولو كان  
المثلي وقت الغصب غائباً وقت انقضاء به خبطاً على السهم **وقوله** ولو خلا  
له ولو غصبه في زمن غلاء **وقوله** مثله فتقلو يقضى **وقوله** ولو خلا بقيه او اقلقه  
واذا كان المثل المصوب موجوداً واذا رتبته اخذ واذا رتبته الغاصب اعطاه مثله  
بل به اخذ **وصم لوجوده وايضا له ولو خلا بقيه يقضى** ان المصوب منه اذا انقضى  
عليه وجود المثل فانه يجب عليه ان يصم لوجود الشيء المصوب بان كان للمثل اذن فاما  
نقطع واذا اوجر المصوب منه الغاصب بغير بطل الغصب فليس له ان يطالبه بمثل المثل  
ان غصبته منه ولو كان المثل المصوب موجوداً وقع الغاصب كانه غير يفهم ففلا وجوب  
للمصوب منه ان يأخذ به المثل مما عدا الغصب كانه لم يقع الغصب في حيزه لتمام الفرض  
ويشترط التعجيل ايلا يكون في سنة دبر في ذير وانما ان يكون له السبب في رتبته بغير اخذ بقيه  
او في مكان الغصب **وبعبارة** ولو خلا بقيه فليس له مطالبة بترتبه مع الغاصب لان  
نقله فوق يوجب غم مثله عليه لا غم عينه وكذا في هذا ان النقل فوق وان لم يكن فيه كلفة  
ويدل له ما نقله من ان نقل الحيوان فوق **واعلم** ان هنا اولى الاول النقل في النقل  
موت وان لم تكن فيه كلفة وامساك المفعول باعاً ليكون فوق ان احتج ليقيم على اليد وعلى عذرا  
بالمصوب بخلاف المبيع باسماً اذ المبيع باسراً انما يقوت بنقل فيه كلفة سواء كان مثلياً  
او موقوفاً **انما في** ان موت المثل يوجب غم مثله وموت المفعول يوجب غم قيمته بالوجوب  
التخييم **ومنع عند التوثيق** انه والمصوب منه منع الغاصب من التصرف في المثل اذ هو  
صاحبه حتى ينفوذه منه برأيه او يبيع غرضه جاعاً حراً ومبداً مثله المفعول حيث احتج







غصب سائر النفوس في تعري عليه شخص اجنب فالتفقه بان التالف في غير ان  
 فيمنته من الغاصب يوم الغصب او ياحزم من الجاني كل واحد منهما حرم من  
 يفتق النصارى وهو الغصب والجناية من الاجنب هذا هو المسمى بملك المرونة وغيره  
 ما يقع الغاصب ياحزم منه فيمنته الغصب بملك الغاصب ح ينع الجاني  
 حزم منه فيمنته يوم الجناية ولو زادت على فيمنته يوم الغصب كان الغاصب لا غرم فيمنته  
 ملكه كدراية ولو تبع الجاني ياحزم منه فيمنته يوم الجناية وكانت اقل من فيمنته يوم  
 الغصب باه التالف يرجع على الغاصب فيما حزم منه الزايد على فيمنته يوم الجناية بقوله  
 وضرب الاجنب اذ في جناية الاجنب او في اتباع الاجنب وعزاييد السب من قبل عيسى  
**وقوله** تبع مولد الغاصب الجاني جميع فيمنته السلعة كانت مساوية لما حزم  
 منه او اقل او اكثر لا في مع التمسك ولا استكمال ومع الزايد يضيغ الزايد على الغاصب  
 ومع اكثر الجميع للغاصب والزم الضمير في قوله الجواب على غير مولد اذ ضمير الشرط في  
 المقصود وضمير الجواب للغاصب وقوله ففلا راجع للغاصب بقوله واه اخبر به  
 اقله في الجاني برب لافوله قلد الزايد من الغاصب بمطوهم منه انه لو اخبره  
 اقل من الغاصب لا رجوع له على الجاني **وله مدرج بناء عليه يغيب** ان الغاصب  
 مرغوب ارضا او غيبته او حجر امينا على له ببناء فالتلف اذا بانه يبرم له ولد ابقاؤه  
 واخر فيمنته وكذا ان غصب ثوبا يقطعه عنها لا يجتبه ولم يداخر او يضمن فيمنته قال  
 ابو محمد نعمت الجبنة ودرج البناء والفتوى المخرج على الغاصب وكذا ان اقل ذلك  
 رضى منه بالتزام فيمنته بقوله عليه ادخل الشيء المقصود وقوله عليه ومن باب  
 اول لو غصب انفا فاحا مينا على والتوقف فيه لا محل له **وغلة مستعمل** يعني ان من  
 غصب رعية عمرا او ذرا او غير ذلك لم يستعمل بنفسه او اكرهه فانه يضمن ولا خلاف  
 قوله في الجاني او رجع به امره ولو بعد ان لا محمول على نفي ضمان فيمنته فانه لا يضمن

ان يضمن الا ان لا يستعمل ويضمن مستعمل ان لم يستعمل فلا يضمن شيئا لا ان يرضى بها  
 والقرابة يحبسها ولا يرضى بها والقبول يستحقه ولا يرضى بها من اقولهم لا وغيره  
 بالقوات اذ لو لم يستعمل لزم ما اذا غصب النعقد بقوله ولا يتجاوز من الجاني  
 واخر انظر الشرح الحكيم **ومرور وقارح** الجارح ولحق الجوارح والجوارح من السباع  
 والحيث ذوات الضير **والمعنى** ان من غصب عبدا او طارعا او ثوبا او مالا  
 استعمله ما حزم منه غير اقل من الضير يكون للمالك بملكه بالسخة للقبول وعلى الشهود  
 بالنسبة لغيره وامر من غصب ثوبا او مالا او مالا او مالا او مالا او مالا او مالا او مالا  
 ان لا يرضى بها فاما ماله به حيز اقله يكون للغاصب وعليه للمالك اجرة الثلث ومثل الا  
 في القرض اذ الغصب وهذا عليه **بقوله** حيز يعتبر مصيل وقوله حيز غير  
 في له ولد في كذا للغاصب واخر اجرة العبد والجوارح **وكذا** ارض بنيت يعني ان من غصب  
 ارضا مبنيا فيها بيتا او استغلت او سكنته فان عليه كراهة ماله ارضا مبنيا فيها بيتا او  
 يعمى ماله في مسئلة من كره غير ارضه لرايها فاع فمع النفي عن ذلك وهو كلامي كلامهم وا  
 لوى منها ويزر الشقبة ارضه يرضى بغيره بملك مع عزم المالك البناء واستيفته مقبلة لعدم  
 شفاع بها حيث كانت في له واملاكه البناء فهو للغاصب **كره في واخر** **والله اعلم**  
**بما يقضي** ارضي غصب من كذا فخر المصنف اذ لا علاج من ماله ولا حزم واستعمله  
 في الماله ياحزم من الغاصب اجرة فخر او ما زاد على ذلك فهو للغاصب ويأخذ المالك من كره  
 وما عساه مما لا عبر له فاعية كذا الغاصب فخره وما امد مثل الضمان والبناء وما اصبه  
 ذلك فانه ياحزم من الغاصب بان كان في موضع كذا من كره من ذلك في سائر ما في موضع  
 الغصب من كره يضمن ان يرفع فيمنته ذلك بوضع كره كذا او يسلط للغاصب  
 والملك الكافي الزايد الزايد والغير الزايد والمستان الخراب اذ لا حزم  
 انفا حيز ولو فله وترط ماله فيمنته له بعد فله لكاه احضر اذ هو الشان والرفقت







والجواب من حيث في ذلك وفردك ان الياض مفعول على التشبيه اذا وضع السبب واسم  
اذا افترى السبب بان النضام عليه ما كذا يلزم ان يراج عن قوله والتشبيه مع اليان كذا  
ومثله **او انما موصوفا على حاله وعلى غير ما يقتضيه** **يعني** ان من ادعى  
او غامضا او محمدا على قال غير ما يقتضيه فانه لا شيء على ذلك لان في ذلك  
عاما من حيث حليا موصوفا فكم ثم اعاد على حاله ان كان عليه فبالكسر على التثنية وان  
كان اعاد على غير الحلية ان كان عليها فبالفتح والكسر وانما يلزم في حيث يرفع القصب ويسمى اخذ  
انما كان في قوله انما يغير مع البقولة في مثلثة ما لا الاحتياج لكثير من **الجواب**  
ان ذلك غير متيسر بل ان من اقله غير حكما يرفع من البقولة والنهي في قوله او  
انما النضام وجزء به ان رُسوسا ولا شيء ما هو غير المتعارف في غير آخره العصر وفيه  
وظاهر من ان لا مجموع ان الشيء وعلى العصر وفيه وانما اضمان على ان ذلك لا يظهر من مجموع  
ان لا ان صحت على العصر وفيه **كسر** التشبيه في لزوم القيمة **والجواب**  
ان من حيث حليا موصوفا فكم ثم اعاد على حاله ان كان عليه فبالكسر على التثنية وان  
كان اعاد على غير الحلية ان كان عليها فبالفتح والكسر وانما يلزم في حيث يرفع القصب ويسمى اخذ  
انما كان في قوله انما يغير مع البقولة في مثلثة ما لا الاحتياج لكثير من **الجواب**  
ان ذلك غير متيسر بل ان من اقله غير حكما يرفع من البقولة والنهي في قوله او  
انما النضام وجزء به ان رُسوسا ولا شيء ما هو غير المتعارف في غير آخره العصر وفيه  
وظاهر من ان لا مجموع ان الشيء وعلى العصر وفيه وانما اضمان على ان ذلك لا يظهر من مجموع  
ان لا ان صحت على العصر وفيه **كسر** التشبيه في لزوم القيمة **والجواب**

بامر سماوي لا لا سبب للتشقق فيه كما ترده مسئلة المتعجب والستار اذا اراد ان السلا  
 ولا يخاله كل منها يصير فيمنه (الفتحة اذا امكنت مع ان لم يفصل تلكها **او الله مالكه صفة**  
**بعضي** ان مرغب لهما فافتره لرب خيافا فالكلمة وان الفاعل بمر امر ذاك وسر  
 علم مالك لنداء الا لان ربه يامر بالغة وانما سر ففرغ على التسبب اذا اضعف السبب كلام  
 بالمر امر الفاعل ربه على اليد لبره الفاعل وكذا لو دخل المالك دار الفاعل فكل بغير  
 (اذ الفاعل لبره الفاعل) ثم ان مثل المسئلة مفيد بما اذا كان ذلك (الفعاع ينشأ  
 سبب حال مالكه) (الافضنة الفاعل ربه ويضعه عند من يمتد الى اشبع به ربه ان لو كان من  
 (الفعاع) اني كاند الكلمة فانه ربي عبر السلام بلغة يتفق كما اذا كان (الفعاع) سماوي  
 عسى وكيف مالكه (الفعاع) اني ليس بوضع ينشأ وان الفاعل بغير له تسعة ونصف  
**و** يتبعني اذ الكلمة بغير اذ الفاعل ان يغير بما اذ الكلمة قبل فوته وامان الكلمة بعربا  
 مات عن الفاعل ولزمته فيمنه فانه يجمع عليه فيمنه لانه قد اكل ما هو عليه ويرجع ربه على  
 الفاعل فيمنه وقد تخلص (الغيتان **او نفقة الشوق** المشهور ان النفس لاجل الاموات  
 في بلاد الغيب غير متعبت في الامم في بلاد النعم ولانه متعب **والمعنى** ان من غيب  
 دابة فسلما ثم وجرها وجرها وقد نفقت اسواقها فانه لا يضر ما ولائته ولا على الفاعل  
 وسواء حال رزقها عن الفاعل ام لا فان زادة الاسواق عن الفاعل ولا كلام لربها فانه  
 اولي ولو كانت نفقت في رزقها فليد ان يفرغ الفاعل فيمنه يوم الغيب فيلالي ببلاد  
 التعجب بل رزقها اذا وجرها وقد نفقت اسواقها فانه ان يضر المتعجب فيمنه ما يوم تعزى  
 عليها لانه حسبها ع اسواقها **فصل اول** او نفقة السور او نفقة السلعة لاجل  
 تغير صورها **الان** في رزقها **و** بعض النسخ او نفس سور بلالاع علوان السور جاعل نفس  
 له نفس سورها **و** بعضها او نفقة السور بلا حالها النافية على سور الشكر الخ  
**وربما** **والمعنى** ان السلعة انفسوبة نفقت في رزقها لاجل صورها



ويكون معك ما على ما يقر من القيمة وموقوفه وعلى غير ما بقيت ككسر او جمع  
 من سبع ولو **يعني** ان مرغوب رغبة ودية مباح عليه سبع اربع الى  
 من شانه رجع بها ولم تغيب بغيرها من غير ما اقر ما اقره ولا على الغلاب والقيمة  
 واما الكرا فيكون كالمكره الذي وانه العزم والى ان الحاجب كذا غير قوله وغلة مستعمل  
 وفي كلام **ت** والاشارة انك انما كسر **كسار** **يعني** ان مرغوب ودية على  
 تغيب بغيرها من غير ما اقره ولا على الغلاب **ت** **يعني** ان مرغوب ودية على  
 من كرا الا ان **ت** **يعني** ان مرغوب ودية على الغلاب **ت** **يعني** ان مرغوب ودية على  
 ودية مثلا ان كان كرا او يجر عليه فدرام موقوفه الى مكان كرا لا تغيب عليه وزاد في النسخة  
 في المستلحة وقراءة يسمي كرا بغيره واليتم اوزاد فدرام الى المحمول اذ زاد شيئا بغيره  
 سائمة وليس له ان يقره الا ان يقره الاول في حاية الكرا او كرا الى ان يقره في حاية  
 الكرا في ان لم يقره الا ان يقره او كرا الى ان يقره في حاية الكرا او كرا الى ان يقره  
 النسخة وانه كرا الى ان يقره او كرا الى ان يقره في حاية الكرا او كرا الى ان يقره  
 كرا الى ان يقره او كرا الى ان يقره او كرا الى ان يقره في حاية الكرا او كرا الى ان يقره  
 بغيره مباحا فاصلة ام لا ودية الى ان يقره او كرا الى ان يقره في حاية الكرا او كرا الى ان يقره  
 بغيره الا ان كرا **وقوله** **ت** **يعني** ان مرغوب ودية على الغلاب **ت** **يعني** ان مرغوب ودية على  
 في وقته للتغيب **ت** **يعني** ان مرغوب ودية على الغلاب **ت** **يعني** ان مرغوب ودية على  
 الغلاب **ت** **يعني** ان مرغوب ودية على الغلاب **ت** **يعني** ان مرغوب ودية على  
 في كلامه اذ انقبت **ت** **يعني** ان مرغوب ودية على الغلاب **ت** **يعني** ان مرغوب ودية على  
 او في بعضه **ت** **يعني** ان مرغوب ودية على الغلاب **ت** **يعني** ان مرغوب ودية على  
 بتعيب عن الغلاب بامر مساوي فليكن او كرا الى ان يقره او كرا الى ان يقره في حاية الكرا او كرا الى ان يقره  
 بل ان يقره بغير الغلاب في وقته يوم الغصب او يقره في وقته ولا يقره في وقته

كسر

اللهم صل على سيدنا محمد وآل محمد وصلى

كسر من حاشا القل وما ذكره مساوي والكم من اسم صدره يعني انك انما يقره على  
 النسخة من كسر بل حاشا القل وما ذكره مساوي والكم من اسم صدره يعني انك انما يقره على  
 الغلاب **ت** **يعني** ان مرغوب ودية على الغلاب **ت** **يعني** ان مرغوب ودية على  
 وجانية الغلاب **ت** **يعني** ان مرغوب ودية على الغلاب **ت** **يعني** ان مرغوب ودية على  
 ان الغلاب اذ اجتمع اليه الغصب او جنة عليه اجنب به فطع برك مثلا فان انا  
 لك بغيره وجانية الغلاب **ت** **يعني** ان مرغوب ودية على الغلاب **ت** **يعني** ان مرغوب ودية على  
 وفي جانية الاجنب بغيره الغلاب **ت** **يعني** ان مرغوب ودية على الغلاب **ت** **يعني** ان مرغوب ودية على  
 سيمد ويتبع الظاهر بالحقانية وليس له ان يقره او كرا الى ان يقره في حاية الكرا او كرا الى ان يقره  
 بقوله **ت** **يعني** ان مرغوب ودية على الغلاب **ت** **يعني** ان مرغوب ودية على  
 من التبصيل كصغره **ت** **يعني** ان مرغوب ودية على الغلاب **ت** **يعني** ان مرغوب ودية على  
 ان مرغوب ودية على الغلاب **ت** **يعني** ان مرغوب ودية على الغلاب **ت** **يعني** ان مرغوب ودية على  
 او يقره ويومع للتغيب **ت** **يعني** ان مرغوب ودية على الغلاب **ت** **يعني** ان مرغوب ودية على  
 الصبغ **ت** **يعني** ان مرغوب ودية على الغلاب **ت** **يعني** ان مرغوب ودية على  
 في اخره **ت** **يعني** ان مرغوب ودية على الغلاب **ت** **يعني** ان مرغوب ودية على  
 القول **ت** **يعني** ان مرغوب ودية على الغلاب **ت** **يعني** ان مرغوب ودية على  
 صوف **ت** **يعني** ان مرغوب ودية على الغلاب **ت** **يعني** ان مرغوب ودية على  
 لوالصبغ **ت** **يعني** ان مرغوب ودية على الغلاب **ت** **يعني** ان مرغوب ودية على  
 بنانه **ت** **يعني** ان مرغوب ودية على الغلاب **ت** **يعني** ان مرغوب ودية على  
 عزمه **ت** **يعني** ان مرغوب ودية على الغلاب **ت** **يعني** ان مرغوب ودية على  
 في الارض **ت** **يعني** ان مرغوب ودية على الغلاب **ت** **يعني** ان مرغوب ودية على  
 تسوية عليه **ت** **يعني** ان مرغوب ودية على الغلاب **ت** **يعني** ان مرغوب ودية على



فيمنه ما ذكر من فوطه من غير اسفل من يولي المنفعة والصورة بقوله في اخذ له وسكت  
 عن الشئ الاخر وهو ان يولي به بقلعه وقصود محله للعلم به والغرض من البناء وسكت  
 عن ارجح الاثر قبل الفهم على الغايب والحكم انما يجب للمفهوم منه فتسفه ايضا  
 فيمنه المنفعة من المفهوم من ان يستعمله من قوله وغلة مستعمل وكذا ان يثبت  
 فاما ارجح قيل ان الكلام في فصل الاستعانة بقوله وفيه شبهة في انك ادعوي في بناء  
 به والجار والمجرور متعلق بفعل مغرور ومنك الجملة مشتبهة وليس الجار والمجرور مع  
 مع هو ما قبل قوله فيمنه **منفعة البضع والجار بالمقابلة** لا فم ان الغايب  
 يضمن الثقل بملكه على من عليه **والمعنى** ان الغايب يضمن منفعة البضع بالملك  
 لتعويته له في شتيه بالغايب في قوله وفيه شبهة في انك ادعوي في بناء  
 من عليه فانقصها رتبة كانت او وضعا فللمستوفى المنفعة من البضع بل  
 صبر الحق او الامة وضعا من التزويج فلات عليه من غير انما وكذلك من منعة بدل  
 اخ لا يضمنها الغايب للابتعوت والسراد به لا يستعمله وهو ملك البضع واس  
 واستعمال اني بالاسم او العمل والى عليه حيث عطله من العمل **بحر باعد** **تعد**  
**رجوعه** التشبيه في النظم والمقاسم ان من عطله من ابتاعه وتقرر رجوعه  
 بالذيل من ان يودي اليه امله ويثب جلود مع جمع الباع بل غريم **غيره** **بالقوات**  
 يعني ان من تعذر على منعة غير منعة الخ والبضع فلا يضمنه الا بالقبول  
 سواء استعمل او عطل كما ان يظلمه والذات تجيبه والعقل يستعمله ولا يملك  
 من اقامه من قوله وغلة مستعمل له ذلك من باب غصب التزوات ومن اقامه غصب  
 التنازع وتختلف قوله وغيره بالقبول من غصبه راجع او ذل من غير محسب  
 عنك من جانه ضمن الرح لو تجررتاها **والله اعلم بما لا يعلم** **باب اهل فريه الرسول**  
**ان يملك او الجميع** **اولا احوال** **يقدر** ان من اعترى على شخص ففقد العلم وهو

يع

يعلم انه يتخذ وز في حكمه ويغيره من لا يجب عليه باقتلاك الشئ في تضييقه على ثلثه  
 احوال في البعث شيوخ ابرو نضارة اكلان الشك في طائها في سكوته فانه يغير المسلم  
 انظر الى ابرو على ارجح الرسول المعتاد ان لو جري ان الشك استأجر رجلوا ليس منا رسول جا  
 ليعلم ان كان مقلوبا فانه لا يغير الغرض الى ابرو على ارجح الرسول ولما انظر الى ابرو الرسول فانه  
 انشكروا مع به على الشك سواء كان الشك هنا او مقلوبا او فلك بعض الدلائل او كان  
 الشك هنا فانه لا يغير الى ابرو على ارجح الرسول ويغير ايضا الى الرسول وان كان مقلوبا فانه  
 لا يغير شيئا وقال بعضهم لا يغير الشك مطلقا اسلامه الى ابرو على ابرو الرسول ولا منى  
 ابرو الرسول فانه كان في سكوته او مقلوبا وانما عليه (رؤي) ففهم ان كان هنا في سكوته  
 بقوله ز ليراعى فيضمن وعلى علم الشك ومعلوم ان الشك ان يظلم لم يغير الى ابرو  
 بل يغير قدر ارجح الرسول فقط وقوله او الجميع او يضمن علم جميع الفهم من قدر ارجح  
 رسول والابر ومعلوم ان الشك ان لم يغير لم يظلم الغرض الى ابرو ومنه ان يظلم  
 باعتبار المعلوم ومعلوم موقوف اوله ان لم يظلم يغير ارجح الرسول فقط ومعلوم ان  
 ان لم يظلم لا يغير الغرض ولا الى ابرو وقوله اوله لا يغير الشك الظلم شيئا فامري  
 ان لم يظلم فهو موقوف موافقة للفران فله فهو ما خلفه ففراشتم للام مع  
 موقوف ما ونظا على احوال ابرو من الملائكة وفي الله عليه الشيوخ واقتصر ابرو من على  
 طرفي الما زرد ويريب (امواي) انظر في تفسيره في سكايد جمع للفاحش واحري خيمه  
 له الغرض ان يظلم في سكوته **ولله ان اشترى او غاب او غرم فيمنه ان لم يموله** **يقدر**  
 ان الغايب يملك الشئ المفهوم ان اشترى من زيد او يرمي فمقلوبه وسواء كان الغايب  
 الغرض على او غابا وكذلك يملك الغايب اذا غرم فيمنه المالك ان لم يكن في وع  
 ان الشك على ان يظلم كثر بان يغيره من تلعب بعواذ عليه التلعب وغيره فيمنه فانه لا يملك  
 وهو اني ادعوي بانه يغيره من تلعب بعواذ عليه التلعب وغيره فيمنه فانه لا يملك

بغير



فصل

54

اللهم صل على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم

خلافة بينة واذ اعلم فيمنه جازية يغنيهما لاخر روية له العنونة في التوفيق باخر روية ولا  
 خلافا للناظر والمتمنى والتعظيم اذ ادعوا لظف ما ياربهم جازية تجلبون ثم يغني موني فيمنه  
 يوم الغفر لانهم قبضوا على النصارى جازية لست جازية فبعض على انه ملكه وامان علم انه  
 الشئ بحكمه حكم الغاصب فيضمي بالاسئلة ولو نكف باي سماوي وامان الايقاب عليه فيما  
 جازية قول لا سماوي وغلة **وبعد** كلام التوفيق مما اذ ادعوا عن ظف ولا  
 كزبه والافلا فيمنه وعلم من التحمل فيمنه كاسماوي **فيما مضى** بعد  
 ان الغاصب او الشئ منه اذ ادعوا السعة الفصول وان للمالك ان يجيز ذلك البيع او غنا  
 بينه انه بيع مضمون ولا ريب فيه وطعامه سوار فبعض الشئ البيع او لا وطعامه علم الشئ  
 انه غاصب اما ان المالك حاضر الام كافر فيكون جازية لاضر وعلى الشئ في الصبح ان يعلم ما  
 عنده ام لا وهو كز لث في الجميع فلو لا ريب امضاء بعده ويرجع بالشئ على الغاصب  
 ان قبضه من الشئ وكان مليا ولا يرجع على الشئ **وتفرض** **الاستحباب** يعني  
 ان من غصبه لانه جازية ما مضى جازية فيمنه فاع ريب املاء ان ينفذ من العتق ويأخذ  
 امنه وله ان يجيزه ويأخذ الرضى جازية اجاز البيع ثم العتق بالعقد الاول والتمتد كذا  
 له من اجاز فلو لم يكن املاء ان يقال ان له والبيع ما لم يحل بيعه جازية يملك الرز  
 على توفيقه والاشي فلو لا جازية فيمنه عند قوله وتنفذ عتق الشئ لانه اذا كان له نفق  
 العتق كان له اجازية فهو توفيق بما علم الترافض من افع ان يملك ان يكون قوله وا  
 جازية بل ان الممثلة له وله نفق اجازية ولا يفسد ان البيع يعني عن الاجازة  
 لانه نقول ريبا يتوفيق ان لا جازية ليست كالبائع لانها حصلت بوجه مشروع ولا يفتقر  
 على ريبا لانها تفتقر ومن البيع العتق وسلي العتق **وهي** مشتركة يعلم  
 عمل يعني ان من اشترى من الغاصب ملكه وهو غير عالم بالغصب جازية عمل كما  
 لو اكل الشفاعة او بخر الشوب عن غير ابله جازية يعني لانه مثل الشئ فيمنه التوفيق







في السائلين ويكون الحق حاراً ذلك الله والعصوة لا ما لكما بهما وانما كان ذلك في  
 الثلاثة كان سائر الغصب يثبت له ملكاً وسائر الملك يثبت له غصباً على غصبه على ملك  
 وكما غصب فانه الله واماً في الاول قلانه لم يشتر له واجل بينهما ملكها الا ان يملك في اننا  
 نبت مع سائر الملك يثبتاً مملوكة للثلاثة فيكون في ما لك لا حاراً انم خلف بعد ذلك يمتد  
 الفضل انما ما يثبت ولا يثبت ولا يخرج عن ملكه بناقل شرعي الى الاى وقيل جعله  
 حاراً في الشافعي في مباحية وانما كان واذ انتم سببها فانه يلحق ما ارثت فامة  
 وغصبها ارثت وانما يثبتها ولو بامر سواي **وبعبارة** وقام كلامه انه يقبل  
 حاراً بل ليس مع تمام ولا فلا فانه في التسليم وقوله جعلت ذابره في المثلثين  
 لاجل ان يثبت بها منتهى ان يثبت له ملكها **ادعت استر اثار او جرح باطل القول**  
 وتعرفه باثر كذا في فم من تليق الله بحقه فقال **على غير ما هو بلا خلاف** **والغصب**  
 ان المرأة اذا ادعت على رجل صاحب انكر مما عمل الزنا ولم تكن متعلقة  
 بانه يملكه وانما تحصر الغزو ثلاث مراتل القوي او كلاً من الزنا او كلاً من الحمل  
 وكذا ان لم يملكه الا في رجوع عرفها وان انت متعلقة بانه يملكه فانه حر الزنا ينفذ  
 عنها وان كثر بها فله بلغت من فضيحة نفسها وفرد حرق الفوق ولا يمس بها عليه وا  
 ن ادعت ذلك على ما سبق ولم تكن متعلقة به لم تجز حرق الغزو ولا على ما كان في الزنا  
 يملك بها حمل وان انت متعلقة به لم تجز حرق الغزو ولا على ما كان في الزنا وان يملك بها حمل وان  
 انت متعلقة به سوف عنت حر الزنا وحر الغزو وان كثر بها حمل وان ادعت ذلك  
 على من يملكها فانه لم يملك به حر الزنا والغزو وان انت متعلقة به لم تجز حرق  
 للغزو **ولما افهم الكلام على الغصب** وكان بينه وبين الفعل مناسبة غصب  
 لا يفتاه **والتعليق** **ان على بقدر غائبنا يقضي** ان التعليق هو الذي يمتد على  
 بعض الصلقة في اغلب احواله كمن اشرب باخاء العجوة وكس بعض الصلقة بخلاف

الغرائب

التم طاع سيرة نادرة الى ويحتمل

الغائب قبله جان على مجموع الصلقة وايضا البعاد البعير من الغائب بوجوب ان جرد  
 اخذ فيمنه ان شاء والعقاد البعير من المتعلل ليعر له الا فزار من الشغل الحار جرد وايضا  
 الشغل لا يمتد السماوي والغائب بضمه وايضا المتعلل يمتد غلة فاعمل بخلاف الغا  
 حب **وامر زكريا غلبه من اشرب باخاء العجوة وكس جميع الحقيقة ومن مطلق السنا**  
 جرد المتعلل بمران على الصلقة المتعلل كمنه جان فاذ وقع الفعل على مجموع الصلقة لا على بعضها  
 ومع ذلك جعلوا فانه كمن يملك المتعلل كمن يملك الغصب شمس اثار القول ان التعليق يمتد  
 فيمنه الصلقة في البعاد الكثير ان شاء الملك دون البعير فانه يمتد نفسه بانه **وان**  
**امات الفصول كفتح ذب ذابره في ميتة او ذابره او هيلسانه يقضي** ان الله  
 المتعلل اذا انكس النبعة المفصولة من الزنا فله انكس جميعها اذا فله ذب ذب ذب  
 شخص في ميتة ومروءة كفا في امر او فله انكس جميعها اذا فله ذب ذب ذب  
 بمران يملك فيمنه يوم التعليق او ياخر متاعه وما نفق كالمساة قبضه اهل المتعلل في الملك  
 م صرف اء جان اء ان الفصول بعبارة وفرد زنا من الاجل تشليه بالعدل ويؤخر كفتح وقا  
 مرفور اء جان في الغرم مع انه لا يرد بينه وبين الخلق والفرقة وقيل بدوي من ذلك العمل  
 كما يعمل ما في شرح الحروف في تعريف التعليق ومعه من ميتة ان فله ذب ذب ذب  
 في ميتة لا يفت المفصولة ولو كانت في ذابره ميتة ولا في ذابره ميتة ولا في ذابره ميتة  
 ان يفت المفصولة منها في مثل الحارة وانما تعتبر الميتة للمسلم لا للكافر **وبعبارة**  
 ذابره في ميتة بالاضافة اء من شأنها ان تكون في ميتة فلا يعم بها الا لاجل وبالسوء  
 ولا بد عليه ان كان حية ان يقول ذلك لان في الحارث ما ذابره اء ملك هو بل الشتر وميم  
 ايضا ما ذابره ان يفت في الحارث وموه انكس فذكر الوصف لان ذابره في ميتة حيوان وراعي  
 في النكاح المعنى ومعه من فله ان شق شعرا او فله بقدر الزنبي لير ملك ذلك والظاهر  
 ان يجمع في كون فاذ في مفصولة ام لا لامل التعليق **اول شدة مفصولة وفلم غيب**

7











2

[illegible]



















ما كان مشهورا بالحرية بار ورن الوراثات وشهر الكسارات وولم يوطا البيت المذكور  
 كالمات ولم تظهر عليه علامات الرى ولا رتب ودمواله لم يظهر الوص ما تقي فيه من ووطا  
 البيت المذكور اذا مر به في مصالحه اشهر عينة وكذا انه الوص بان يحج عنه لم يظهر من شيئا عام  
 فيه على كل حال في ما باو اياها فان لم يظهر البيت بالحرية بار الوص والحاج يظهر كل ما تقي فيه  
 من مال الزكاة المستحقة لهما في ما لا يتصور بغير حروا ما با في التركة فان كان لم يبع فان  
 السير ياخره فحانا واركان بيع ولم يفت بوجوه من وجوه البقولات بار السير ايضا  
 بالشر ان يبع بدنه جمع السير على الباع بذلك التركة بالورثة بار وجوه فحانا فحانا  
 على المشتري بار كانه يبع وقاية والعينه او تقيم صفة بليس للسير الا التركة فان لم يبع ذلك  
 كما تلي **فصل** ان عى بالحرية راجع للوص والحاج مقادلا مو مقتصر على ترك  
 في الكسرة والله كشور بموتة ان عذرت بقتة **يعني** ان العذر اذا اشهر واجه  
 مخير ويقت تركة وتر وحت امر ان لم جاء حيا بار عذرت بقتة بار واوله عمر وعما  
 على معركة القتلى فظنوا انه ميت وخوف ذلك فادكاه دله ما اعتوى عبيده وما وجده  
 من تركته لم يبع فانه ياخره فحانا وما وجده يبع ولم يفت فانه ياخره ايضا بالتمنى ان يبع  
 بدنه ثم جمع بدنه على الباع بار وجده معرفا فحانا دله على المشتري وما وجده فتر بيع وقاية  
 عن المشتري بزماب عينة او تقيم حاد بترينه او بكتانية او خوف ذلك بليس له الا التركة ياخره  
 من يبع ذلك **والفصل** من اذ اجمع للمشتري ان وان لم يعرف بالحرية او لم تعرف بقتة  
 ما تقي في كانه قاب برب المتاع بالخيار اشارة اخرا التركة ان يبع به متاعه وان شاء اخرا  
 متاعه ميت كانه فحانا فانه اولم يفت كانه حكم من عذرت به من متاعه حكم الغائب وترد ايسر  
 زوجته في الفسح ولو دخل بها زوجها **فصل** البتة في حالة العز من البتة العلاء  
 من واد اشهر بقتة عالة بموت فخصم وتر وحت زوجته اخر ودخل بها فانه ياخره  
 برحوله بها كانه في اخر باب العفر حيت قال ما اقبل على ما لا تعوت فيه بالرحول او شهاد

عنى

غير مدبر من مفهومة انما هو انما عر لير لقات بالرحول **فصل** البتة من مال فخر  
 بموتة وانما اخلوا من نوع ثم في قلز اكانت كعادتها كالعق بخلها بها متاعا **وما عادت**  
**فصل** كذا الوتر **فصل** من افسح لم يفت به راجع لما قبل الا بدو فاقا من متاع العز  
 بالحرية او المشهود بموتة حيث عذرت بقتة كذا الوتر المشتري عينا اشهر التركة او كلاته  
 لو اعتقد او لم يفت من المشتري فاما المشتري التمنى من تولى ذلك فله وامام بعد الا يبيع مع  
 فانه ام لا يفسر اقله مكانا **باب**  
 ذكر فيه الشفعة وما تثبت فيه وما لا تثبت فيه ومن بضم الشري واستأف الفاء ومع  
 الا غير ما خوة من الزيادة لانه يضم ما شفع فيه ان نفسه يصير بشفعا بعد او كان وشرا  
 والشافع مولا لجاميل الوتر شفعاء والشفيع معيل لبعضهما بجامل لغتة مشتقة من الشفع  
 صور الوتر وفي الشرع ما اشار اليه المؤلف بقوله **الشفعة** اخو شريك الغريب من تعريف ابي الخطاب  
 وفرا عترة لانه في ما يعلم بالوقوف عليه **وع** فيها بقوله استخفاف شريك اخر مبيع  
 شريكه بتمسك بقوله استخفاف فيه جنسا للشفعة والاستخفاف العمود وهو مع ملكة  
 ولا يصح منا ولا يصح ان يكون بمعنى الاخر بل الذي اذ ياد استخفاف اللغوي له طلب الشريك وطلبه  
 اعم من اقله فاما عينة الشفعة انما هو طلب الشريك بخواخر مبيع شريكه بغيره للآخر وهو  
 من ولا اخرت بالاستخفاف بعينه فانه كانه التامية فابله للآخر والتركة او كلاته الزينة  
 والاخر مولا للشفيع وما خوة منه وهو المشتري وفي ما خوة وهو المشتري المتاع وفي  
 ما خوة يد وهو التمنى **فصل** الاول بقوله اخر شريكه **والثاني** بقوله من تجوز ملكه  
**والثالث** بقوله عقار **والرابع** بقوله بطل التمنى **فصل** على استخفاف الشريك الشفعة  
 بقوله **ولو** ميا باع المسلم لومى **يعني** انما الفقهاء اذا اكل من مسلم ومن مباع  
 المسلم حصة مسلم او من بليس بكه التمر ان ياخر ما شفعه **والسادس** بقوله من اخلوا  
 والشفيع **والسابع** فانه يقولون لا شفعة لومى ومن ما قبل المتاع فانه اذا اناه الشفع



واتباع مسلم وبيع مسلم او ذمى وصادا الا ان اذ لم يرد بيع الذمى لمسلم **قوله** باع  
 المسلم لزمى وامرى مسلم او باع الذمى لمسلم فهذا است صور السابقة قوله **كذلك**  
**وقالوا** اننا اءانه اذا كان كل من ابايع واستغنى ذميا وان لم يكن ان ياتى به  
 شفعة بشرط ان يتكلم هو والشئ البتة لا يبيع بمكنا **ومقتضى** قوله انما ان ابايع  
 كذا لم يرد بانه قد اكل من خزانة كذا لم يرد عليه ما في الرواية **قوله** انما ان ياتى به  
 خالوا قليلا لا ان ابايع كذا من خزانة ولا يشترط ان ياتى به من خزانة بل من غير  
 ما لا يتقوله الذمى او اختلفوا في كلام **وقالوا** **الحبس** **قالوا** **فيها**  
 في دار بين رجلين حبس امرهما نصيب على رجل وقوله ولو ولد له مبيع شر بكم في الدار  
 نصيبه فليس للحبس عليه اخذ بالشفعة الا ان ياتى به الحبس بمقتضى ما لا  
 جعل نصيبه الا الاول وهو ان لا يتم من ماله ولا ولد الاخذ ولو لم يمسك بوجه  
 على عتقه حياته او يوفى مائة معتبة **والفهم** ان ابايع اءه ان كان لا يبيع ملكا له اخذ كذا  
 صار **قوله** **انما** **يقضي** ان السلطان او ياتى بالشفعة لبيت اقال **قال** **سبحون**  
 في انما ياتى بالشفعة او بالسلطان ان ياتى به او انما لبيت اقال لا ياتى  
 لم يتجرده ملك من اشر من شر بكم الى ان ياتى بالبيت اقال كما تاتى في ملكه فخره با  
 لنسبة للمنفرد والسلطان من ان ياتى بالشفعة في ذلك **الحبس** **عليه** **ولو** **يحبس** **الشهيرة**  
 الحبس عليه ليس له ان ياتى بالشفعة ولو كان ياتى بالشفعة ليجسد مثل ما جسد عليه  
 انما اصله في استغنى الحبس او كذا **قالوا** ان ياتى بالشفعة فليس له اخذ بشفعة او من  
 باب او لم ياتى على الوفاء كذا اخذ بالشفعة وكلام المؤلف مقتضى ان لا يتم مع  
 الحبس الحبس عليه كبحس على جماعة على ان لم يبيع الا بماله فمرد ملك **وقالوا**  
**قوله** **انما** **يقضي** **قال** **الحبس** **عليه** **ولو** **يحبس** **عليه** **قوله** **انما** **يقضي**  
**والفهم** ان ابايع اءه ان ابايع له ولو ملكه اشباعا بغيره انما ان ياتى به

طوبى

لهم ط على سيرة خيرة وادب

طوبى في دار مبيعت انوار الشفعة له فيها وكذا لو ملكه الذمى بكم ياتى به قوله ومضى  
 فمضى مقتضى **قوله** **انما** **يقضي** **قوله** **الحبس** **عليه** **ولو** **يحبس** **عليه** **قوله** **انما** **يقضي**  
 وهو لا ياتى به ولا جاز ان ياتى به عليه ما تاتى به من ابايع **قوله** **انما** **يقضي**  
 الوفاء اخذ له بالشفعة لانه لا ملك له ومنه ما يتقضى ان ابايع لغيره اخذ بالشفعة  
 استغنى الا من حبس له ليس بالملك **قوله** **انما** **يقضي** **قوله** **الحبس** **عليه** **ولو** **يحبس** **عليه**  
 شفعة ولا ياتى به ذلك كذا جزم به بعض النسخة وفيه كلام **قوله** **انما** **يقضي** **قوله** **الحبس** **عليه** **ولو** **يحبس** **عليه**  
 وهو طوبى بصورتيه الاولى ان ياتى به بغيره من ابايع **قوله** **انما** **يقضي** **قوله** **الحبس** **عليه** **ولو** **يحبس** **عليه**  
 في ابايع بغيره من ابايع **قوله** **انما** **يقضي** **قوله** **الحبس** **عليه** **ولو** **يحبس** **عليه**  
 لقوله على الاولى خاصة **قوله** **انما** **يقضي** **قوله** **الحبس** **عليه** **ولو** **يحبس** **عليه**  
 عتب كذا قاله ابن كثير **قوله** **انما** **يقضي** **قوله** **الحبس** **عليه** **ولو** **يحبس** **عليه**  
 فيقول ما يعرف به الشفعة في الثمار وعرفها في الكرا والسكر وكل من يملك ما يبيع  
 الشفعة فيقول البقر او الثمار ما تفرق له او جود في الايمان ونحوه **قوله** **انما** **يقضي** **قوله** **الحبس** **عليه** **ولو** **يحبس** **عليه**  
 فارت كذا جزم به **قوله** **انما** **يقضي** **قوله** **الحبس** **عليه** **ولو** **يحبس** **عليه**  
 والثمار والقول باء في الكرا والشفعة فغيره بالانفسم ويرى الشفعة انما يبيع  
 ولا ياتى بالشفعة **قوله** **انما** **يقضي** **قوله** **الحبس** **عليه** **ولو** **يحبس** **عليه**  
 فوكاه **قوله** **انما** **يقضي** **قوله** **الحبس** **عليه** **ولو** **يحبس** **عليه**  
 بالشفعة وعدم اخذها اما ان جعل له اخذ بالشفعة كان له بلا نزاع وان منع منه  
 فليس له اخذ بلا نزاع **قوله** **انما** **يقضي** **قوله** **الحبس** **عليه** **ولو** **يحبس** **عليه**  
 الاخذ منه بالشفعة وهو ان ياتى بالشفعة **قوله** **انما** **يقضي** **قوله** **الحبس** **عليه** **ولو** **يحبس** **عليه**  
 وفيه بلا شفعة لا يجرى على ما يبيع لعدم قبوله **قوله** **انما** **يقضي** **قوله** **الحبس** **عليه** **ولو** **يحبس** **عليه**  
 الملك ملكا لشفعة **قوله** **انما** **يقضي** **قوله** **الحبس** **عليه** **ولو** **يحبس** **عليه**



ويعملون

[illegible]











فصل

[illegible]



يسوقها لاشعة في عصبها فاحتمل وسواء باع عصته مع ما عطف من البيوت بالقيمة او كذا  
 مع العروة وحرمها ولو لم يكن فيها لان العروة لما كانت تابعة لما لا شفعة فيه كانت لاشعة فيها  
 وكذا لاشعة في ايراد ان كانت برقوق واعتبروا بها وتكون العروة شفعون به وقيل احرم مثل  
 يخصص فيه بلا شفعة للقيمة سواء باع عصته من العروة مع ما عطف من البيوت بالقيمة او باع  
 عصته في العروة ولو لم يكن فيه كذا ولو كان مع متبرع لكان اوضح **وعنه** ان يفتى  
 ان الحيوان لا شفعة وان كان قد اضر من فوله لا يجوز له ان يملكه الا ان يكون الحيوان او  
 الرقيق في حاليه فاما الشعيق باخر ذلك بالشفقة وسواء احتلج الحيوان او لم يملكه الحيوان  
 لانه لا يخر بعضه الا في بعض ملوك باع عصته من الحيوان وحده بلا شفعة فيه وان خلت  
 الكفا المعصرة والحبسة ونحوهما **واو** وحيث لا ثواب ولا ابد يفتى **وخيار** لا يفتى  
**مضمون** من المهر ما من **والشعير** ان لا يملك المهر ولا لاشعة فيه لا يجرى وكذا لاشعة  
 لاشعة اذا اقبلت الشفعة بسبب متبرع ثواب لانه يفتى بغيره بل هو حق الشفع بسبب متبرع على  
 ثواب فان الشفعة تابعة فيه لمتبرع مع العرف لان المهر لانه اختيار ان شاء متبرع بالقيمة  
 وان شاء رده على وامتناعه غير لازم له ومن ادان كان الثواب غير متبرع واما اذا كان متبرعا  
 فلا يشرط له بعد بل للشعيق ان يخرجه بالشفقة قبل دفعه لان كذا المتبرع في البيع  
 باخر الشعيق بغير الثواب ان كان موقوفاً ومملوكاً او حقة ارتدان مثلياً وكذا لاشعة  
 اذا اشترى الشفع بالخيار والبايع والمشتري او بغيره لانه غير لازم ان يبيع الخيار محل على الشهور  
 الا بغير مضية وتزويد فيه بالشفقة وبضيقه اما باي شفعة من ذلك الخيار فحقه في اثناء المدة  
 واما ما يتحقق المهر **ومن** انظر ان المتبرع في مضيه يرجع على بيع وفقد اعلى الخيار باعتباره عند لان  
 اللزوم كما يتوقف على ان يظن ان المتبرع خاصته بل يكون بغيره **وجوب** لمتبرعه ان يبيع **يعني**  
**خيار** ان يبيع **مضمون** يعني ان يملكه ارباعاً نصيبها على الخيار لرجل لم يباع انفعه  
 الاخر لرجل على البيت ثم مضى له الخيار ابيع من الشفعة فحقه لمتبرع الخيار على مشتري البيت على  
 قول ابي القاسم بناء على ان يبيع الخيار بغيره وقت ضروره **ومن** خلاف الشهور وهو مشهور  
 على حقيقة واما على انه محل ما لاشعة لطايب المتبرع على صاحب الخيار فانه غير مستبرع يرجع لمتبرع  
 ابيع بالخيار ولا بالخيار لا يشتري وجب باع لما لم يبيع **الرد** سلا **قوله** باع مضمون له الخيار  
 بيع الخيار بغيره ان يبيع باي من البيوت قبل القيمة **يعني** ان ابيع العايد لاشعة فيه

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم  
 في يوم الجمعة  
 يوم النحر

لانه معصوم شرعاً ولو علم به بعد اخذ الشعيق ببيع الشفعة والبيع الاول كذا  
 الشعيق دخل من قبل الشعيق الا ان يبيع بغيره لا يجوز له ان يبيع بغيره لانه لا يبيع  
 وتلزم فيه القيمة فاما اذ بيعها بغيره ابيع فاما اذ اراد الشعيق ان يخرجه بالشفقة  
 فانه لا يخرجه بالشفقة ان لم يزل الشعيق **قوله** وبيع باسراء وبيع بغيره  
 علماً ببقائه ان لم يزل يعلو اخذ الشعيق للعايد موقفاً انهم جعلوه موقفاً في قول المؤلف  
 وارساق الثور وبيع بغيره لا يباع بان الشعيق وارساق الثور لولا ان ارجا  
 زحلالة ابيع للعايد لا يبيع ولو ارجا **قوله** **البيع** في البيع **يعني**  
 في مرفوله الا ان يبيع في القيمة **والشعير** ان ابيع العايد اوقات بسبب  
 بيعه لانه لا يباع الا في شراؤه باسراء بغيره اجماعاً من البيع لانه يكون مع  
 ناله فاما اذ اراد الشعيق ان يخرجه بالشفقة فانه لا يخرجه الا بالشرط فبيع به البيع الصحيح ولا يبا  
 حله القيمة او تنازع في سبب ملوكة **ان يملك اخرها** يعني ان الشريك اذا  
 تنازعا في صبغة المالك هذا العزمي للام ملك سابق على ملكه وقال العزمي ملكه  
 انما هو بائنه شفعة كاحرمي على الآخر **والثاني** ان يملكه باسراء فانه لا يملكه  
 بلا شفعة كاحرمي على الآخر وارحله احرمي ان ملك سابق بلا شفعة لخرجه على مقي  
 نكل وتبرئة احرمي بالفرقة **وسقطت** ان فاسم او اشترى او ساق او اشترى  
 او باع **صحة** يعني ان الشعيق اذا طلب فقامت الشعيق في الشفعة وان شفعة  
 شفعة بزياد وان لم تحط مقامه باعول وسواء كانت المقامه في ان كان او حقة في  
 الحريم او ادرار للسكنى واما مقامه ان يملكه فلا شفعة باعول ان القاسم خلافاً لاشعير  
 وكذا لاشعة الشفعة اذا اشترى الشعيق الشفعة من الشعيق لانه لا يملكه دليل على اسقاط  
 شفعة وتمامه ولو كان جلا لاجل الشفعة وموكل لكان العزمي ان الشفعة لا يخرجه  
 بالجميل **قوله** سقوه الشفعة بغيره الشفع مع ان الشعيق فمركب بالشرع ان يملك























مفسر

مفسر له ثم علموا ان له كذا فلو كان سهم له طابع من ضرب وارث او عاصبه والى ذلك  
في النسخة وفيه اختلاف ان يكون مثالا له عليه ورج بعضهم عليه فانه في قول المؤلف واما على  
غيره اذ دخل الاصل على الراجح الى ان يلا الاصل من غير ان يلا من طابعه الاصل من غير ان يلا  
انقص واما ان يلا من غير ان يلا من طابعه الاصل من غير ان يلا من طابعه الاصل من غير ان يلا  
لهم ثم واما ان يلا من غير ان يلا من طابعه الاصل من غير ان يلا من طابعه الاصل من غير ان يلا  
عليه مفسر له واما ان يلا من غير ان يلا من طابعه الاصل من غير ان يلا من طابعه الاصل من غير ان يلا  
ولا يصح عليه على كل حال فلو كان له وارثا يطوع على الوضوء ثم انوار ثم الاجنبى على  
على مسار له واما ان يلا من غير ان يلا من طابعه الاصل من غير ان يلا من طابعه الاصل من غير ان يلا  
الشارط في السهم ثم انوار ثم يلا من طابعه الاصل من غير ان يلا من طابعه الاصل من غير ان يلا  
كل طابع الاصل من غير ان يلا من طابعه الاصل من غير ان يلا من طابعه الاصل من غير ان يلا  
الضوابط والى الخلاف وفيه من ان الرتبة في الضوابط في السهم من غير ان يلا من طابعه الاصل من غير ان يلا  
الشارط في السهم ثم مقرر ثم ان يلا من طابعه الاصل من غير ان يلا من طابعه الاصل من غير ان يلا  
زوجين ومن اخير ومن غير ما يلا من طابعه الاصل من غير ان يلا من طابعه الاصل من غير ان يلا  
الشفقة في الشفقة للاخير ما اذا السفلة ما الشفقة للغير ما اذا السفلة ما الشفقة للاخير  
من الرتبة في الرتبة ان يلا من طابعه الاصل من غير ان يلا من طابعه الاصل من غير ان يلا  
للأختين والعمير على الأول ما اذا السفلة ما الشفقة للاختين والعمير على الأول  
من كذا في النظام اللغوي واما الله وفيه مع من واخر يلا من طابعه الاصل من غير ان يلا  
يقضي ان السهم اذا كان في الشفقة من الشفقة ما اخر يلا من طابعه الاصل من غير ان يلا  
فانما الشفقة من الغيب والاستحسان على من اخر يلا من طابعه الاصل من غير ان يلا  
الشفقة من ان يلا من طابعه الاصل من غير ان يلا من طابعه الاصل من غير ان يلا  
والاخير عشر وان اخر يلا من طابعه الاصل من غير ان يلا من طابعه الاصل من غير ان يلا  
دفع له عشر ويرجع على يلا من طابعه الاصل من غير ان يلا من طابعه الاصل من غير ان يلا  
اخر الشفقة من ان يلا من طابعه الاصل من غير ان يلا من طابعه الاصل من غير ان يلا  
ان يلا من طابعه الاصل من غير ان يلا من طابعه الاصل من غير ان يلا  
غالب واما ان كان حاضرا غائبا اخر يلا من طابعه الاصل من غير ان يلا من طابعه الاصل من غير ان يلا



















































[illegible]

ما ينقسم وما لا ينقسم انما لا ينقسم لا يرغب فيه المشتري لما يلحقه من الضرر بقوم جبرته  
على ان ينقسم فيشتري منه بخلاف ما ينقسم بان المشتري يرغب فيه لانه يتمكن من قسمه  
بعرض الشراء فلا يخسر في ثمنه كما يرغب غلة او اشترى بها يعني ان احد الشري  
كلاء اذا دعى الى بيع ربع الغلة واما بعضهم من البيع فانه لا يبيع من ايا البيع لان  
ربع الغلة لو بيع بقسط من غير ان ينقسم عن ثمنه يبعه بجملة وكره لك ليس لي اشترى  
بعض غلار واذا دان ببيع او ينقسم ان يبيع له غير ان يبيع له على البيع معه ولا غلار  
القيمة لانه اشترى مشغول التجارة ببيع كثره **والخلاصة** انه  
يجب على من ابتاع البيع على حله ان ينقسم بشرط ان يكون ما يتخلف للمشتري وحقها  
للا غلة ولم يشتر للتجارة وان يكون الشراء اشترى بجملة ولم يلقه من الادب ما ينقسم  
مرحله ثم يكد في بيعها مع دله بما ينقسم من ثمنه بجملة **واعلم** ان الغلار  
على القيمة اطلاقا او استحقاقا او غيرهما على وريثة او موصى له بعد وفاته او  
غيره على وارثه او موصى له بالملك او موصى له بقدره على وريثة او موصى له  
بالملك او غيرهم على مثل او وارث على مثل او موصى له على مثل او موصى له  
وعلى وارثه من ثمنه مساويا او بدلا بالملك على قوله منها على هذا الترتيب  
فقال **وارثه عيبا بالاكتم عليه رد ما يبيع** ان احد الشري  
اذا اشترى عيبا بالاكتم نصيبه عليه رد القيمة لانه ان يبيع له او يبيع الشراء  
كلاهما قبل القيمة وصوابه كان المفسوم دورا او ارضيه او رقيقا او غيره وظاهرا  
التملك وكلامه معك ويكفي فيه تدبيره وهو مثل التفرير مقدم مع انقار ضمه  
يرمز او يبر فوله وحرم التمسك باقل الشخوات كما دلت على كسب اراد ان يتمسك بها  
لخصه وهو جمع بما نال من الشراء او الملك منها بغيره على والمراد بالاكتم الملك  
الملك ان يبيع وبالاقل النصف جروا ومثل الاكتم ما اذا كان المبيع وجب



































بأنه لا يملكه عليه الضمان انه يكون فاعلا سوا **قوله** عمل غلام ربك او ما جده في الكفر  
**يقضي** انه يجوز للعامل ان يشتري عمل غلام رب المال مما جده في مال الغير  
او ما جده في المال حيث كان المال كسرا او عتقا او يفتق ان لا يجوز ان يشتري لهما معا  
وليس كذلك اذ يجوز ان يشتريهما جميعا كذا سيمر به بالتبعية لما في الفرائض والقائم ان يشتري  
في البتة والتمس له للغير **قوله** وان مال عتق على جزاءه وجاز للعامل ان يشتريه من غير  
ماله ولا يشتريه من غيره **قوله** ان كان يتقدم احد مالهما او غلامه قال الفرائض  
ان يتقدم ان كان للعامل يتقدم احد المالين البيع والشراء وخط المال الا ان يكون ما  
اشترى من الصلح بينهما على الفراق ومن لم يفتقر الفداء له يجب ان يشتريه فولاى وينبغي عليه  
لو لم يخله من خطه من قبل ان يشتريه وعلى ان يشتريه لا يشتريه **قوله** وخطاه او غلامه  
او خطاه في البيع او غلامه في الفداء ولا يجوز له البيع والشراء بما يتصل به على الرضى كما لو تته  
يعلم منه مقابلته ومو الغلام ولا يتوهم منه صيغة تترجم لان اصله المولى في جميع  
الترجمة مضمومة لغيره من اثمانه لو قال على الاخرى ثلاث صيغة التترجيم وكلام  
البطلان فيه نظري **قوله** ان كان مؤثلا **يقضي** ان العامل يشترى له  
المال بغيره ان لم يملكه قال كان راي المال مائة باشتريه للعامل بسلعة بما يتبين ما  
يؤد حاته وما يئد مؤثله بما في المائة المؤجلة تطلع له بانفق ويشاركه العامل في المال  
بنسبة قيمته من مال الفرائض والذين المؤجل قبله اسبقه المائتين تجسبي  
بالفهم بل انه يكون شريكا في المال بالملك **قوله** ان كان مؤثلا او مؤثلا المولى  
بما يتوهم بغيره من بيع الغرض بما يتوهم بغيره شريكا بنسبته قال في صيغة مثل المؤجل  
ما اذا كان المؤجل على الفحل اسم في اعيانها ان الفحل يكون شريكا بغيره وبقوله بغيره  
مقتضى بشارته ان شارطه بنسبة قيمته **قوله** فيهم مؤثلا ان اذاه مالا لا يكون  
الحكم كذلك ومو كذا اجمع وذلك ان بشارته بغيره وحكمه ان يائة مطلقا عدم الجواز

وعمل المشاركة اذا اشترى السلعة لنفسه واقتل اذ لا يشتري ما للفراخ مجتمعة  
المال به ان يكون شريكا معه او يبيع له قيمته ويكون جميع ما اشترى بالمال والمؤجل  
فرائضا **قوله** ان لم يجر عليه قبل **يقضي** ان العامل يجوز له ان يشتريه  
لمال قبل ان يجر عليه زيد فان جرح عليه قبل شغل المال فليس له ان يشتريه ولا يشرى  
المال ان يجر عليه بعد ذلك شغل المال من الشجر به وسواء كان المال قليلا او كثيرا  
وسواء كانه السعير بغيره او فريضا وسواء كان العامل من ثمانية اسعير ام لا لزوم العمل  
بالشغل **قوله** ان يجر عليه **قوله** ان يشتريه **قوله** ان يجر عليه **قوله** ان يجر عليه  
الفراخ يجوز له ان يشتريه من الفرائض **قوله** ان يجر عليه **قوله** ان يجر عليه  
سلعة رخيصة اشترى بجاهه ويكون المال في اثمانه لا لا تحتج خطاه ماله وقوله وبع  
اشترى ابدان امته مفرقة فانه لا يجوز له ان يشتريه من السلعة ومرا ان يبيع السلعة ولا يبيعها  
لذاته قبل ان يوضع **قوله** من اعادة اسم السلعة او يبيعها من السلعة لرب المال  
وعليه المشتري ان يوليها اشترى او يملكه المشتري وما اخذ من الفرائض او اذ اشترى ابيع  
بمى كسلته اشترى بسلعة بلان فيكون له في الفرائض او اذ اشترى السلعة قبل اجرة المثل  
ويبعد بغيره **قوله** بغيره **قوله** ان يبيع عمه او غيره او غيره  
ولا يبيع من غيره بل يبيع بالثمن وليس للعامل ان يبيع من غيره ولا يبيع من غيره  
لعموم ولا يعرفه **قوله** ان يبيع من غيره **قوله** ان يبيع من غيره  
بالعرف لانه لما كان شريكا في الفرائض وكره ان يجر له العامل ان يجر له سلعة من سلعة  
الفراخ لا يبيع ولا كلام له ان يجر له لنقله في العامل بل ان يجر له السلعة  
**قوله** ورواه مصدر مضى بفاعله مذكر الباعل ومنه المفعول وذكر  
بعد يروى بالعموم **قوله** بغيره **قوله** بغيره **قوله** بغيره **قوله** بغيره  
فلا يظن بغيره ان راي المال له مشتري كان **قوله** بغيره **قوله** بغيره **قوله** بغيره

99



















السلعة التي اشترى اهلها تملك الجميع حيث لم تجله في المال ما تملك او اخلفه لغيره  
 التعامل في قبوله يكون له ربحا وخسرا وما اولا في الخلفه في المال ما تملك وخلفه في المال  
 ما كانها تكون على انفراد واحد اذا اشترى جميع المال سلعة وتلك بعض المال قبل  
 ان يتلخصه ويعد ان يشرى او لم تجله ما تملك في المال واخلفه في التعامل به بعض الربح  
 على ما قد وقع التعامل من ثمن السلعة وعلى ما قد وقع فيها من ثمن المال بما تملك ما قد وقع من الربح  
 المال ما تملك به بعضه بانه مضطرب من مضطرب كانت بينهما على ما قد وقع ما قد وقع  
 ما قد وقع التعامل به في نفسه وان تعدد بالربح **قال** يعني ان عامل  
 انفراد اذا اشترى ما تملك به بعضه على قدر العمل كسره ان كان له بطلان في العمل  
 واخر من الربح بغير عمله فلا يجوز ان يتساوى بين العمل وبين العمل او بالتفصيل الربح  
 على قدر العمل على التمسك بالقيمة في تعدد على عمل التعامل لا على انفراد في نفسه  
 والتعامل واحد وانما هو ما قد وقع في نفسه **قال** يعني ان التعامل  
 اذا اسلم للجار في تملك المال بانه ينفق من مال الغير في جميع نفقته بالعرف من ماله وماله  
 انما ينفق بغيره في نفسه انما ينفق بغيره في نفسه لا ينفق له ولا ينفق له ولو اشتمل  
 التمسك بالقيمة من التمسك بالقيمة في نفسها وتغيير الخلفه في نفسه ومن ماله في نفسه  
 ان ماله في نفسه ومن ماله في نفسه في نفسه لا ينفق له من ماله في نفسه ومن ماله في نفسه  
 غير قوله لغيره لانه في ماله في نفسه لا ينفق له من ماله في نفسه ومن ماله في نفسه  
 ماله في نفسه لا ينفق له من ماله في نفسه لا ينفق له من ماله في نفسه ومن ماله في نفسه  
 بان كان له بطلان فلا ينفق في المال ان ينفق من ماله في نفسه لا ينفق له من ماله في نفسه  
 ورفع له البعوض بغيره ان ينفق في الخسار في جميعه في ماله في نفسه لا ينفق له من ماله في نفسه  
 البعير والمال على الغير في جميعه من ماله في نفسه لا ينفق له من ماله في نفسه ومن ماله في نفسه  
 في وجهه ان له النفقة في سكره ما باور اياها او ماله في نفسه لا ينفق له من ماله في نفسه

ان لا ينفق له بغيره في وجهه بناء على ان التمسك بالقيمة لا ينفق له من ماله في نفسه  
 كذا لا ينفق له بغيره في وجهه ومن ماله في نفسه لا ينفق له من ماله في نفسه  
 ينفق له بغيره في وجهه لان ماله في نفسه لا ينفق له من ماله في نفسه ولا ينفق له من ماله في نفسه  
 به ولا ينفق له بغيره في وجهه ومن ماله في نفسه لا ينفق له من ماله في نفسه ولا ينفق له من ماله في نفسه  
 في وجهه في وجهه ومن ماله في نفسه لا ينفق له من ماله في نفسه ولا ينفق له من ماله في نفسه  
 حتى في وجهه في وجهه ومن ماله في نفسه لا ينفق له من ماله في نفسه ولا ينفق له من ماله في نفسه  
 ليس به مال في وجهه في وجهه ومن ماله في نفسه لا ينفق له من ماله في نفسه ولا ينفق له من ماله في نفسه  
 على وجهه في وجهه ومن ماله في نفسه لا ينفق له من ماله في نفسه ولا ينفق له من ماله في نفسه  
 فان له النفقة بغيره في وجهه ومن ماله في نفسه لا ينفق له من ماله في نفسه ولا ينفق له من ماله في نفسه  
 متعلق بان ينفق له بغيره في وجهه ومن ماله في نفسه لا ينفق له من ماله في نفسه ولا ينفق له من ماله في نفسه  
 في المال يعني ان نفقة التعامل بالعرف في النفقة التجارية بهذا التقادير بالانسيان  
 لما ينفق بغيره في وجهه ومن ماله في نفسه لا ينفق له من ماله في نفسه ولا ينفق له من ماله في نفسه  
 له من ماله في نفسه ومن ماله في نفسه لا ينفق له من ماله في نفسه ولا ينفق له من ماله في نفسه  
 ماله في نفسه ومن ماله في نفسه لا ينفق له من ماله في نفسه ولا ينفق له من ماله في نفسه  
 اذا كان له مال في نفسه بغيره في وجهه ومن ماله في نفسه لا ينفق له من ماله في نفسه ولا ينفق له من ماله في نفسه  
 كثير او كان له مال في نفسه بغيره في وجهه ومن ماله في نفسه لا ينفق له من ماله في نفسه ولا ينفق له من ماله في نفسه  
 ماله في نفسه ومن ماله في نفسه لا ينفق له من ماله في نفسه ولا ينفق له من ماله في نفسه  
 له وانفق في التمسك بالقيمة ومن ماله في نفسه لا ينفق له من ماله في نفسه ولا ينفق له من ماله في نفسه  
 المعنى ان له النفقة لادواه او على ان له ماله في نفسه لا ينفق له من ماله في نفسه ولا ينفق له من ماله في نفسه  
 له في نفسه لا ينفق له من ماله في نفسه لا ينفق له من ماله في نفسه ولا ينفق له من ماله في نفسه  
 اقتضت الجملة ان له النفقة في نفسه لا ينفق له من ماله في نفسه ولا ينفق له من ماله في نفسه











في ة وان وكن امة قوم وثم او اربع ان لم تقل يعني ان عامل الفراض اذا اولى  
 امة من امة الفراض على ما لم يقل عليه رب الفراض في غير ج س ان يقول على الفاضل  
 ان يفر من فمها او يفر من الفراض فان اقل ما قلنا ذلك وان اختار نفسه ما كان  
 العامل موصرا لخدمته فيمضي يوم الوط وان كان معسرا فانه يتبع على العامل يوم  
 تلك القيمة وان لم يفر من نفسه بالقيمة فانه يتبعه بما يفر من نفسه فانه ملكت به  
 الموانير وكلام المؤلف على ان لا يشتري الفاضل الفراض وهو مضاف  
 لساكنه الشبه واذ عليه كلام لم يفر من نفسه وانما ان حلت بفرض الفاضل بفرضه فان اتم  
 ان يفر من نفسه والاولى ان يفر من نفسه **ففي** ان عامل الفراض اذا انقضى على  
 اتم وقال الفراض في فمها على ما حلت وهو موصرا لخدمته اتم الفراض فانه يفر من  
 قيمته يوم الوط ويقتل الفراض في له ام ولو كان مرقا بجهة موصرا شيب فان  
 كان معسرا ما ربه المال فيتم به ان يتبع العامل تلك القيمة يوم الوط وعلى المصنف ان  
 يفر من كماله ان اللعب كما يوم الحمل وان كان في فمها لولا او يتبع له المال فيها بفرضه  
 وهو جميع اتمه ان لم يفر من المال فقل فانه كان فيه بضر فانه له موانير ملكه وصحته  
 من الربح او لولا ان يفر من نفسه لم يفر من نفسه اذا اختار فيمضي فانه له موانير  
 حصه الموانير وانما له ذلك اذا لم يتبعه بغيره فلو كان المؤلف ان يفر من موانير  
 له بفرضه مع ابتداء به حصه الموانير لكان مضافا وانما ان يفر من موانير ان  
 يتبع العامل حصته من الموانير انما ابتداء به بغيره مع انه له موانير ومن اقل ما ذكره  
 المصنف ان يفر من موانير الفراض وهو مضاف الى ان يفر من موانير الفراض فان كان  
 لساكنه **ففي** ان يفر من موانير الفراض فان كان يفر من موانير الفراض فان كان  
 اتم من موانير الفراض فان كان يفر من موانير الفراض فان كان يفر من موانير الفراض  
 يتبعه ان يكون رب المال في جميع موانير الفراض او يتبعه او يتبعه على الفراض وفرضه له

لاجل

اللهم صل على سيدنا محمد وآل سيدنا محمد

لاجل ان يفر من موانير الفراض فان كان يفر من موانير الفراض فان كان يفر من موانير الفراض  
 المال وعلمه وقادرا على المال وانما ان يفر من موانير الفراض فان كان يفر من موانير الفراض  
**ففي** ان عامل الفراض اذا انقضى على ما حلت وهو موصرا لخدمته اتم الفراض فانه يفر من  
 قيمته يوم الوط ويقتل الفراض في له ام ولو كان مرقا بجهة موصرا شيب فان  
 كان معسرا ما ربه المال فيتم به ان يتبع العامل تلك القيمة يوم الوط وعلى المصنف ان  
 يفر من كماله ان اللعب كما يوم الحمل وان كان في فمها لولا او يتبع له المال فيها بفرضه  
 وهو جميع اتمه ان لم يفر من المال فقل فانه كان فيه بضر فانه له موانير ملكه وصحته  
 من الربح او لولا ان يفر من نفسه لم يفر من نفسه اذا اختار فيمضي فانه له موانير  
 حصه الموانير وانما له ذلك اذا لم يتبعه بغيره فلو كان المؤلف ان يفر من موانير  
 له بفرضه مع ابتداء به حصه الموانير لكان مضافا وانما ان يفر من موانير ان  
 يتبع العامل حصته من الموانير انما ابتداء به بغيره مع انه له موانير ومن اقل ما ذكره  
 المصنف ان يفر من موانير الفراض وهو مضاف الى ان يفر من موانير الفراض فان كان  
 لساكنه **ففي** ان يفر من موانير الفراض فان كان يفر من موانير الفراض فان كان يفر من موانير الفراض  
 اتم من موانير الفراض فان كان يفر من موانير الفراض فان كان يفر من موانير الفراض  
 يتبعه ان يكون رب المال في جميع موانير الفراض او يتبعه او يتبعه على الفراض وفرضه له







ان جعلت مفهوم قوله باجى مفهوم موافقة كان كلامه لغيره فتم واوجبه له مفهوم  
 مخالف كان كلامه التبرؤ من كلفه مشكلا او اذ عر عليه الغصب او قال انبغت من غير  
 يعنى ان عامل الفعل (الفاعل) اذا افعال المال بغير فراغ او وديعة وما ربه بل غصبه  
 بل غصبته من او سرقة من على الفول قول الفاعل مع يمينه واليمينه على ربه المال  
 لانه نوع وكان الامام عدم الغصبه التبرؤ من كلفه يشبه ان يغصب او يبرئ او يبرئ  
 يكون الفول قول الفاعل اذا افعال قبل الماخلة انبغت من غير مال الفاعل وسواء  
 حصل ربه ام لا يبرأ ان يبرأ ان يشهد بغيره سواء كان المال يكر منه ان يقا للكونه عينا  
 ام لا لكونه سلعة وهو كذا على انما كلام المتبرؤ من كلفه او قال ذلك بعد انفا على فانه  
 يصرف في جزاء ربه او اذ عر مستبها والتالي الحيوان او وديعة والبرية يعنى  
 للحيوان اذ اختلفا بعد الفعل من الرية فانفول قول الفاعل بغيره او يعنى من  
 مستبها وجعلت سواء اشبه ربه التاك ام لا فان كل صوفى ربه التاك ويجعل على كل من  
 ربه التاك وديعة اشبه فانه لا يملكه يشبه خلقا ورجع الفاعل التاك وكره لكونه  
 ويشهد ان يكون التاك بغير او وديعة عن اجنب او عن ربه المال بقوله وفي جزاء ربه  
 كلفه على الباطن تلعب وقوله وانما بغير الجملة ملائمة له والحال ان المال بغيره  
 او معتر ككونه وديعة عن اجنب بل ولا عن ربه بل بالمال بغيره عن ربه التاك بغيره  
 الرية او الخصة التبرؤ منها بغيره وهو ان لو سلم له لا يكون الفول قول بل الفول ربه  
 وروى وجود شبه الفاعل وهو كذا في ربه فانه قال ان في جمل انقوله قوله فانه لا يبرئ  
**وقوله** اراد على مستبها المال بغيره في مثل ذلك انقائه وما بعد ما ولى ربه  
 اراد على التبرؤ من كلفه او قال في ربه او وديعة او في جزاء قبل العمل فاعلا  
 من الرية في ذكر ما لا يقبل من قول ربه المال مع يمينه فيمنه اذا اختلفا في جزاء  
 الرية بغير العمل ما عر ربه المال التبرؤ من كلفه وكره لكونه الفول قول ربه المال مع يمينه

اذا افعال ربه المال فاعلا وفان التبرؤ من كلفه او وديعة وانما كان الفول قول  
 ربه المال كان الفاعل من عدم الضمان فيما وضع بغيره عليه وسواء كان تنازعا عما قبل  
 الفول او بغيره ولو قال ربه المال وديعة اذ افعال الفاعل بل فخر صوفى  
 الفاعل لان ربه المال مضاف الى ربه فلا يصح **والخلاصة** ان الفول قول  
 اذ عر الرية من غيرها وكره لكونه الفول قول ربه المال كلفه بل يمينه اذا اختلف  
 مع عامله بغيره الرية قبل الفعل لانه فاعلا وعما انقائه المال من العمل لعلك ان  
 عفر الفاعل من قبل الفعل ومعنى ان لعلك سواء اذ عر ربه المال التبرؤ من كلفه ام لا  
 ان قال او وديعة ضمنه الفاعل ان عمل يعنى ان ربه المال اذا افعال المال  
 وديعة وفان من موافقة موافقة فاعلا عمل فيه بغيره فانه يضمه اذا اختلف  
 لتبرؤه وانما ضمنه لانه مرفوع على ربه ان اذن له في التبرؤ من كلفه والاصل عموم فاعلا  
 ع قبل الفعل فانه الضمان لا يقا دعواه على ان اذ عر ربه المال **بقوله** وان قال  
 جواب ان محذوفه وقوله ضمنه الفاعل قول ربه المحذوف والتبرؤ من كلفه فانه او وديعة  
 وقاله لغيره وفان فاعلا الفول قول ربه المال وان كان عر ربه ضمنه وفستوله ان  
 عمل له لعلك على المفقود **ولما قدم** ما يصرف فيه الفاعل وما يصرف فيه  
 ربه المال ذكر ما عر ربه الفاعل **بقوله** الله يعنى ان ربه المال عر ربه  
 الفاعل او اذ عر ربه الفاعل فاعلا الفول قول ربه الله فانه قال ربه الفاعل عر ربه  
 الفاعل عر ربه الله فاعلا الفول قول ربه الله فانه قال ربه الفاعل عر ربه  
 وعكس ربه التاك وقامى ولو غلبت الفاعل ان عر التاك ليس من ربه ربه  
 ان يغلب فيها العكس او فاعلا وقوله كيف اذ عر ربه الفاعل لم يوجر يعنى ان  
 مرلات وعنده فاعلا او وديعة ولم يوجر بغيره ولم يوجر ذلك في ربه فانه ربه  
 الرية ولا عر ربه ولا ما يصفه فانه يوجر من ماله لا عر ان يكون انبغت او طاع



منه يتبع به بعد ان يخلص رب المال انه لم يطل الله وكما مضى منه شيئا ومن ان قال يتقيا  
 مع الامم كغير من غير ان يخلص الله له ربه كماله في الوديعه ويقال ملك للميت ثم يورث  
 سوار كان كلامه او غيره قال تعالى حتى اذا ملك فلتع لم يبق الله من بعدك رسول  
 وفيلد بكسر الفاء وفتح الباء اذ صنته وادخلت الكاف الوديعه والبضاعة ويدا  
 صر صاحب الفرائض او الوديعه عن مال الميت واليه ان سار بقوله وعام غراما  
 وتغير وصية وقدم في الله والمراد يعني ان يخلص الله له ربه كماله في الوديعه ويقال ملك للميت ثم يورث  
 بغير ان يخلص الله له ربه كماله في الوديعه ويقال ملك للميت ثم يورث  
 اصل ذلك الفرائض والوديعه الاقامت سنة باصله سوار الا في بعضا او محججا ولا ينبغي  
 لتمام سنة او ثوبية يعني ان عاميل الفرائض لا ينبغي له ان يمس شيئا من  
 مال الفرائض لغير ثواب ملك او وقع في المرونة بل يخلصه من هذا امره ان يخلص الله له ربه كماله في الوديعه ويقال ملك للميت ثم يورث  
 ان يورثه من هذا الترخيم وكذا في ابراهيم فالا ومضاه في الكسب واما البصير في ابراهيم وكذا  
 لك لا يجوز للقاتل ان يولي سلم الفرائض لغيره بمثل ما استر اكله للقل تعلو حق في  
 اذ لا يلا به فيها وفيه ما اذا لم يبق الوديعه في المرونة ولو قبل فاذكر استنبال القلوب  
 وجعلوا الشريك في اموي من القاتل لانهم جعلوا له الترخيم بالكلية اذا اضال لانه ترجح  
 فيه انه ارحم وانما جعلوا للملأه ولا في التمايز ان ينفع ويضيع ويؤخر ان استا  
 لانه افوى انظام القاتل في المال انما يكون للملأه او للبصير وجعلوا لا يخلص  
 فتع به فيه افوى ووسع ان يخلص به تمام كغيره ان لم يفصل النقط يعني  
 ان الامام حاله ووسع لتمام الفرائض ان يخلص به تمام الفرائض كما يخلص به في  
 به تمام يشتركون في الله ان لم يفصل النقط في ذلك ما غير الله ان لم يخلص به تمام  
 افضل مما يخلص به غيره من غير ان يخلص به تمام الفرائض كما يخلص به في الله ان لم يخلص به تمام  
 لم يوسع في ذلك ويغير القاتل عليه ان يخلص صاحبه باه بغير جواز في

اي ان يخلص الله من ذلك وان القاتل يخلص مما يخلصه من ذلك ان يعوضه بغيره واليه  
 انما سار بقوله **والا فليخلص الله فان ابنه فليخلصه** **بارك** التوسع حيث  
 كان فليخلصه كغيره فلا يخلصه ان يخلصه **بارك** ان القاتل في الاتيان كما  
 في النقط ان يخلصه في النقط كغيره في النقط فاما في النقط فليخلصه كغيره في النقط  
 نصه كما ان يخلصه في النقط كغيره في النقط فاما في النقط فليخلصه كغيره في النقط  
 يخلصه كغيره في النقط كغيره في النقط فاما في النقط فليخلصه كغيره في النقط  
 له ووسع في النقط كغيره في النقط فاما في النقط فليخلصه كغيره في النقط  
 في الكلام على اقسام المضافات صحة ومساواة لو كان في اللعنة مستتفة من سفي  
 التمه اذ هو موعود علمها واصل منعقتها وهو مستتفات من اصول الوديعه كل  
 واحد منها يولد على النقط الاول اللعنة بالجمود الشدة في ان يخلصه من هذا الترخيم وكذا  
 بيع التمه قبل يورثها لغيره بغيره ما لا يخلصه من هذا الترخيم وكذا  
 التمه له لم لا يخلصه من هذا الترخيم بغيره ما لا يخلصه من هذا الترخيم وكذا  
 النبي عليه السلام اهل خبيم وكذا عية الضورة في النقط كغيره في النقط فليخلصه كغيره في النقط  
 المعاملات التي تكون من الفرائض ومو قليل في مائة وعاطة الله او يخلصه من هذا الترخيم وكذا  
 فيكون من الترخيم بالمتعلق بالمتعلق وهو المضافات عن المتعلق بالمتعلق وهو الفرائض  
 لا يكون من الترخيم والامهات الصيغة تقتضي ان كل واحد من القاتل والماله يخلص  
 لتمامه كما ان يخلصه في النقط كغيره في النقط فاما في النقط فليخلصه كغيره في النقط  
 في النقط كغيره في النقط كغيره في النقط فاما في النقط فليخلصه كغيره في النقط  
 له لا يخلصه من هذا الترخيم بغيره ما لا يخلصه من هذا الترخيم وكذا  
 قول ابن القاسم بالقتل عليه بغيره ما لا يخلصه من هذا الترخيم وكذا  
 وقوله لا يخلصه من هذا الترخيم بغيره ما لا يخلصه من هذا الترخيم وكذا







وقوله علم لا يستلزم فلا وكثر لأنه اعم منه والاعم لا يلزم ان يعرف باخر معي  
بما فيه من الصيغة وتقدم ان مقتضى ابي القاسم انها لا تستلزم الا بغير  
ساقية اعم من الباطن من كمالها وكيف من الجانب الاخر حيث او قبلت او خذلت  
وانقص من العلم لا بغيره ولا بغيره **بمعنى** ان يشترط في صحة المسافات  
الا يشترط في الخارطة ان يتراخ ما كان فيه من دواب او عبيد واجزاء او اية يوم عظمها  
وان شئت ذلك فمقتضى ان يصير كزيادة شمسها الا ان يكون قدره في علمه ما ولو اراه  
المسافات وليس كذا في ان يتجهما وجمعا ومويز بينهما فلا يجوز فيض عليه بقوله  
لحاصلها لانها لا تعرف ما وكذا لا يجوز للعلم ان يشترط في الخارطة ان يعرف ما لم يكن  
فيه يوم عظم المسافات وكذا لا يجوز الا يعرف ان يشترط زيادة في علمه بغيره  
بما علمه انما رجع عن الخارطة بمقتضى قوله ولا يجوز ان يتغير او لا يتغير بالحاء المهمة  
او لا يجوز ان يعلم انما لا يجوز ان يعرف او اوسع الا ان يعرف عنه قوله  
سليم وعلم وعمل العلم جميع ما يقتضيه **بمعنى** ان يشترط في الخارطة ان يعرف ما لم يكن  
يعم تعلقه على قوله ودواب واجزاء تقتضيه معنى يلزم ان يلزمه ان يشترط في العلم ان  
ان لم يكونا في الخارطة في بعض النسبة وعمل العلم جميع ومقتضى علمه لا يحتاج لتقسيم  
او عمل العلم جميع ما لم يعمل او العمل ان يقتضيه البعد الخارطة المعلوم من  
السيارات على ابدان وخطوط ودواب ومكملته ومقتضى ذلك وان اراد بالاطراف  
كله ان ذكر على الناس وكذا لا يلزم بدعا المقتضى وتنقية منافع الشجر قال فيها  
وعلى العلم انما لا يوافق ان اعم المسافات والاجزاء والدواب **والفقير**  
**بمعنى** ان العلم لا يلزم من يوم عظم المسافات ان يتبعه ويسمى علمه في الخارطة  
فيل علمها ويعرف علمها سواء كان في الخارطة او للعلم انما لا يلزم تنقية  
بعضه ونقته ودواب الخارطة ورفيقه ما نوا انما في الخارطة ما ان ترث في وقت

11

رب الخارطة قبل عظم المسافات فانه عليه لا عمل العلم الا بغيره من كل وجه او خلق من  
**ما في او فرض** **بمعنى** ان حكمه انما يتحقق في حكم التنقية والنسبة فانه يلزم  
العلم انما لا يلزم من استلزامه من انما كان في الخارطة من عظم المسافات فانه علمه  
زبد وكذا لا يلزم العلم ان يخلق ما علمت او فرض من الفيو والدواب التي في الخارطة  
يوم عظم المسافات وخلق ذلك على رب الخارطة **قوله** **بمعنى** ان العلم لا يلزم من  
راجع لما قبله وهو قوله ولا يفوق خلق **بمعنى** ان العلم لا يلزم من خلقه  
من المخلوق والواو هو الاشتراك ومعنى ذلك انما كان علم العلم على الاصح من  
العلم انما لا يشترط في الخارطة ان يشترط في الخارطة ان يعرف ما لم يكن  
في العلم انما لا يشترط في الخارطة ان يشترط في الخارطة ان يعرف ما لم يكن  
فيل علمه انما لا يشترط في الخارطة ان يشترط في الخارطة ان يعرف ما لم يكن  
غير ارض علمه انما لا يشترط في الخارطة ان يشترط في الخارطة ان يعرف ما لم يكن  
**بمعنى** ان يشترط في الخارطة ان يشترط في الخارطة ان يعرف ما لم يكن  
من المشتبه به وهو قوله انما لا يشترط في الخارطة ان يشترط في الخارطة ان يعرف ما لم يكن  
عنه انما لا يشترط في الخارطة ان يشترط في الخارطة ان يعرف ما لم يكن  
رغبة من التماس العلم في مسافته الا يشترط في الخارطة ان يشترط في الخارطة ان يعرف ما لم يكن  
بغيره انما لا يشترط في الخارطة ان يشترط في الخارطة ان يعرف ما لم يكن  
لو تركت المسافات ولا يلزم من عجزه في بعضه فانه لا يشترط في الخارطة ان يشترط في الخارطة ان يعرف ما لم يكن  
ان يميز من الاثر ليصير مثله في الشجر وان كان سوادا وعلمه انما لا يشترط في الخارطة ان يشترط في الخارطة ان يعرف ما لم يكن  
شغل ولا ينبغي اشتراكها في عجزه او في علمه **بمعنى** ان يشترط في الخارطة ان يشترط في الخارطة ان يعرف ما لم يكن  
لان التسمية بالزود وما بعد انما يكون بعلمه في الزود فانه لا يشترط في الخارطة ان يشترط في الخارطة ان يعرف ما لم يكن  
**بمعنى** ان يشترط في الخارطة ان يشترط في الخارطة ان يعرف ما لم يكن



ما شتره التربة المزروعة بالزروع ما يشتره البذر الرابع ان لا  
يسود ظلمته ان توفى لظلمته لم تجز مسافاته ومن يشتره البذر والشم والشم  
للغير ايضا الغضب والبغل ما يشتره البذر ايضا والشم والشم  
الورد وقوله والشم او كذا لا وله عليه **بغضى** الورد والشم  
حيرة الفهر وقوله ما يشتره البذر والشم والشم والشم  
مسافاتك الا يشتره البذر والشم والشم والشم  
لشجرتك مسافاتك انما يشتره البذر والشم والشم  
كله عمران والشم والشم اذ لا يشتره البذر والشم  
قوله اخرى وامام لا يشتره البذر والشم والشم  
تأخره انما يشتره البذر والشم والشم  
فالهجر، بصافيه واقف بالزروع ان البذر والشم  
وتحليل الجوز وسيله ان توفى البذر والشم  
بل الزرع انما اذ لا تشتره البذر والشم  
لا يشتره البذر والشم والشم  
في السنة وتبين اصولها على اخرى كما في بعض اصناف البذر  
والشم والشم والشم والشم والشم  
لما باسفاك **الشم** البذر والشم والشم  
سمى بذر لانا ارضه مشقة في النهار والشم والشم  
ولذا استقرت بالشم والشم والشم  
بشعره فاشتره البذر والشم والشم  
الشم والشم والشم والشم والشم

أهل  
الشم

الشم على سبيل المحرقة والشم

في البذر المحرقة المحرقة في البذر او الزرع ان يكون بذر البذر  
على القابل ان لا يشتره البذر البذر البذر البذر البذر  
ان يكون كل البذر البذر البذر البذر البذر  
لشم على البذر البذر البذر البذر البذر  
بل ان لا يشتره البذر البذر البذر البذر البذر  
لشم البذر البذر البذر البذر البذر  
المسافات وفي البذر البذر البذر البذر البذر  
سنة في البذر البذر البذر البذر البذر  
لشم البذر البذر البذر البذر البذر  
لو كان بذر البذر البذر البذر البذر  
سكنه البذر البذر البذر البذر البذر  
فان يكون البذر البذر البذر البذر البذر  
تقبل ولا يشتره البذر البذر البذر البذر  
ان يشتره البذر البذر البذر البذر البذر  
كله والمعتمد على البذر البذر البذر البذر  
**ودخل شجرة زرع** البذر البذر البذر  
التحليل بزرع البذر البذر البذر البذر  
اعاودون بالشم البذر البذر البذر البذر  
البذر البذر البذر البذر البذر  
تجوز على البذر البذر البذر البذر البذر  
للاخر وفي الاول يعتبر شروط كل واحد في البذر البذر





الجز، مما إذا سافا آخرى ودخل الآخر تبعا او وقعت المسافات في كل سواء كان اخرها  
 تبعا للاخر ام لا ومنه اذا كانا في غير واحد وامان كان كل في غير فتموز المسافات  
 ولو اختلف الجز، مسمى وفوقه مسمى فانه من والى فليس لا يعتن بمسار كل واحد  
 وان يعتن في الثانية شروط كل حيث لم يكن اخرها تبعا فاشتم ان المسافات في مسطرة  
 القول من وقع غير ما علم كل من جزه بها سواء كان اخرها تبعا للاخر ام لا واما  
 في التي قبلها بانما تعلق المسافات باخر جز، بها ودخل الآخر تبعا فلا تكرر في كلامك ان  
**نحو وموارد وان اختلفت جز، الاربعة صفات يقضى** وذلك يجوز مثلا  
 فاصور في صفة واحد في واحد وان كانت مختلفة في النوع والصفة الا ان تكرر  
 المسافات في احدى في صفة يجوز تعدد الجز، واختلافه في اسماء فوله وهو ان كان في  
 على قول اخر مع من اقل من المسافات وجزه مسافات موارد وان اختلفت انوارها بان  
 كانت بعضها قلا وبعضها تينا وبعضها رماذا **ف قوله** جزه متبع بريل قوله الا  
 في اسم ان الاستفان من معهود قوله بجزه ادا في جزه في صفة او استثناء فمقط او  
 قوله وموارد وان اختلفت مسافات اذا كان الفرق صفة او صفات اخر من ذلك  
 ما اذا كان في صفات وتسلم القول طوي بما اذا اقل القام ورب الخاط او تعدد  
 كل مني او اخر اخر مني وتعدد اخر وموحيه في احدى ابد الحسنى وغالب **او صف**  
**ووصله قبل الحبيب** اذ ان تعدد مسافات الخاط في الغريب ولو كان يعبر القيمة بغير  
 الاول اربو صف للقامل بان يذكر ما عيب من الرقيب والفرق او انه انما عيب وحل هو  
 بعلا ويسقى بالغير او بالفرق ويوصف ما هو عليه من هلاكة او غير ما ويزكر ما فيه من  
 ارجاس وعيوب ما والفرق التقاد مما يجوز فيه **القول** ان يكون مما يذكر قوله قبل  
 الحبيب **وبعبارته** ان من شأنه بطله قبل الحبيب وان واصله بقوله **ويعمل**  
 مراده ان يكون بطله قبل الحبيب بطله في غير ما عليه قبل الحبيب **الا بغير الحبيب**

٢

اللهم صل على خيرنا محمد وآله وصحبه وسلم

لم نفس المسافات برك ووجه ما للقامل نسبة ذلك كناية في قوله وان فرضنا  
 عما في كل بنسبة ووجه انه اذا اخطا في التفسير من التفسير في ذلك في قوله للقامل  
**واشترط من الزكاة يقضى** ان يجوز ان يشترط ان الزكاة يخرج من حصة احد  
 كما لا يرجع الجز، معلوم سافاه عليه وان لم يشترط في مضاف الزكاة ان يجوز ان  
 ثم نفسان ما يقع به من اقلية المصروفين عليه واشترط احد من جزه الزكاة على  
 فهو للمشترط وان لم يشترط كما في الفرق بين سائر ما **تلك جزه بلا حل يقضى** ان  
 المسافات يجوز ان سائر معلومة ما **تلك جزه** ابلان **تلك جزه** انما يجوز ان المسافات والغير  
 جزه التي لا تشفع **الاشترط** الاول واذا وقعت جارية في السنة او جارية في الجزه  
 وسواء تقدم الجزه او تافرو **ف قوله** وسير ولو عرفت اذا اختلفت الجزه انما بان  
 ط من الصور او السيرة ما يوافق الجزه فلا ينافي قوله واشترط بالجزه وعامل اذ ان  
**غلاما في الكسبي** اذ ان يجوز ان يشترط ان يعمل على ان الخاط في او غلاما في الخاط في الكسبي  
 وحيث اشترط في الاشترط الخلف حيث كان كل مني حقيقا ومعهوده النوع في الضم  
 وموكر ذلك لا وجه كانه ذلك فيهم كانه اشترط جميع العمل ونعم ان يتبين حبا  
**كعصره على اخر مني يقضى** في قوله يجوز ان يشترط ان يفسد الزيتون حبا وكذا يجوز  
 ان يشترط ان يفسد حبا وان لم يفسد حبا معصمه عليه مقاما فان في كل الراعي  
 في الزيتون فمعد حبا لان مسافات شتم يخالفه بلا جارية لتعلق الاشترط بفسد حبا  
 بل لا يشترط ان يفسد حبا على ان المسافات فيه **الاشترط** **والجواب**  
 اني اصره ان كلام القول فيما اذا كان العرف جاريا بفسد بعضه من سائر  
 ما يشترط ان اشترط في ذلك يوجب فساد البقرة لانه انما يشترط ان يفسد من البقرة  
 ويفسد سائر ما فيها **والعلم** جزه او ففسد من سائر ما فيها **والعلم** ضيق او ما  
**فل يعنى** ان العلم الخاطي وكثير من الخاطي والعلم فغيره وموكره



انما يجمع فيه الشئ لسففى الحاربه وشروطه الخاربه الى الزرع باعلائه لمنع التسور  
 من الحاربه وهو المنع يجوز ان يشترط ذلك على العامل بالبناء والبناء الفاء باشتراط ذلك  
 عليه كانه لا يفتى في الحاربه بعد انقضاء مدة المسافهات غاليا وسروري بلا سبيل للمسلمه  
 وبالشئ المعجز **نقلنا** يجوز في جيبى ان ما يحضره في جيب المعجمه وما كان يجرى بها المعجمه  
 وكذلك يجوز ان يشترط العامل على العامل بالبناء والبناء الفاء باشتراط ذلك  
 من جواز ان يشترط ذلك من العامل على العامل بالبناء والبناء الفاء باشتراط ذلك  
 ينبغي ان يفهم قوله او ما قلنا قوله اصلاح جوار او اصلاح من البانيه او لا في التمثيل على اصلاح  
 فيقول او ما قلنا من اصلاح او كما قلنا جوار او اصلاح من البانيه او لا في التمثيل على اصلاح  
 المعجزه وبالفاء المسافهات واقفا بالسبيل المعجله والبناء المعجزه فيكون قوله او اصلاح  
 جوار او اصلاح **مردا** ان يجوز ان يتقابل العامل مع غيره في الحاربه سواء كان من غير  
 من جوار او اصلاح او لا ان وقع على عوض هو او ما يلحق به من غير جوار او اصلاح  
 واما من تلب بالاقوال انما هو بلا بناء ان لم يتم **وتعبار** في تعاملي مودا  
 سواء كان قبل العمل او بعده اما ان كان غير مودا فيقتضي الموداه المنع مطلقا  
 سواء كان يجوز مسمى ام لا لا كان قبل العمل ام لا **لان** في تفصيل الفاعل او شئت  
 في الكسب ومودا منصوب على انه معقول مفعول نقل بلا حاربه او مسافهات **العامل**  
**آخر** ولو اخل **امانة** **يقضى** ان عامل المسافهات يجوز له ان يخاصه على عمله اخر  
 بقية اذ ربح الحاربه ولو كان من الاثان اقل امانه من الاول بل يكون معقوله تمام  
 وعنه الاول تشريه ومنه بطلان عامل الفاعل اذ لا يجوز له ان يخاصه على عمله اخر  
 ولو كان امينا جارا فيعمل **كسار** **والبقرة** ان مال الفاعل يغلب عليه والحاربه لا يغلب  
 عليه **وقوله** اخر معقول مسافهات لا يقضى ان عمل المصدر ان لا يكون معقوله  
 قلا بطلان **لان** انفسه انشاء به مسافهات ليست للثانيه ولا للمعقوله بل منى عليها

مت 44

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

عليها الصلوة من اهل بيته **عمل على** **فردا** **يقضى** ان العامل على مسي  
 المسافهات في الحاربه فاعل الامانة اذ لا طردا في الحاربه كذا القولان وقيل  
 من عامل العامل تقضي به العامل الاول يظهر موجب فعليه ان كان غير امين وسواء  
 وسواء كانت المسافهات في زرع او في حاربه او في مسافهات محموله على  
 مائة **يقضى** في جواربه مقرر اذ اذا عمل الفاعل على غير ما مضى الاول  
 موجب بعمل الثاني في الامين **ما** **يجوز** **مردا** **يقضى** ان عامل  
 المسافهات اذ يجوز من سفر الحاربه ولم يجر خطا امينا فيه فانه على الحاربه اصل  
 له من مخرج من جواربه مقرر اذ الحاربه مغلطه عليه في المسافهات لا يجوز شئ  
 الا يتم العمل **ولم** **تفهم** **يعلم** **رأيه** **ويجوز** **مسافه** **يقضى** ان سفر المسافهات  
 لا يصح يعلم ربه الحاربه سواء كان العامل فاعل او لا ويغال للفرق بين  
 الحاربه على ان العامل مسافهات فيه بل يصح او لا يصح او فوج من جواربه بقوله  
 ولم تفهم اذ لم يحكم بعينه او عظم بل هو ان كانت تقبل معنى الحاربه او لا  
 لم يفهم في قوله الفاعل او لا في قوله مستقبلة جواربه انفسه بل هو ان كان الفاعل  
 بلا اذن او لا في قوله مودا او لا في قوله مسافهات على العكس او لا في قوله مودا  
 في قوله يعلم ربه شئيل العكس بل معنى رابع من رابع الحاربه على العمل على العكس  
 تفهم المسافهات ام لا في قوله الحاربه او لا في قوله مستقبلة جواربه او لا في قوله  
 فودع اذ عمل كمنه في المستقبلة جواربه او لا في قوله مودا او لا في قوله مودا  
 في قوله يعلم ربه مسافهات او لا في قوله مودا او لا في قوله مودا  
 حاربه بنيه كانه مودا في قوله مودا او لا في قوله مودا او لا في قوله مودا  
 على عزم الحاربه او لا في قوله مودا او لا في قوله مودا او لا في قوله مودا  
 مسافهات او لا في قوله مودا او لا في قوله مودا او لا في قوله مودا































بالألفه ما بلغت كانه آخر نفسه احسن فاصد وبسر الزاد بالعكس العكس والظن  
 لان الحكم في العباد كالأول ولو كان الحكم عليها يكون ما حصل للتعامل  
 وعليه احسنه وان كان له عمل عليه بالانما فقال ان الغايه ما اكرت به للام  
 حين واما احسنه المثل فقال في كتاب الشيعه ما اكرت به في الامان صلاه منا  
 بعد ما منه بخلاف البيع العادل وتلك الامان اذا لم يطلع على ذلك الا بعد العمل  
 ولا بيعه وتبعه **نصفان** بيع نصف الامان انما لم يكن **نصفان**  
 بغيره على قوله كم جعل **والنصف** ان من باع من نصفه ثوب او غير ذلك  
 بل يزار على ان يبيع له النصف الاخر ان جعل في النصف البيع للمساكين مجموع  
 الذي يزار ويمنه على بيع النصف الاخر ما كان من الباقي في قوله باي بيع نصفه  
 يعني على وجه ان تكون الباء والعوضان باي يبيع له نصفه غير مثلا على  
 مسسبه في بيع النصف الاخر فله من غير زيادة وعليه عمله الله وخوله للشيخ  
 كما وهو المستلزم من كلام المؤلف لا ان يطل في الباء في قوله بكذا ان تكون واخذه  
 على العوض في قوله بكذا مع انه ليس من باي وانما ما يصلح ان يكون احسن  
 في قوله او عقلة وكلام الله لا يفسد حمله على ما اذا شئ في الجواز ضرب  
 الاجل مع انه يصح العقل على حمل الله وان لم يجر بالاجل سواء كانت عقلة او غير  
 انما لان التغير بالعمل فيها فلا في التقيين بل في **كلايه**  
 سياتي ما يغير العكس وان التغير بالعمل لا يكتفي صفاته فقول ما سياتي من  
 ان التقيين بالعمل لا يكتفي عمله حيث انهم لا يبايعون كما في الجمل الاول كان يبيع  
 بغيره وانما انما يبايعون كما في الجمل الاول كان يبيع  
 كلام المؤلف لا عليه لقوله ان احسن **وبان** وعلة التبع بيع غير تبايع  
 قبضه لا يجوز الا بشرط ثلاثة الاول ان يكون محل البيع بالبلد الذي يبايعه الثاني ان

تفني

في البيع النصف الثاني احسن **الثالث** ان لا يكون البيع مملكان بل ان  
 في البيع يبيع من يبيع مع غير تبايع قبضه الذي تملك البلد **فقال ابو اسحاق**  
 في كانه اشترى شيئا بقبضه لا يفسد في الاجل بغيره وهو يلو في البلد كانه اذا رفع  
 عاشره ان يبيع ببلد الغنم فيجوز الاستبراء اعله المذكورة لانه ممنوع فيقبضه  
 نصبه من **الشيخ ابو الحسن** ومقتضى قوله ببلد اخر لا يجوز في آخر المعنى  
 التي قلناه في بيعه لانه في بلد اخر لا يجوز في بلد اخر وانما في الاجل  
 لتكون اجازة وهي في بيع البيع واذا لم يشترط الاجل فتكون حقا وممنوع لا يبيع  
 واشترط كونه البيع غير مملكان يكون تارة سلفا ان باع في نصفه الاجل لا يبيد  
 حصة ذلك وتارة ثانيا باع في تارة الاجل او غير الاجل وبيع وعمل في  
 والعله وكونه التبع غير مملكان لانه ان كان مملكان فغير اجازة فيقبضه ومنه لا يبيع  
 بقبضه وفرض في نصفه الاجل في حصة ذلك فتصير اجازة وسلفا في قبضه  
 في التقليل لانه اذا اشترى عليه ان باع في نصفه الاجل لا يرد باي في الاجل لا يتركه  
 له او يتركه بغيره وانما يبيعه بل في جواز وفرد في العرض من **الشيخ** وقوله  
 ولم يكن التبع مملكان في العمل الذي هو المسموع على بيع النصف الاخر  
 فهو مملكان للتقيين بالتبع او بالبيع والحل والعزل من المسموع كما في كتاب الفقه  
 كما استظهره بعض **الشيخ** التبع التبع مملكان في التبع مملكان في التبع مملكان  
 عليها الدوا ان كان يبيع النصف مملكان في ذلك ان يكون ذلك مملكان وقيل  
 في **نصفه** على ما ذهب عليها من ان شروع فيه في الكلام على التواضع ان  
 يجوز فيه **الاجازة** **والثاني** ان يجوز للاستبراء ان يولد من التبع او  
 معقبته في قبضه عليه او يفسد في نصفه ذلك ان الاجل من مملكان  
 بخلاف ما في قوله في العمل على ما يشترطه ولا يكون من ان يكون من ان يكون من ان يكون

لانه



مثلها او من ابيوم واللام مثلها او من اخر خمسة ايام واللام مثل ذلك كل ذلك  
 وهو قوله عليها عمل الترابية العلوية من السماء اذا كان ما يتطابق عليها من  
 معلوم بالعرف او يقين وانما زعمه ما يتطابق عليها من وصف من ما يحكم  
 يتطابق عليها ما لا يجوز زعمه الغير فيه ومثل الترابية السعينة والشك في  
 تلك الترابية بعد ان اخذ العالم نفعه مما اذا افلا عمل عليه اليوم لك وغدا  
 في علمها ان ياتيه باخرى يعلمه عليها او فيلدا كراوما ومن قوله ابن القاسم في  
 في السعينة وهو ليس وانما كانت بعد ان اخذت الملاك نفعه فيما اذا علمه  
 في المثال بل العالم على ان بها الجرم المثلوسير في ان يكلفه ان ياتيه بولته اخرى  
 وصاع في يوم من او من وقت لم يتطابق بعينه وكذلك يجوز ان جاز  
 لجزء على بحر صفة معلومة ولد من في في صاع اذا كان لا يتطابق خروج  
 ان في يوم وكذلك يجوز ان ان نحتاج ان خلاصا من يتولد بفرض من في في افا  
 كذا لا يتطابق خروج اذ في **بقوله** لم يتطابق يرجع لهما وان اختلف  
 خروج ما في لم يجر ذلك حتى يتحقق او يصح ان ان يتحقق كذا في قوله في باب البيع  
 وفي عتبار ان ان اختلف خروج ما في لم يجر ولا يتطابق فيه التفسير ان في البيع  
 وهو انما لا العمل منافق من فلا يكره في جاز ان ان يجر حيز او استجار  
 المالك منه **بقوله** ان من امر عمل او دابة من مالا يتحقق فانه يجوز  
 للمالك ان يستام تلك الغير المستاجر من استام بها بمثل الاجرة او اقل او اكثر واليه  
 مضى ان با على ان ماله او فقام سواء كان استجاره او لم يستجاره او لم يجر الاول  
 ان لا وصولة كان انما جازي الاول او اقل او اكثر ولا ينفذ ان ينفذ ان ينفذ  
 منها ما ينفذ في يوم الاجال ويجوز منها ما يجوز من ان لا جازي بيع متابع  
 بحكمها كالباع اذا اكثرى الترابية اشترى في وقتها في وقت ذلك الشهر

ثم ان المالك اكثر احاطته بما فيه نفعا او لا جازي الاول او اقل فانه ينفذ في يوم قليل  
 عاد اليه في تعليم يعلمه سنة من اخر **بقوله** ان يجوز ان ان يرفع  
 غلاما الى من يعلمه الصنعة العلانية بقرنته سنة من يوم اخر **وبعبارة**  
 انه وجاز الاستجار على تعليم يعلمه سنة والظاهر ان من ان يجوز ان ينفذ  
 وفعله سنة في العمل او اما التعليم فهو مطلق ولا ينفذ من سنة وفعله من  
 اخر مستأنف وكذا في اطلاقه وانما السنة ما اذا اقبل من اخر او السنة  
 بحسب سنة من يوم اخر **قال عبد الحق** في تلكه عن بعض شيوخه  
 ان ما ان العمل في نصف السنة باو كانت في تعليمه في النصف الاول مثل في سنة  
 تعليمه في النصف الثاني وفي سنة عمله في النصف الاول نصف في سنة عمله في النصف  
 الثاني او جمع على ربه تلك في سنة تعليمه في السنة ذلك والحال ان ان العلم  
 ان العلم وجب له على ولي النفعين للمالك المثل ووجب للصبي على العلم تلك  
 انما انما في كل للمعلم ما يجر له من ذلك كماله التاجر تامل **واما**  
**من اولك** في سنة له وكذلك يجوز ان اقل له احص من الزرع ولك  
 نصف او اقل من الزرع ولك نصف او اقل ولك نصف ما في ذلك او جز  
 في ذلك نصف او اجرة ولك نصفه كذلك جازي وعمر اجرة لا زرع والروا  
 من الترابية عليه بحسب ما فلا عليه وما حصر في ذلك نصف **بقوله**  
 ان ان اقل له ما حصر من زرع في ذلك نصف او ما حصر في ذلك نصف  
 في جازي وموغم كازم في الترابية من سنة لا ينفذ وكذا اذا اقل له ما في ذلك  
 ولك نصف او ان نصفه كله ولك نصفه بخلاف ما ينفذ او حصر في ذلك  
 او حصر في ذلك نصفه واليه ان الحصر وما بعد من مقرر ان الجازي النفع واليه  
 والعمر والتحرير في النفع في النفع اذا كان باليه وانما ان قال ان ما في

النصف

١٤٣



ذو القعدة

المستطاب

92.

باو مخجوز انقلبته و عزمها و **العنسي** انه يجوز السفر بمائة كراة اكلان  
 لا يتغير في الغاب قبل تسليمه لم استاجر له او لم استقر له انما كانت الربعة يوم مقلومة  
 وعدم تغير ما ولو اصابه و اشره السفر في الغفار على ان لا يقصر الا الى سببي و لم  
 يحس و ذلك في الحيوان (١٦) انما القصة في غنم ابلح و عدم التسمية للعلامة  
**يعنسي** انه يجوز للشخص ان يستاجر الربعة من سائر مقلومة بامه مقلومة وان  
 لم يسبق ما يجز كل يوم او كل اسبوع او كل شهر من الاجرة و لا ارض اخذ مبرا من  
 الاجارة و انقضى **يعنسي** انك لا تقدر ان تجوز كراة الارض حتى  
 يتجر ما مجزا من الاجارة اذ لا يستحق في الجسر انما هو كالمطبخ فاذا انقضت مدة اجارة  
 رجع النضر به اذ لم يبق يفعل بها ما شاء و ترمع الارض انما هو كالمطبخ فاذا انقضت مدة اجارة  
 بقاء البناء ارضه على حاله حبسا لم يجز بان يبدل ذلك و لو ازيد بان يبدل بقاءه على  
 حاله حبسا لم يجز بان يبدل ذلك فلا يما اذا استخفت الارض بعد بناها مجزا  
 لديه ان النضر كما يكون لما يبدل و يلزم ان لا يقبله في مجزة اخر له الا ان يطره  
 منه ليد على التنايل و على طرح ميتة **يعنسي** و كذلك تجوز الاجارة على طرح  
 الميتة والدم وما السبب ذلك و اما على علمها للاشقاع بها فلا تجوز و لانها في الموضع  
 لها على علم ميتة و قوله على طرح ميتة متعلق بمجز و هو مفهوم على ما عايناه و انقدر  
 به و استجار على طرح ميتة و اعتبر على النضر مجز و قال يكون المعمول جائزا و مجز و اعلم  
 ما فيه و احتجنا لذلك لانه ليس في الدعوى ما يقطع ان يعطى متاعا عليه و انقطاع  
 و الادب **يعنسي** و كذلك تجوز الاجارة على انقطاع و معناه ان من وجب  
 له انقطاع على شخص و رثته من غير الحائز و اسلم مستخفه بانه يجوز له ان يستاجر من يفتقر  
 له من غيره و كذلك يجوز له ان يستاجر من خطا يؤدبه له و له او مبرا و احسنه زيا  
 انقطاع من ملوا استاجر على ان يقتل له رجلا ظالما او غير ذلك من المحرمات قلنا اخر

ما يغني كل غنة من الحاجة  
كما يجوز له ان يغني عن الزينة  
من غنة بل هو معلوم  
وان لم يصح ما يخرج اصل











عليه ذلك او لا خلافا لا يصح بهما فلو تعدي ووجهه من شفعته الاجارة او لا فلو كان  
 في ذلك حال العمل الفسخ وفيه ليس له العيب وسواء كان قد وضع قعة ولا يستتبع  
 حضارة العيب بل هو عيب على وجهه **والقضية** انه كما يمنع موقوف زوجة  
 المستاجر لا فسخ بانه قد كان يمنع من التمتع بها وان كان ذلك بغير اذنه فله ان يفسخ  
 بفسخ الاجارة وسواء كان ذلك منع العيب من ان يرفع مع العمل غيره ولو كان بها كفاية  
 لغيره كان عمله اشترى وجميع لبنها الا ان يكون معها ويرضخ حال الفقر وانها لا تمنع  
 من رضاعه مع كونه بمنزلة التملك **ومما** يشترط في العمل ان لا يكون له اذن في  
 تحفنه وتلك من استأجره على حفظه لا يملكه فله ان يفسخه ان لم يعرفه او شرط  
 في العمل به بما لا يستتبع ضمير يعود على الاسترخاء التام **فليس**  
 واما سبب الاجارة بالثمن وليس له ان يرفع الا ان يرفعها الى الغني جميع اجزائه كما في  
 البرقة وانه لا يرفع الا بغير اذنه ووجهه ان يعلم ان يرفع من مكانه فاعتق نفسه  
 لم يكون ما اخذته اجرة رضاعها موقوف الحكم بان ما تفسر من الحكم بها بحسب ما  
 وقع في الاجارة مما يستقبل واجبة للزوج بانه ملك منافعها بملعته بغير اذنه  
 لانه ليس له عليه الا منافع من ثمنه الباهية كماله المشترا في وسعه سلعة  
 على ان يرفع ثمنها فانه ان شرطه الخلف من اقصاه ما لا يجرى وصورته  
 ضمن باع سلعة او ثمنه او ثمنه خمسين مثلاً مائة على ان يرفع ثمنه سنة فقال  
 الام الى ان ثمن السلعة مائة دينار وعلمه سنة فبما وصل الثمن في الضمير والو  
 صط معتمد في حوزة المشتري فله ثمانية اجرة ما ان يكون الثمن مائة مثلاً  
 او ثمانية ان يكون العمل ان اجل معلوم **فالسنة** ان يرفع النوع ان يرفع فيه الى  
 اربع ان يكون موجوداً في السنة الثمانية ان يرفع الثمن يخرج من ذمة الرامح  
 لئلا يدخله سلفه بغيره لانه في الزمة فيجوز ان يكون فصولاً بوجهه

في الزمة

التمتع على سائر ما لا يجرى وادبه وحسب

وفي قوله في السادسة ان يكون مدينه لان الحق انما يبيع اذا غلت السلعة وذلك  
 يؤيد الى الاجل المجهول السليم ان يفسخ الخلف والاداء الى الغنم الخلف  
 ان لا يشتريه ان يرفع في الزمة كان الربح مجهول **فالسنة** ان يرفع في الزمة  
 وان الغنم بالمالية فتفقد في السنة والبيع ان يرفع تمام المالية ليجري فيه  
 الشتر ولا يملك له وسواء كان لا يرفع البيع الخلف ومما اوضحه سواء واقعه  
 الشتر على ذلك او طلق الخلف لانه لا يرفع في الزمة **فالسنة** فله عيب الحق  
 ليطاوعه استحقاق السلعة الشترية وفرد الشتر بغير السنة فله ان يرفع  
 الشتر مما تجوز به على البيع بغيره والحق في اذنه ان يرفع بها للبيع  
**وعليه** ان يرفع الشتر بالمالية الا يرفع السنة ثم اطلع على ثمن في السلعة انما  
 اشترى وفردات بغيره العيب فروجت بانه كانه قيمة العيب تنقصها الربع  
 رجع مشتر السلعة على البيع ربع المالية وربع خمسة وعشر وربع رجع ايضاً  
 ربع فدية الاجارة في السنة الا في الاغنية ويخرج في السنة الا في الاغنية فتمت  
 وسعير في الزمة لان في الزمة رجع ما استوجبه ولو اطلع على العيب قبل ان  
 يرفع في الزمة وفردات السلعة وكان العيب ينقصها الثمن كذا ذكرنا فانه يرجع عليه  
 الخمسة وعشر وربع في الزمة وسعير في السنة التي استأجره في الزمة فيها الغنم  
**عيب** من الزمان كذا في نعت ابراهيم بن ابي نعيم المروية **والقضية**  
 ان يرفع في الزمة يستأجر ثمنه على غنم بعينها سنة باجم معلومة بشرط ان  
 يشترطه العقب ان مالمات من الغنم او مالمات منها اقلية فان لم يشترط الخلف  
 في العقب لم يرفع في الزمة **والقضية** من الخلف في الزمة اذ لم يسلط وياخذ جميع  
 الاجرة **والقضية** الخلف على اجرة اء ولا يمان ثبات الغنم بغير عينة بل للراعي الخلف  
 بانفساء على الزمة في ملكه منها التي تمام فله وسواء اشترط الراعي الخلف











٣٠  
يعني من جهة واحد كما في  
صبي وكان من هذا المعنى  
ما نوع من انواع الفعلان  
يعني من الرفع ان يقرن  
في ويصل لظواهر التي  
يعني

اولى كانه انصب على انزع الخافض مفعول على الضامع وبه مجازا في قوله وتكون  
تحتى وكررت كونه للامتنان او بنى مجازا في قوله ما يخرجه من ريبه وكررت  
تكون التكنى مفعول بالاعمال وما يخرجه من ريبه من منع التكنى بالاعمال مفعول  
المجرى مجازا ان السجود لم يخرجه من ريبه مفعول من منع التكنى بالاعمال مفعول  
او ان الامانة من المحلولة على النعم بموافاق النعم الا ان كذا نقله الناصح السلف على  
التوضيح وانما التكنى مفعول لعدم السجود في امر ما يخرجه من ريبه وكررت التكنى بالاعمال  
تحت السير سوله بنى السجود افعال لا تتبعه مفعول الباء سببية فخره في قوله لا تخرجه  
بقا في راجع بدويعه بسبب منعته تنقوم **والمعنى** ان الاجارة لا تنفع الا  
بقا في راجع الباع ويرجع اجرا بسبب منعته تحصل للمستاجر وان تكون متكا النفع  
لما فيه ومعنى تنقوم ان تكون لها قيمة حتى يتركها والى استيفاء راجع الباع  
واستيفاء الامانة لم يرد في قوله وانما لا يرجع في قوله وانما لا يرجع في قوله  
فانه لا يجوز استيفاء راجع الباع في الامانة وانما لا يرجع في قوله وانما لا يرجع في قوله  
لشئ مما هو مثل استيفاء راجع الباع في الامانة وفوقه وهو الظاهر في قوله وانما لا يرجع في قوله  
النعم للشئ بهاء الزمان كما يخرجه من ريبه **وبعبارة اخرى** انما هو مفعول  
كلا فيهم ان معنى تنقوم وهو ما تقتضيه التنويم بان تكون الامانة بحيث تتلوا باستيفاء  
موجب استيفاء ما تشارف على بيعه ومما يخرجه من ريبه الامانة التي هي كذا القيمة للزوات وامانة راجع الباع  
صحة وفوقه بالاشهاد بما هو مفعول راجع الباع وليس ناسخا عن الاستيفاء موجب انه استيفاء  
وقد راعى تسليمها **بعبارة اخرى** ان النجعة ان تحصل للمستاجر من ريبه وكما  
ان تكون مفعول راجع الباع للمستاجر مما لا يجوز اجارة له من المحظور والآخر من ذلك  
م ومن غايله يجوز الاجارة على اجزاء والارعاء وحل الربو في وفوقه ذلك لغرض النجعة  
فحقق ولا على تعلم الغنا ودخوله المحل للمسلم بل استيفاء قيمه هذا تقصير



المقرر

الشيخ طر على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

[illegible]



لم يصب ما شئ منه وان كان تأويلها وادراكها لا يبلغ من الكثرة والعمق ما يبلغ من  
 ربح والادراك اضعاف من مرتبة الاصول الا ترى انه لم يجر مساخنة الا بشئ وطه ومنعها  
 ان يغير من راسها هو انما شئ الهم مغير على اجوار مساخنة ومساخنة مغير على  
 مساخنة الاصول فهو مغير على مغير كذا قال ابو الحسن على الصفة والاعظم  
 من ان يكون له على غير ما هو عليه او لا يتغير كسما لذلك ونحو ذلك لا يورث  
 الترخيل الا في وجه **تفسير** (ا) الاشارة على تعليل الغناء لا يجوز وتلك الا  
 تالفة كالتعريف والمركب وان تفرق تلك على العوض بكونه على العوض وتفسير (ا)  
 الله اذ اخرج سبحانه من نفسه كذا في قوله لا يجوز الاشارة الى ان يخرج المجرى من  
 ان كانت الاشارة متعلقة بزمانها يجوز ان تقع من غير المجرى على ما تبيانه في قوله  
 وكذا لا يجوز للمسلم ان يكره اذا لم يمتنع من كسبته او حماره وكذا في قوله لا يكره  
 ومن العفوان وقع ما كان باسقاطه المتبعة او بعضها كما تسميها وانما يتصرف  
 بجميع الكراه للغير او جوازها في الاشارة ويجادل انما عمن التملك في البيع بالثبات  
 لا مساواة من منزلة الدار والماء في الضرر في يخرج ما كسبته او حماره مثلا  
 ينفك خمسة عشر نفلا وما تساوى ولو بيعت لا يخرج ما كسبته ولا حماره  
 مفعاله عشرة فيمتصرون بالخمسة الزائدة على ما راجح ابن يونس في العرف في  
 الكراه والبيع انما كان يعود للمكره ما اكره ان يكر عليه ضرر كبير فلهذا لم يمتنع  
 (انقصوا) بالكراه جميعه بخلافه المتابع ما به لا يعود اليه ما باعته بل هو واجب  
 عليه (انقصوا) بالجميع لا شتر من واحد ولا ركن من اركانها انما يتصرف بالكراه في  
 وقبل يتصرف في اداءه وضربا في اداءه في البيع والعرف على منزلة الدار والماء كانت  
 لا يشجع بها الا بعرضها غائبا فكان الدار اعم منها وقعت في مفاصلة ذات الدار  
 واما الدار فبان يشجع بها من غير بناء بالمتبعة فيها هي المفضولة بلا جوار

ولا مغير كالتعريف (ا) الاشارة على تعليل الغناء لا يجوز وتلك الا  
 نفسه واجبة او غير واجبة لا يجوز ان يكره نفسه فيه ومن ثاب اولها على  
 من كسبته او غير كسبته في الاشارة في الاشارة لا يجوز على ما علمت انما يتغير لا يتغير  
 كذا لا اذ ان وعمل اليك ما لم يتغير عليه في الاشارة لا يجوز عليه وعمل عليه وقصص  
 وادوارا نوت وبناء على حماره وتغير براد ذلك يلزم تعيينه حال العفوان لا يغير  
 فاما تغير التعليل والرضيع فلا خلاف في حال التعليل بالثبات والاطالة وهذا الرضيع  
 بغيره الرضاغ وفكته وتزكلا يلزم تغيير الدار الكسبة والاطالة وانما ان يكون له الدار  
 مضمونة له بغيره في مضمونه وحرومها وتكون له ما تملك به الا في قوله لا يكره اذا  
 التي جوازها لبيد عليه بناء فلا بد من تعيينه في البناء وصحته وتكونه بالقول  
 او الجواز او غير ذلك ويلزم ايضا تغيير الحمل اذا اكره له ان يكره فيه ومحل لزوم تعيين  
 ما ذكر من معنى الامور انما يتصرف في التعريف بالوصف عن التعريف فيقولون ان  
 لم يوصف راجع للجميع كذا البناء على الجواز لا يكره في الاوصاف وموظف على منكرها  
 فانه التملك في الرضيع وقابله للمرضي وذكر انه كلام النجاشي فقال وقال النجاشي لو  
 صغوا من الرضيع من غير اعتبار رطله جاز عقلا الاشارة عليه وقابله للمرضي وانما  
 فيمنع ونوعه وذكره يعني ان الدار التي غير المضمونة لا بد ان تكون معينة اذ متماثل  
 لا مع الاشارة بان كانت مضمونة لم يلزم تعيينها بل الواجب تعيين جنسها كالحمل  
 او ابل او بقا ونوعها كجذوة او تحت او عزاب وقصوره او انوثته فاما اذا  
 التزيت من ذلك من اوسع ينتد من ذلك كانت معينة وانما التزيت من ذلك  
 دابة او معينة او دابة او معينة كذا كانت مضمونة ودكاته حاضرة مثلا منكر  
 ولعمري يعلم له دابة او معينة غير ما ولا يجرى من النجاشي انما التغيير لا اشارة اليه  
 والوصف في منكر الباب يقوم مقام التغيير كذا قال المؤلف كان يقول ذاتك

١٣٢











بسم الله

و قاله على المزني ما لم يفسد قتلهم والافترا بهم وفيه الروية علم مخالفتهم  
 كما خالف من غير سوء وانما يتم لعدم مثل ان يقول له لا تنزع في الموضع  
 (الطاعة من غير قصد فذلك بعد الفاشية لا خلاف لك في غير فنية ذلك يوم انظر  
 ما لم يفسد ونحوه) ولا خلاف ان كان الله عز وجل ذلك **وقوله** لا اختلف  
 فيكون عفوهم اذ لا يفسد بالجماع وهو معطوف على دخول القلوب  
 عن حارس احوالهم اختلف **وقوله** او صلح معطوف عليه ايضا يجوز  
 الجمع بالوجه على امير من قتلهم وموافقه او انزي بلا اذن له ومكسرا  
 يلزم اذا انزي على الاشياء بغير اذن اميرها وقطعت عنه الجرا او من اولاده او  
 (لاخره) اهلاي (الوجه على انتم للفرق) وسد اقله لم يرفعوا ان الذي اعني بنوي وغير  
 يفعل الا يغتصب عنه قتلهم ولم يفعل الا منه ليس بمعلوم شرطه وانما اعلاه  
 يرتب عليه قوله فيقيم يوم التعلق **والمغنى** انه اذا غرر  
 بفعله وتلفه بانه يغتصبه الف يوم التعلق وامكان خالف من غير شرط  
 او انزي بلا اذن بانه يغتصبه يوم التعلق **فقرن** يوم التعلق (مع لغوه  
 او غير فعل او مانع في مصنوعة لا غلبة **يغنى** ان الصانع لا يفر ما لا  
 في له فيه صنعة فلا يضر الكتاب اذا بعد التصريح له ليس له منه اذا لا صنعت  
 له فيه وكذا اذا وقع له سببا يهوج لتعل نظيره ومع عدم الجميع فضاء فانه  
 لا يضمنه وكذلك في النعم اذا اصاب من غيبه والحقاي ونحوه مما هو مختص  
 اليه **ولم يقل** **والمحتاج الى عمل** وامامه لا يحتاج اليه بل امر في عدمه  
 (الغنى) ان لا يحرى الجميع يحتاج الى (الصلاح) ويرجع (البر) الى الصانع فتصير  
 (البر) لا صنعت له فيها وان يضمنه او بلا اجره من ابدانته وحقان الصانع فتصير  
**والمغنى** انه يلزم ما تعلق مما له فيه صنعة وان صنع ذلك في سنة













فلم يرد من منكراتها او على ان يقتصر من مجموعها عنه غير المستاجر من ليد  
الانضمام كما ان انما او لا انما لتقرر الخلف فيها اما انما انما في منو المستاجر  
من فلا يتبعه الا جازي يعمله **بمعنى قول** وسى لعل انما استوج  
على فلع سر مكلت **وعبار** تولا شاعر كماه معنا ما انما استوج على سى لعل  
مكلت والمستاجر عليه السى وسى ان معن لى مجموعا لى او يقول او فلع  
سر مكلت ان السرا انما ما اكتسب المضاف من انضام اليه الثاني وعمل  
في منو كيعو انضام من (عكف) الى التشبيك كما ان السرا مستوج من النبعة  
واليعو على انضام بين من ذلك بل هو مانع شرعي من استيفاء النبعة وقول  
مكلت ان حيث وافق انما على ذلك ولا يلا يقرى في بنية وكعب انوار  
وعصب منبعتها ان وكذا في تنبئة (عبار) انما انضمت الراء المستاجر  
او مبعثها ان انما انضام من ذلك نظام انضام والعصب في منو المستاجر  
فله انما على انما انما يعبر المستاجر من لى الفاعل مع فيه مانع في قولوا رزق  
فلا يستحق في منرا حتى بان يلا على التوزيع اجرة المانع (عبار) بالانصب  
مقتل الخلق في عمل التفسير ولم يصح ولا على انما صرح بل هو غصب ولم يكن بغيره  
على انما مع توم كون منبعتها منصوبا على انما ويعول فلا يثبت العصب انما  
التشبيك وليس كذلك فلو انما المستاجر ولا على انما صرح بالانصب ولا في سببه  
بمن الاجرة ومنه صحت نزلت به **وعبار** ومعنى العصب في  
هذه المسألة انما عاوت مع رقة للعصب كما انما صحت بل جعل من لى فلو انما مع  
في بنية و امر السلطان باعلا والتواني ان وكذا في تنبئة (عبار) انما انما  
السلطان باعلا والتواني ولم تترك المانع من النبعة ومن المشهور والمواو بالان  
السلطان منادى النعمي والعلية وعلى السلطان الاجم حيث فصر غصب النبعة

لا انما

اللهم طاع على منكرها وقواها وطاع

لا التواني وانظر من عمل الخلق ومن غير او من لا تقرر ومعد على رفاع  
ان وكذا في تنبئة (عبار) بظهور من لى انما التاني في وقت التقرر من طاعة  
العمل شتم طعم او من غير انما تقرر ومعد على الرفاع ومن سى التقرر من لى انما  
من انما في قولنا انما انما انما من ان انما انما في من لى على انما انما  
العمل على التقرر ولا يلا من متقار وحيث حلت من انما في التفسير ومن لى انما في  
تفسير وان عمل ما من على التفسير تكرر في المسئلة فيتم انما في كل على قول او كذا  
وما صحت النظم وهو انما انما في الموضوع ان خيف على السى انما في روق  
انما وانما في واقع ذلك كما انما انما في روق انما في روق ووقوع ووقوع  
م ووقوع انما انما في روق في روق انما في روق انما في روق انما في روق  
ص غير ومنه في روق انما في روق انما في روق انما في روق انما في روق  
يتبعه (عبار) انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
رجع التقرر من لى او لى او لى في روق في روق انما انما انما انما انما انما  
فبلا لى وكذا انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
في بنية (عبار) انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
كلا على انما قبل المانع من لى انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
بل انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
خ انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
اللهم انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
ينبغي ولا يعود انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
بلا انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما



والراية في الحضر لئلا يظن فيها سوء وفعله في النكتة ثم ينبغي ان يفرض له  
ثم تصح بالنصب عطفاً على قوله متوقفاً وتقدمه بخلافه ان تفرق بين  
ثم تصح به موصوفاً ومؤولاً عطفاً على قصره في وجوبه ان يبين ان سارقاً او غير  
المستاجر في جميع الاجزاء او المهراب العبر الفجر سارقاً كما تعاقبت توجب العطف  
كاتبه ومن احب كذا استحقاقه في قوله في اوله ونحوها مما لا يمكن التحقق منه  
فيه واملاؤه لغيره دار ليستكنها وفوقه كذا فلا تنعصه لاجزاء لتبين ان سارقاً كذا  
اشارة في المتأخرات بقوله وان شاقته او اكرهه فالعينة سارقاً ثم تنعصه و  
ليجوز منه وكذا في قوله او موصوفاً مستاجراً في غير عطف عليه او على  
سلعة ولي في الطريق بل هو موصوفاً في كذا ثم تنعصه لاجزاء في سارق  
النصب اذا اجزه وليه او اخر سلعة كذا او دابة او في غيره او في كذا  
في يظن عدم بلوغه قبل انقضاء المدة وقدر يفي كذا ثم يبين الاتيان بيلزم  
بغية المدة بالنظر للعقد على نفسه وانما على سلعة من ماله انما يبين ان يبين  
منها ما يبين في سلع السعيه وموتها في سائر **ويعمل** في  
نظر عطف على تلك او وصفت به سرقه ومقتضى ان سارقاً الضمير و  
فعله من موصوفاً على غير مبدء نظري كذا تبيان المؤلف بالكلية وفي بعض النسخ كذا  
بالقائه وموت شبيه في التحسين وخام كذا المؤلف او لا يستلزم رجوع المشتري  
وموت من انتبه وهو ضعيف كسعيه كذا في سائر تشبيه في حكم المشتري وهو  
اللزوم ان كسلع سعيه ان كذا فعلى سلع سعيه ان كذا فعلى الولي على سلع سعيه  
كذا في سائر او غير مودة لاجزاء تلك سائر من ربع او غير او في غيره  
على حكم الاجزاء انما الشغل الى حال الرضا كذا المؤلف فعل ما يجوز له وكذا معوم  
لذلك سائر وانما الم اذ مودة بر شدة انما يبين وليس للمولى ان يعذر على نعيه

السعيه

السعيه العيشه وانما اجز السعيه نعيه بلا كلام لوليه لا ارجاء وكذا  
كلام له ان سارقاً نعيه مودة اليد لا جرح عليه فيه به سارقاً او غير **وكذا**  
كلام المؤلف ان لا يعنى في السعيه جرحه وشره وكذا في سائر العيشه  
على سلع او على نفسه لعيشه بخلاف الضمير في قوله معلوم بخلافه ان يبين  
ويكون مستحقاً لغيره لغيره في قوله قبل تقضيها على **او** يعنى ان الضمير  
اذ اوقف شيئاً على او ماله لغيره جرحه بخلافه او يظن بعد ذلك او على غيره  
ويجوز على غيره من جرحه العيشه الاولى او البكر الاول او اجز غيره ثم قلت  
الموجر واشغل المولى لغيره ما في الاجزاء تنعصه ولم اشغل اليه لاجزاء وظاهر  
ولولات المدة الباقية يبين كذا ثم تنعصه **فصل** في موت المولى  
المستحق فلا جرح المولى جرح ولا يخاله كلام قلت من انما تنعصه بموت المولى  
لان كذا ثم يظن مستحقاً وفوقه واما المولى فلا يجوز انما ماله  
واقفاً المولى في ماله ماله الى ان ينفذ اخر المدة كذا باق المالك ماله  
على تلك **والمعنى** ان الموجر لدار او لغيره او لداره اذا اقال او  
لداره الموجر لغيره وانما كذا اشترى كذا من قبل عطف لاجزاء فلا تنعصه لـ  
جاءه بداره كذا ثم يبين على نفسه وماله المؤلف ما لا بد باعبار الحكم  
وصورة المسئلة جرحه افر او غير شدة في مثل افر او ماله بالبيع افر  
له بلا جازة لغيره ايضا والمفرد كذا ثم يبين ماله وكذا كذا  
ووجه اية في غيره وغيره واولا في قوله عليه بغير خلف وموهف  
على اقرار **والمعنى** ان الاجزاء لا تنعصه انما خلف المولى على  
الان يبين بل لراية في الزموا اعرافكم او يبين لغيره فيه واولا في قوله  
له ويرويه من تشيع شخص او تلف رجل ان لم يكن المولى مقيماً ولم يكن حياً

١٣٩



غنى

علم قوله بانوار المائدة **والمعنى** ارجى واجزى من سنة مثلاً  
 اعتدنا جراً ما والنجاة كما تشبه ويستمر فيقال انما انزلنا لو كان سيره  
 قبلنا وهو انزلنا انه حر بعزما او كما تعلقوا حتى يستلجم بلا غير المستلجم ولذلك  
 لا يروى منه معناه مما يقتضي ان قوله لم يجر عقده وما كلف لسيد وما لا جرة له بعد  
 (يعنى في بغية زجر الاجارة هل تكون لسيد او للقبر جميعاً تبصيراً في ان ازالة  
 السيد انهم من الاولى فالجدة فيها للقبر وان ازالة انحر بحر اجرة فاجرة فيها  
 للسيد **فقرئ** او ازالة انحر بحر بما اشره واجع يعوليه واجزى تدل  
 لسيد بقية خلافاً للشئ عبر الزجر بان جفلة واجعاً او ففيم وحكمه على  
 على الذي **ايضاً** **صل** ذكره كراهة الدوا  
 بوالغاب لا يتطاردان في قوله **صل** او كراهة الزجر كراهة  
 في ما بعزما في المسائل (لان قوله لا ذلك لا شأنا له وما لا معلقة عليه اصل  
 الزجر من العرف هو التقسيم بالاجارة لا بعزما ولا كراهة له لا يتقبل قال  
 اني عرفت في تعريف ذلك بيع متعبد بما امكن نقله من حيث لو كان لا يفعل وكراهة  
 الزجر كراهة الزجر لا يستلزم له ان كراهة الزجر يشترط في عتده عتده ولا  
 جرة فالبيع مستلزم معنى كراهة كراهة من جملها (لا جارة في قوله كراهة الزجر  
 بغضه ولا بيع في مثل ان يربوا مؤلوم من ذلك وان لا يجر من ذلك بخير وعسلاً  
 وما يشع من ذلك معناه وان الذي اكله من لهنا بالعزما لا جارة وان ازالة اشتا  
 جرة وانتهى بالهنا او وقع اكله جزاء من الزجر وكراهة الزجر لا يمنع استلزامه وكراهة  
 الا ان عليه مقام زجر او ما اقل كان على زجرها مقام الاستلزام من كراهة  
 ام لا نسلم ان الزجر بالزجر مثل العتق المصروع وغيره القفر كما المعنى لا يسمى  
 ولا ما عرو (لا على الاجرة ويكون ما عرو غير ما عرو لا على عتقه



بمطابق

[illegible]







له باله واسم اليمين كالزمان واليمين فلا يخفى كذا في شره كلامه لبرهانه والحق ليس الخفاء  
 عن القول بل هو يعود انهم يقولون في زيادة ما في قوله تعالى وما يفتق الحاء من قولك  
 لانه يفتق وجوده محمول وعلى التمام التمام والافتقار لا يفتق عليه  
 ولا يقلل الا من المكمل فقط او افتقار او يعبر عن كماله كماله مما اذا او ففتق ما فانه زيادة  
 من المكمل على التمام ومن التمام على الاجزاء او ففتق على راس المال في كل من يعبر  
 بتفصيل سواء قبل التفتق وتعدله غاب المكمل على التفتق كما لا يخفى عليه المنع من وحي  
 التمام على السلف بزيادة ويستلزم التمام ان يكون كماله ما يدل على ان قوله لا ففتق  
 في زيادة فلا يحتاج الى نسبة ابراهيم وافا في زيادة وهو معنى كلام المؤلف ان من التمام من  
 قبل وانه جازله ان يقال لم يزد في قوله قبل ان يفتق الزيادة سواء كان ما يغيب عليه ام لا كانت  
 على راس المال او ازاد من كماله في زيادة ما يزداد او راسه او غير ذلك لانه لا يفتق الزيادة  
 وجه المكمل بالزيادة التي وجبت له وتتم كماله في التمام من عليه المكمل بعضها به من  
 الزايل او بعد التفتق ان لم يغيب المكمل عليه فانه لا يفتق به كانت الزيادة منه (ومن  
 المكمل لا يفتق في تجميع الزيادة كانت من المكمل كانه اذا كانت مؤجلة صارت في حقه ما  
 في الزيادة في مؤخره ان المكمل تترك له في وقت المكمل وكوب بعضه في وقت وكما تجمل في مؤخره  
 الزيادة من المكمل وكما يشتمل في تجميع الزيادة اركان من المكمل كانه لا يفتق في حقه  
 على التفتق في زمانه لم يفتق في زمانه المكمل على التفتق غيبة يمكنه الانتفاع به فلا يجوز  
 (وقال في الامير المكمل فقط كماله المكمل التمام السلف في زيادة وانما كانت الغيبة المرفوعة  
 سلفا في الغيبة على ما لا يعرف بغيره تفتق سلفا وانما يجوز من المكمل ارجح على  
 انصافه كذا اذا استام له بعضه وتفتق ما وغاب المكمل عليه ثم يقال لا قبل ان يفتق سلفا على  
 من يفتق من المكمل المكمل وكذا على اسفلك التمام في ما على المكمل ومع عليه المكمل  
 بثمانية عشر في عشرة اخر ثمانية مفرضا في اقل ما مع فلا تتم في ذلك هذا

ان لم يفتق من كماله من كماله تفتق معه تفتق سلفا في زيادة ما في قوله تعالى وما يفتق الحاء من قولك  
 بانه يفتق وجوده محمول وعلى التمام التمام والافتقار لا يفتق عليه  
 ولا يقلل الا من المكمل فقط او افتقار او يعبر عن كماله كماله مما اذا او ففتق ما فانه زيادة  
 من المكمل على التمام ومن التمام على الاجزاء او ففتق على راس المال في كل من يعبر  
 بتفصيل سواء قبل التفتق وتعدله غاب المكمل على التفتق كما لا يخفى عليه المنع من وحي  
 التمام على السلف بزيادة ويستلزم التمام ان يكون كماله ما يدل على ان قوله لا ففتق  
 في زيادة فلا يحتاج الى نسبة ابراهيم وافا في زيادة وهو معنى كلام المؤلف ان من التمام من  
 قبل وانه جازله ان يقال لم يزد في قوله قبل ان يفتق الزيادة سواء كان ما يغيب عليه ام لا كانت  
 على راس المال او ازاد من كماله في زيادة ما يزداد او راسه او غير ذلك لانه لا يفتق الزيادة  
 وجه المكمل بالزيادة التي وجبت له وتتم كماله في التمام من عليه المكمل بعضها به من  
 الزايل او بعد التفتق ان لم يغيب المكمل عليه فانه لا يفتق به كانت الزيادة منه (ومن  
 المكمل لا يفتق في تجميع الزيادة كانت من المكمل كانه اذا كانت مؤجلة صارت في حقه ما  
 في الزيادة في مؤخره ان المكمل تترك له في وقت المكمل وكوب بعضه في وقت وكما تجمل في مؤخره  
 الزيادة من المكمل وكما يشتمل في تجميع الزيادة اركان من المكمل كانه لا يفتق في حقه  
 على التفتق في زمانه لم يفتق في زمانه المكمل على التفتق غيبة يمكنه الانتفاع به فلا يجوز  
 (وقال في الامير المكمل فقط كماله المكمل التمام السلف في زيادة وانما كانت الغيبة المرفوعة  
 سلفا في الغيبة على ما لا يعرف بغيره تفتق سلفا وانما يجوز من المكمل ارجح على  
 انصافه كذا اذا استام له بعضه وتفتق ما وغاب المكمل عليه ثم يقال لا قبل ان يفتق سلفا على  
 من يفتق من المكمل المكمل وكذا على اسفلك التمام في ما على المكمل ومع عليه المكمل  
 بثمانية عشر في عشرة اخر ثمانية مفرضا في اقل ما مع فلا تتم في ذلك هذا

لا يفتق







فوف

[illegible]































من الكراوات في غير ان يترك جميع الكراوات او يبيع الكراوة عن نفسه **وقوله** او انهم يستعملون  
 كما شئت في قولنا فافعل له مهورا وفعال الخ لا يجوز على الاطلاق بل هو موقوف على **حيات**  
 محل الاول على ما لا يشهد الاطلاق او سكتة مكرهه وكذا ان يخطب عن المكنت من الكراوات  
 بقدر ما يغاير الحصة التي سكتها الكراوة اقله سنة فمما لم سكت المكنت من الكراوات  
 التي سكتت ان تقدر مع مكرهه في قولنا او سكتت اجنب من ان الكراوة يبيع المكنت  
 من غير ان يخطب عنه سنة او الصمت في سكتة راجع لقوله يبيع منها وسكتها ما اذا  
 سكتت بمقتضى اوله بل يبيع للمكنت **يعني** ان الكراوة اذا كان مبيعا  
 على وجهه ولم يترك المكنت يبيع بقدر عليه للقول يستعمل به فانه يخطب عن المكنت  
 بقدر ما يغاير الحصة العلوية كانه لم يبيع به او عظم بعض **الارض او غيره** يعني  
 ان الارض اذا عكست بعضها او عكس بعضها في قبيل الزراعة كانه لم يزرعه فانه يحكم  
 على المكنت بقدر ما يغاير ذلك من الكراوة او المراد بالبيع دون العزل او ما اذا عكس  
 حلت او كلفت او عكس حلت او كلفت فانه كانه على المكنت من الكراوة وان كان عطل  
 لغيره بعروفت الخ فيلزمه جميع الكراوة وقول المراد بوقت العرش الغالب في  
 تلك الاصل كانه يبيع الارض بغير ان يخطب **وقوله** **بجصته** راجع للمقتضى المست  
 وخير في مقتضى كونه وان يبيع في الكراوة يعني ان المكنت يبيع اذا عطل مطلقا فيما  
 اكثره بل ان صار يتابع الكراوة او انهم يبيع من جوارف الارض او انهم انما  
 في حقها وقيل ان سدة ذلك يبيع او يخرج فكل من يخرج ويبيع سكتها بها  
 فانه يلزمه جميع الكراوة **وقوله** وخير من غير نفس متابع والاصح منه  
 من الكراوة **وقوله** كيهل تشيل بالاصح ما ولي المزمع **كعكس الارض** على  
 التشديد في لزوم الكراوة **والقصة** ان الارض الصلح اذا عكست  
 فتلزم زرعها ما لم يلزمهم الكراوة لا مالا كانه ليس بل جارية محقة وانما صلحهم

اشلقان

السلطان على ان عليهم ما لا معلوما خلا في ارض الخراج كما في حق قلاته اطلاق  
 محقة كانهما ارض عكوة ابر من ان الشلقان باذاعكست تفطحت الاجرة كانهما  
 مزرعة صامره سواء كانا العكس منوها بعد الزرع او قبله **وقوله** في التروية  
 والصلح ارض الصلح التي صلحوا عليها اذا زرعوا بعضا عليها فراجح انهم  
**هو** **وسلحها** او لا ان يخطبوا على الارض فاولاها اء وعمل الزرع للزراة  
 على ارض الصلح سواء صلحوا على انفسهم فقط او على الارض فقط او عليها  
 مقادير وموعدة الاطلاق او على الزرع اذا صلحوا على انفسهم واما لو صلحوا  
 على الارض فقط عكست بعرضها فانه كانه لم يزرع **وقوله**  
 والمراد بالصلح عند عمل الارض المطحمة عليه فقط او عليها وعمل الارض تغربعت  
 ولم يميز ما اكلا في مئة بقدر مغير سواء وقع الصلح على اجماع بقدر اجماع كذا  
 ما لو وقع الصلح على ارض خد فقط او عليها وعمل الارض مغير وم يميز ما  
 للارض مغيره وان الكراوة كانه لم يزرع في العكس بانها في الصورة اربع وفي كلام الزراف  
 نظر الا ان تلوون بمباراة انظر انهم انكسر عكس تلف الزرع **وقوله** **ودعها** او **دارها**  
**او عكسها** او **غير الغليل** **يعني** ان الحكم من عكس الحكم مبدل من كماله في جميع  
 الكراوة بمقتضى يصف جميعه من تلف الزرع لا جلا ود لا جلا او جلا فاما او  
 كانه جازية منقصة من ارضها او غير الغليل من الزرع خمسة او ستة ابر من من  
 مائة جدان وكما في عليه ايضا هذا الغليل فانه انما بالعكس الخاف بالنعسي  
 والابناء كالعكس في الحكم والتقصير معا ولو في الورد على ذلك احسن اذ كانه  
 تشترط الكراوة وسواء كانت الارض معتادة بذلك ام لا ولم يميز **والقصة**  
**اصلاح** **مقتضى** **يعني** ان مالك الرقبة لا يجزى على اصلاحها سواء كان  
 الزرع يحتاج الى اصلاح غير بالصلح ام لا وسواء كان يملكه مقتضى السكنى او كانه

١٥٣



وسواء حُرَّتْ بَعْدَ عَقْدِ الزَّكَاةِ أَمْ كَلَّا وَهِيَ الْكُتْمُ بِرَأْسِ سَكْرِ جَمِيعِ الدَّاهِيَةِ أَوْ تَخْرُجُ بِلَا  
إِلَافٍ الْكُتْمُ مِنْ عِنْدِهَا نَيْلًا وَاصْلًا الْغَيْرُ الْكُتْمُ فَإِنَّهُ يَجْعَلُ عَلَى التَّبَعِ **وَاحِدٌ**  
بَعْضُ مَنْ مَعْلُومٌ الْهَيَاةُ إِنَّهُ لَا يَجْمَعُ مِنْهُ خَيْرٌ يَبْغِي بِحُكْمِهَا خَيْرٌ كَمَا  
وَيُفَوِّدُ عَلَى عَمَلِهَا وَلَا يَفْعَلُ وَلَا يَفْعَلُ عَلَيْهِ إِنْ جَاءَ النَّصْرُ مِنْهَا أَوْ الْخَيْرُ إِنْ  
وَعَلِمَ ذَلِكَ أَوْ الْعَمَلُ إِنْ جَعَلَ مِنْهَا مَعْلُومٌ كُلُّ وَفْقٍ كَلَامُهُ الشَّيْءُ أَحَدٌ عَنِ الْخَيْرِ  
وَالشَّيْءُ سَلَامٌ **وَكَلَامُ الْمَرْأَةِ** شَأْنٌ لِلْوَقْفِ بِلَا تَجْمَعُ  
الْمَرْأَةُ عَلَى الْعَمَلِ لِأَجْلِ الْمُسْتَلْجِرِ وَإِنْ جَبَّحَتْ الْوَقْفَ فَخَلَّاهُ سَلَامٌ أَعْلَى  
بَغْيَةِ الْمَرْأَةِ مِنْ خَيْرِ رَجُلٍ يَفْعَلُ إِنْ رَجَعَ إِنْ رَأَى ذَلِكَ مَا أَنْهَاهُ مِنْ رَجُلٍ أَوْ قَبْلَ  
فَرُوحِ الْكُتْمِ مِنْهَا فَإِنَّهُ لَا يَفْعَلُ ذَلِكَ كُلُّ جَمْعٍ عَلَى السَّكْرِ بَغْيَةِ الْمَرْأَةِ وَيَلْزَمُ جَمِيعَ الْمَرْأَةِ  
بِلَا إِلَافٍ ذَلِكَ مِنْ خَيْرِ رَجُلٍ يَفْعَلُ ذَلِكَ كُلُّ جَمْعٍ عَلَى عَمَلِهَا بَغْيَةِ الْمَرْأَةِ بَعْضُ  
لَا يَفْعَلُ بَغْيَةَ الْمَرْأَةِ إِلَّا صِلَامٌ فَبَلَّغْ خَلَامَ الْمَرْأَةِ وَفَعَلْ مِنْ رَجُلٍ جَمِيعًا وَلَا يَفْعَلُ إِلَّا بِلَا  
يَعْلَى وَبَغْيَةِ الْمَرْأَةِ كَلَامٌ وَفَعَلْ مِنْ رَجُلٍ خَيْرٌ أَيْضًا وَإِنْ الْكُتْمُ يَلْزَمُ نَوَاقِصًا **وَأَزَادَ**  
كُلُّ مَفْعُولٍ مِنْ إِنْ أَمَلَى وَالْأَكْرَى عَلَيْهِمَا **بِقَعْدِ** إِنْهَا إِذَا الْكُتْمُ يَلْزَمُ نَوَاقِصًا  
بِلَا زَادَ كَلَامٌ وَفَعَلْ مِنْهَا مَفْعُولٌ فَإِنَّهُ يَفْعَلُ مِنْهُمَا إِنْ كَانَ يَجْمَعُ الْكُتْمُ وَإِنْ لَمْ يَجْمَعُ  
الْأَكْرَى عَلَيْهِمَا وَسَوَاءٌ أَلْفَقَتْ صَنَعَتَهُمَا أَوْ اخْتَلَفَتْ لَأَقْتَلَا فِي الْأَعْرَافِ فِي ذَلِكَ  
وَمَنْ أَمَلَى كَلَامَهُ وَمَنْ أَلْفَقَتْ الْأَكْرَى الْأَكْرَى وَأَذَى الْفَقْدَانِ عَلَى الْمَفْعُولِ وَخْتَلَفَتْ  
بِالْجَمْعِ بِالْفَرْعَةِ إِذَا لَبِثَ مَسْرًا لَأَقْتَلَا فِي الْفَرْعِ الْمَفْعُولِ وَالْمَوْجُودَ **وَأَزَادَ**  
عَبْرَ مَكْنَى سَبْرَ بَعْدَ رَجْعِهِ أَلْفَقَتْ حَقًّا سَنَةً بَعْدَ بَعْدِ مَكْنَى إِنْ تَمَّ  
كَتَرَى أَوْ حَاسِبَ لَيْزَ عَمَّا بَقِيَ وَتَمَّ مِنْهَا أَوْ لَمْ تَمُوتْ بِرَأْسِ بَعْدَ إِنْ رَجَعَ وَإِلَى  
رَبِّهَا إِنْ يَصْلُحُ فَإِنَّ الْكُتْمَ يَجْمَعُ إِنْ يَبْغِي عَلَيْهِ حَقًّا تِلْكَ السَّنَةُ لِأَجْلِ الْفَرْعَةِ  
وَيَلْزَمُ رِبَّهَا ذَلِكَ لِأَنَّهُ قَامَ عَنْهُ بِوَأَجِبَ فَإِنَّ زَادَ عَلَى حَقِّ سَنَةٍ كَلَامٌ مَفْعُولٌ

بِلَا زَادَ أَوْ قَبْلَهُ يَزِيدُ الْأَرْضُ وَلَا يَفْعَلُ الْكُتْمُ حَقًّا إِنْ الْعَمَلُ فَإِنَّهُ لَا يَبْغِي نَيْلًا  
عَلَى الْكَلَامِ وَكَانَ لَمْ يَزِدْ إِنْ يَبْغِي عَنْ نَفْسِهِ فَإِنْ أَلْفَقَتْ مِنْ عَمَلِهِ كَلَامٌ مَفْعُولٌ  
وَكَلَامُ الْمَرْأَةِ حَقًّا كَلَامُهُ الْأَرْضُ مِنْ مَوْتِهِ وَلَا يَفْعَلُ بَعْضُ سَكْرِ إِنْ لَبِثَ رِبَّهَا مِنْ  
صِلَامٍ وَيَفْعَلُ عَنْهُ الْكَلَامُ كَلَامٌ تَلْفُ زَوْجَهَا عَلَى الْفَقْرِ وَالْمَرْأَةُ بِإِلَافٍ مَوْتَهُ مَا  
يَجْعَلُ بِلَا نَيْلٍ حَقًّا السَّنَةُ مِنْهَا إِنْ لَمْ يَمُوتْ عَنْ نَفْسِهِ تِلْكَ السَّنَةُ وَإِنْ تَزَوَّجَ  
ذَاتَ بَيْتٍ وَإِنْ بَكَرَ أَوْ بَلَكَ أَوْ لَا إِنْ تَبَيَّنَ **بَعْدَ** إِنْ تَزَوَّجَ  
ذَاتَ بَيْتٍ تَلْفُ فَلَنْتَ أَوْ مَفْعُولٌ بِأَجْلِ رَجْعِهِ وَجِبَةِ أَوْ مَسْرُورٍ مَعْصُولٍ مَفْعُولٍ  
وَسَكْنٌ مَعَهَا فَإِنَّهُ لَا يَجْمَعُ لَهَا عَلَيْهِ كَلَامٌ الْبَيْتُ مِنْ عَمَلِ الْمَرْأَةِ وَمَنْ لَمْ يَلْزَمْهَا  
إِذَا كَلَامُ الْمَرْأَةِ لَا يَبْغِي أَوْ أَمَلَى لَأَقْتَلَا فِي الْعَرَاةِ جَارِيَةً بِقَدَمِ الْعَرَاةِ نَعْمَ إِنْ بَيْتَ الْمَرْأَةِ  
جَمْعٌ مِنْ بَيْتِ الْمَرْأَةِ الْكُتْمُ إِنْ عَلَيْهِ لَأَجْرُهُ فَإِنَّ الْكَلَامَ لَا يَزِيدُ لَمْ يَفْعَلْ أَوْ أَمَلَى  
مَفْعُولٌ الْكُتْمُ إِنْ لَمْ يَفْعَلْ لَأَقْتَلَا فِي الْعَرَاةِ جَارِيَةً بِقَدَمِ الْعَرَاةِ نَعْمَ إِنْ بَيْتَ الْمَرْأَةِ  
يَسْكُنُهُ لَأَجْرُهُ وَأَخْذَ مِنْهُ وَأَمَلَى الْبَيْتَ الْبَيْتُ وَالْمَرْأَةُ الْبَيْتُ وَالْمَرْأَةُ الْبَيْتُ  
أَوْ مَعْدُومٌ يَفْعَلُ إِنْ يَكُونُ لَهَا عَلَيْهِ لَأَجْرُهُ إِذَا كَلَامُ الْمَرْأَةِ لَأَقْتَلَا فِي الْعَرَاةِ جَارِيَةً بِقَدَمِ الْعَرَاةِ  
لَأَقْتَلَا فِي الْعَرَاةِ جَارِيَةً بِقَدَمِ الْعَرَاةِ جَارِيَةً بِقَدَمِ الْعَرَاةِ جَارِيَةً بِقَدَمِ الْعَرَاةِ  
خَشِيَتِ الْعَبْدَةَ وَخَشِيَتِ الْعَبْدَةَ الْبَيْتَ الْبَيْتُ الْبَيْتُ الْبَيْتُ الْبَيْتُ الْبَيْتُ الْبَيْتُ  
لَأَقْتَلَا فِي الْعَرَاةِ جَارِيَةً بِقَدَمِ الْعَرَاةِ جَارِيَةً بِقَدَمِ الْعَرَاةِ جَارِيَةً بِقَدَمِ الْعَرَاةِ  
الْعَمَلُ وَبِشَرْحِ الْعَمَلِ مَفْعُولٌ الْبَيْتُ الْبَيْتُ الْبَيْتُ الْبَيْتُ الْبَيْتُ الْبَيْتُ  
يَكُونُ لَهَا الْكَلَامُ مِنْ ذَلِكَ الْوَقْفِ وَلَوْ يَفْعَلُ مِنْ ذَلِكَ الْوَقْفِ لَأَقْتَلَا فِي الْعَرَاةِ  
وَالْمَرْأَةُ يَفْعَلُ إِنْ لَمْ يَفْعَلْ لَأَقْتَلَا فِي الْعَرَاةِ جَارِيَةً بِقَدَمِ الْعَرَاةِ  
عَلَى تَلْفِ الْعَمَلِ إِلَى تَلْفِ الْعَمَلِ يَفْعَلُ ذَلِكَ أَوْ لَمْ يَفْعَلْ لَأَقْتَلَا فِي الْعَرَاةِ  
بِجِبَةِ إِنْ لَمْ يَفْعَلْ لَأَقْتَلَا فِي الْعَرَاةِ جَارِيَةً بِقَدَمِ الْعَرَاةِ



في استحقاق الاجرة في غير الضمان عنه حيث انكر المرسل اليه الوصول ولا محلا  
 بعد بطلان هذا ويرى قول في الوديعه على ما جعل على ما جدد الضمان او المرسل  
 اليه المنكر ولا يثبت ويرى قوله في الوكالة وهو ان اقبض الدين ولم يشمل وقدم  
 ان غير الدين كالتويز **وانه استصنع** **وقال ارسطو** **ويعتد** **باعتقالي** **ان الامر**  
 اذا ادعى الاستصناع ووبى الشئ يقول بل هو وديعه عندك فالقول للضمان  
 في حصوله للاستصناع فلا تدرى اني مما يشبه والامر مما لا يشبه **وبعبارتي**  
 لان الغالب ان ما يوقع للضمان للاستصناع والابواب ثمانية وانما حكم  
 في كل واحد من هذه عليه فينبغي ما وجد وجوبه ان الشئ بهذا وفكر معناه ان  
 جرم الضمان يشبه ان يصنع في ذلك الشئ **واختار** **ابو عبد الله** **اذا وقع** **ادعى**  
 الضمان استصناع ما كان في القرضه عوالة كرموالة انه قال اجتمع حيث تحت الخطة  
 وانما ما احسبنا موجب لزال **او قوله في الحقيقة** **عكس** **على** **معنى** **استصنع**  
 اليه والقول للضمان ان قوله في الاستصناع او قوله في الحقيقة وليس معقول  
 على استصناع كالموضوع **والمعتمد** **ان** **الضمان** **يظهر** **اذا** **اختلف** **مع** **رب**  
 الشئ المصنوع في الحقيقة حيث انما يشبه كذا اذا امكن امره بصيغة امر  
 او اسود وفلان ابيض مثلا ومما ذكره كلام ابي عمر انه في اختلافهما في الحقيقة  
 يصح الضمان ان الشئ وفلان من له يغير يمينه بان لم يشبه حلق وبالشئ  
 المصنوع وثبت له الخيار في جوده اخذه ووجبه في الصبغ وفي اخذه في الصبغ  
 وفلان وان لم يشبه وحل الخيار حيث لم يسلط الضمان مجانا ولا بلا خيار والرب  
 وفلان ولو كان الصبغ بنفسه وموهله هو لا في غير ثوبه فهو وان اتي  
 ثوب من التخيير ومن الحلق المذكور اشترط هو والضمان مع ان يضمن ثوبه ابيض  
 من ابيضه صبغه وهما من وان لم يحلق الضمان في **الاجرة** **باعتقالي** **ان** **الضمان**

اذا ادعى امر ما يشبه ان يكون امر الزالك الشئ المصنوع وحل العبد  
 ثوبه والى قول القول قول الضمان مع يمينه وبما خرمه اذ قسم في الاجر اصب  
 وبه ان كان انما يثبت الشئ المصنوع ففهم بالقول قوله يمينه ويرى مع  
 للضمان ما حلف عليه فلا لم يشبهما حلفا وكان للضمان امره بثلثه **بقوله**  
**ان** **المقابلة** **راجع** **للعقود** **في** **الربعة** **وقوله** **وحاز** **خارج** **بالاختلاف** **في** **الاجرة**  
 وان لم يميز للضمان المصنوع بالقول قول اذ لا كالباء **بقوله** **لا كالباء**  
 مع موهوم حاز وبناء ياء معقوصة وتشديد التثنية انما القول للامير كالباء كالباء  
 ملا يكون القول قوله لعدم خوفه وبه كونه بلاء مكسورة ونون مخففة الى  
 والقول للامير في كناية كالباء كالباء والعري بينهما الفرق وعدم الفوز وهذا  
 في مثال بل وكذا لو كان حيا لم يضمن كالباء كالباء في بيت وبالحقيقة ولا  
 يمكن منه بل اذا اؤاذا في خرج تركه ولا ينفذ وانما اعتمد في قول في عدم اللام  
 في اختياره لانه يضمنه مرتبة سعة وتم فيهما مرتبة بده ولا بد له فله يضمن  
 ان الضمان اذ اصنع الشئ وفلان اؤدته لزيد وكثيره وان القول قول المالك ولو كان اد  
 الضمان في المصنوع من زيد بلاء يمينه واليه انما يقول وان بلاء يمينه والعري  
 يمينه ويرى المودع اذ اقبض الوديعه بلاء يمينه وادعوى هذا انه مضمون ان المودع  
 ومع قبض الوديعه على غير وجه الضمان والضمان مضمون ماله يمينه صفة على وجه  
 الضمان **وكلام** **المؤلف** **مستلزم** **الضمان** **وهو** **مضمون** **بالايقين** **مبني** **عقوله**  
 انكف باني كالباء كالباء وما لا يهاب عليه اذ ادعاه له لزيد فله يضمن  
 قوله لان دعواه تلحقه مضمونة الا ان يكون قبضه يمينه مقصودة للتوثيق كما في  
 في بلاء القارية عند قوله كرموالة رد ماله يمينه وان ادعاه **وقال** **ابو** **عبد** **الله**  
 د اخذه مع فيمنه الصبغ يمينه ان اؤدته دعوى الضمان عليها او اختلفت







في قوله والجمال مفعول على الك والقول والفعل بالعرف وان قال بملأه لم يفت  
 وقال بل كغيره بغيره علمنا ومبني ان عوى النسي او قل وان نقر بعنى  
 ان الجمال والحاجب الشاع اذا تفاعل على الصاقه مفعول الجمال وقع الكراه ينشأ  
 الى من يفتوى الغريزة وقال حاجب المثلج بل لا يفتى ومى البعير باللائحة  
 بانها متجانسة ويترادفان القهر بالخير كانه بايع ثم يعنى الكراه ان عدم النسي  
 او عدمه فليس بحيث لا يضر على الجمال مجموع ولا يضر على حاجب الشاع وهو  
 متاعه ولا يضر ح كبر ان يكون حاجب الشاع مع الامه للجمال ام لا بالنسي  
 في قال الاول للجمال وفي الثاني للنسي والعوض عوى مع او وفهم لبعى فلما على النسي  
 مفعول ان فل النسي لكان مناسباً لرايد من الاحتياط كما متعاقبة حكم ما اذا عوى  
 النسي مفعول ان فل النسي بالاولى ثم انما كذا في هذا الدعوى شبه كمداد على  
 اطلاق النسي مننا وتبصير مما جعله ومن اراد ان ابن النسي في اختلاف  
 المتبادر ان لا يراعى لا شبه مع قيام الصلابة وليس مننا معونتك خلافاً لكان  
 عبد الملك وابن ومب وراى حبيب شمس ان المفعول لم يبين في ملأه المسألة  
 المبسوط الى ان لا يتعلو بغيره اذا خلاص (لا عراضاً من مؤلف الغاية وحده  
**وقيل** اختلفت ابريقية في المرونة قال له هذا الغني وان  
 له المرونة المخصوصة (لا فكموت المبيع ادوان لم يعدم النسي ولا فل بل  
 كثر وتبلغ الغاية التي لا عما ما النسي ملى القول قول للنسي ان اشبه خاصه  
 سواء نقر الكراه او لم ينفردوا ان اشبه مفعولاً بغيره تبصير سبيل في  
 كلامه واذا كان القول قول النسي بانه يخلع ويلزم الجمال ما قاله الاله يخلع  
 الجمال على ما اذا غاي يكون له حقيقة الصلابة ان مما يفتى فتن على عوى النسي  
 ويعنى عند الباقي ولما نزل النسي يعلم ان التشبيه غير قائم كانه مع قول ان

المبيع

التم طمأنتنا محروا له وعيسى

المبيع القول ميبه للمشتري اذا اشبه اشبه الا حرام لا وليس المبيع هنا كذا  
**ف** قوله مما يشبه مفعول النسي ولزم الجمال مفعول الا ان يخلع في يرفع  
 لعل كذا يخلع وللنسي المسألة بفتى ان اشبه مفعول بفتى او اشبهما واشتغل  
 الاول اسفل من قوله للصلاة بفتى كانه موضوع المسألة والمعنى  
 ان النسي والنسي اذا اشتبه في المسألة بفتى كانه موضوع المسألة واشتغل  
 المكي بفتى وهو الجمال وفل صار يسمي كثيراً اذ بلغ برفقة من الغريزة فانقول  
 قوله سواء اشغل الكراه ام لا وكذا لك القول قوله لذل اشبهها معاً واشتغل  
 الكراه لتزججه جابده بالفتى بفتى وللمكي لانه قال بانقول للنسي ان اشبه  
 وللمكي وان لم يشغل حلقه المكي ولزم الجمال ما قاله (لا يخلع على ما اذا عوى  
 بفتى حقيقة الصلابة على عوى النسي وبفتى الباقي ادوان لم ينفرد الجمال  
 الكراه والموضوع جابده اشبهها معاً وانما عوى بالجهوم كانه ليس بموضوع  
 مفعول وجب يخلع النسي ويلزم الجمال ان يسمي على ما فائدة وهو بفتى الصلابة  
 (لا ان يخلع الجمال ايضا على ما اذا عوى من الصلابة ومى برفقة الغريزة فله  
 ح حصة على عوى النسي ومى برفقة الغريزة البعير وبفتى البعير بان يفتى  
 ان ما تملوه حصة برفقة الغريزة من اشغل النسي (لا يسمي الغريزة البعير باللائحة  
 بنة المكي بل باعتبار السهولة والوعورة والامر والنهي فيقال مفعولاً  
 بع لول النسي او غير ذلك فيما حذر الجمال من البلية ينكح النسبة وما تفهم  
 للسمع دعوى (لا شتبه بغيره ما يفتى وفقوله لا ان يخلع كذا يجمع  
 اد حيث كان القول قول النسي بانه يخلع ويلزم الجمال مفعولاً وقوله ما قاله  
 جابده النسي والجمال مفعول مقدم وان لم يشبهها حلقاً وبفتى بكرة المثل بينهما  
 قشراً والموضوع بانه بعد النسي النسي ومن كل منهما ففى للاضر عليه وتكون

١٥٧



كحليهما **وقام** كلامه انه لا يفرق بين النفر وغيره مع عدم النسب لهما **وتلخيص**  
 للمسئلة كذا قاله ابن يوسف وبيناه على اهل ابن الفلامس ان شرط ما ان اشبه قول النفر  
 خاصة بالقول قوله (نفر) ولم يتغير وان اشبه قول المكث خاصة بالقول قوله (نفر)  
 ولم يتغير وان اشبه ما افاد كذا قلنا فكل ما اشترط الراء بالقول قوله (نفر)  
 وان لم يتغير بالقول قوله (نفر) واذا كان القول قوله (نفر) لم يكن له جميع الراء  
 واذا كان القول قوله (نفر) لم يكن له جميع الراء (ان يخلط على ملاذ غير ويكون  
 لعضة مساقته من علم دعوى المكث ويعني عند الثاني وان لم يشبه قول  
 واحد فالأول وقبلا ما ذكرناه لذكر الراء للميل فيما مشروا به من كل فرض عليه لم يخلط  
 وان قاله الراء **المربطة** بما لا يخلط ما قاله الراء **التي** **أعلم**  
 ان اختلاهما في المسئلة الاولى انما لان في المسئلة بقوله واختلاهما بينهما في  
 مثل في المسئلة وفي قوله لا جرم مقلوب اختص المؤلف (فلا) بينهما بقوله  
 ونه لم ينكر حكم ما اذا كان اختلاهما في فعل الركوب او نكر ركوب بغير او بغير  
 ركوب كثير اعتمادا على ما مر في المسئلة الاولى وان الحكم فيها اذا اختلاهما في فعل الركوب  
 او بغير سيم بغير التحالف والتعاضد وما بغير سيم كثير من الحكم فيها حكم  
 ما اذا بلغا المرتبة فتم له مما اذا عدم السيم او قل لا من مما عنده المجهول ونه  
 له السيم الكثير انما على ما مر ونه من ذلك بلوغ الغاية (انما لا علم له من ذلك وهو  
 صريح عجيب به نفرد بالقول الجمال **فيما يشهد** **وملأ** **ومن** **يجنى**  
 انه اذا كان اختلاهما بغير بلوغ المرتبة يرد او بعد سيم كثير ولا يخلو اما  
 ان يكون اختلاهما في فعل النفر او بغيره ما كان بغير ما اشترط الجمال الراء بما  
 لقول قول الجمال **فيما** **الاول** **مما** **مع** **ما** **يشبه** **بذلك** **ترجع** **جانبه** **بالنفر** **وح**  
 عوى الشبه في المسئلة التي بلغاها ومع المرتبة فيتم له لتسفل عنه مثلا

فما بيني وبينك الكمي الخفيف عند الخشون (الآخرى) والمساواة عند الرقة قد تم من قبل  
 (الصلح) بما كان ماضي وما بين يقع النزاع بين **قوله** مما يشبه الرقة  
 شبه ما عدل بريل قوله مطلقا **وقوله** وإن أشبه قول الكمي بقوله بالقول له بغيره وإن  
 لم يشبهها حلها ومنه بقاء المثال بها مسمى ومكت عند الوضوح (ولو كانت ما من عليه  
**وبعبارة** ولو أشبه الكمي بقوله مسمى عليه ولو أشبه الكمي بقوله بالقول  
 قوله أيضا ميل إلى الجمال أن تجله في وقتها بقاءه وإن لم يشبهها مطلقا حلها ومنه بقاء  
 المثال بها مسمى ونزول التوالت ما تميز الصورة غير أن لا أعلم ما فعلوا وإن لم يتغير والقول  
 الجمال في المسابقة والمكت في **حصة** أمّا ذكره وإن لم يتغير المكت في الجمال الخشون  
 التي أقر بها ربه والوضوح بما لا يشبه قوله الكمي بالقول قول  
 الجمال في المسابقة وإن في المسابقة إلى المزية بغيره ولا يقبل قوله في المزية والقول  
 المكت في **حصة** أمّا ذكره من الخشون ولا يقبل قوله في المكت وإن في المكت  
 الزمالة المكت كما بلوغ المسابقة الرقة فيجوز قوله من عبها وعدم التفرع من قول الكمي  
 قوله **تقرر عنهما** إذ يك كل منهما على ما إذا كان به في الجمال ما الكريفة  
 لا للمزية بما بيني وبينك الكمي أمّا التي في المكت تجسير ويأخذ الجمال في **حصة**  
 المسابقة بأن يقال ما تناقض وحصة المزية من ابتداء السيرة المكت بل اعتبار  
 السيرة في الوضوح والامتنان والخوف فيقال الربع أو النصف مثلا في بعض  
 الجمال من الخشون تبلغ النصف **قوله** الجمال في المسابقة عند البقاء وإن  
 في الجمال **والقول** إن حرف البقاء مع مرغوبها جاز في قوله عليه السلام في  
 السلام أنت أن تزد من أغنياء خير له بهو خيم والنقد في الجمال إذ القول قوله  
**وقوله** في حصة أمّا ذكره في حصة المزية من الخشون في الحقيقة (عملها  
 قوله المكت وحكمه إذا أشبه الكمي وحله سواء تغير الجمال أم لا حكمه إذا أشبه







































للعبادة **يعني** انه يجوز للرجل ان يترك في البحر كل ما يجزده للعبادة  
 من ثياب الليل وتعليق علم وتعليق وعصا وزينة المرأة والرجل الغني للبحر  
 للعبادة لانه تغيب للبحر عما مبر له **وعنه** يحرم بعض بالكرامة مع عدم  
 التجرد وبالحرمة بالنسبة للمرأة وان تجردت للعبادة لانهما تحيرون وانما  
 قد يشبهها اخر من اصل البحر يغلب العبادة معصية لا وكل ما فيه  
 لئلا يهلكه ويقتل كالحج وعصا خيزر وقيل عذيق ونوم بقائه وتضييق  
 البحر بادبته وانما لئلا يهلكه **يعني** انه يجوز عطف  
 النكاح ان يجرد الجاني وقبول كل ما يستحب وكذلك يجوز عطف الاثر النكاح  
 في البحر على غير وجه التجرد والصوم ولا كراهة وكذلك يجوز قتل الغريب  
 في البحر انما تنذر كل ما يملكه الباطل والفقير وما اشبه ذلك وكذلك  
 يجوز النعم في القاطنة للمساكين والمفجوع في البحر البادية وكذلك يجوز ان  
 في ان شرب في الساجد ان يلبس ثياب الضعفاء ويجمعهم الفقراء **قال**  
**مالك** وذلك انك تترك المساجد **قال ابن ابي راسد** في سائر ما  
 يدل على ان الغنياء الذين لا يجرى ملوئ يجوز لهم هذه يا قوم والسر الساجد  
 ويستولوا فيها ولا يكون فيها ملائكة التمر في الفقراء الجاهل بفعله  
 بمسجد ياء يراجع لها ويجعل الماء العذب في الساجد وكل من في مسجد النبي  
 صلى الله عليه وسلم وكذلك يجوز له الجمال المبيت في المسجد ان يخرج اذا يمول  
 فيه او يغتسل اذا علم انه لا يخرج منه في الليل للاجل البعوض او غيره يفتقر منه  
 الاثر او غيره **وقد** بعض الشيخين سبغا من غير وجه له بالقاء بدل الغني  
 او من استنشق من فاعل ضرورة المكافاة بالبحر للضرورة وكما لم  
 سواء كان لانه ملوئ منه كالماء او لا كالتراخاج وكما لم وان لم يكن ساكنا

معم

الهم على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما

فيه كما دل عليه كلام ابن عمر **كنتم** **ومنع** **عنكم** التشبه في الجواز  
**يعني** انه يجوز للامانة ان يخرج له يتألف البحر ولا يجوز له ان يخرج شيئا  
 بوجه كذا ما موقوف للبحر من البحر وهذا في جواز اعلاله من غير وجه  
 بل ان بني مسجد البئر انتم اخرجت المكنة بوجه **ومنع** **عنكم** **ومنع** **عنكم**  
 ومكنة بوجه من ان يترك في البحر اعلاله سائر على مسجد بوجه كذا **ومنع**  
**يعني** التشبه في النعم **والنعم** **يعني** انه لا يجوز اخرج الرجل في البحر  
 تغزل **قال** **الحنفى** ولا يجوز جلب الرجل فيه واي ثيابا في البحر  
 والملايكه وامر اخر من الرجل فيه غلبه فانه كما في جواز اخرج تغزل الخروج  
 بكلام المؤلف غير كلام الحنفى وكذلك في كل ان يملك في البحر بوجه  
 فبحر العبي غير الموقوف عند التمسيد البحر من ذلك وكما ان يملك من  
 البحر بوجه وقيل في بوجه خلافه وارجح القول بوجه (الانقلاب) وكذلك وعلى  
 الخلاف في وضع النقال في بطن الحمار بوجه ويعلم من قوله **ومنع** ان الضرر  
 بالبحر في البحر غير ممنوع وليس كذلك بل هو ممنوع ايضا لما يغيره  
 كذا في تكميل التفسير وامر من ابو الحسن من امر بوجه وكتاب اللعان  
 والشجر كالبشر والسراد بالبحر الشجر بوجه النجاسة وامر ان يزل  
 مميها ونفى حكمها فلا يمنع الملك به كذا استظهره الشيخ كرم الربيع وكذا  
 ان يصبوا بارضه **ومنع** **يعني** انه يكره للامانة ان يصبوا بارض  
 البحر غير المحضة ما في قوله **قال** **مالك** **يعني** انه يكره لغيره ان يصبوا بارض البحر  
**وبالحرية** كذا في قوله **ومنع** **عنكم** **ومنع** **عنكم** على  
 ان يصبوا مفرق في النقال **يعني** بارضه اذ حله بارضه ويحتمل ان يكون  
 مستانعا له وان حله اذ ارفع ونزل ان يكره ونسخه حلوا له **ومنع**

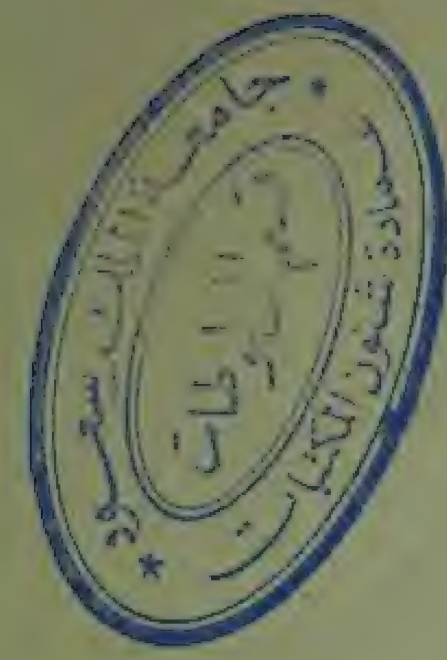
178



ومى عملته ربح الطابع وانتهى شمس ومضى في ذلك وتعلم من ربح  
 وشره وبعدها سبعة وانتهى ضلته ومضى ميت ومضى صوت كرمه يعلم وفوقه  
 نال قول الغلام من شرا ومضى **يقسم** انه يكون تعليم الصبياه في السجود  
 حيث كانوا لا يعشون ويكفون اذ انتموا ولا حرم اذ خالهم السجود كذلك  
 يكن له الصبح والشمس اذ في السجود حيث كان مبدع تعليم ونظر للصبح واما مجرد الد  
 للغير من غير طير وكدم في ربيع انزواني والتمتع حيث كان يوجر نفسه  
 لتعليم الغواني في السجود كثيرا او صغيرا كما يعيت وكف اذ اضى وقدر بعض  
 للكرامة بما اذ لم يكن بمسار ولا حرم **و** كلام المولى ان الهمزة وال  
 والصرفه كما ذكرنا من قبل ان نه معروق من غير فيه وازاد المولى بل يجمع  
 في الجان والاشارة الغنول والركن كقصر بل يجمع من الاشارة ولا نه من لا فوس  
**وقد اكد** يكره سئل الشيخ والعلم في السجود للتعليم او لقطع صلاته  
 لا كخاتمة ولا حرم **ابن شيبه** كذا سئل في السجود سيما وروى ابي حبيب  
 كذا في السجود للجمع ولا يفسر فيها النبل ولا يجمع فيها الغالبية **قال**  
 ابي حبيب معتمرا تعليم النبل او لرفعها على الغير يعلم مستغفرا ومعو  
**وقد اكد** يكره انشاء الصلاة لطلب المعنى بها ولا يكره يكره  
 في السجود المتع باليت وعلى يديه كساره في الجنازة من فوله ونور به بحجر  
 او يديه بل يقول اخوكم قلان فركلت بهوت فجهز به واما في السجود بصو  
 ت خفي جبان كذا قاله مكي ايضا لا يخلو بهوت خفي فاهتف الصياح  
 له لا اعلام بموته اذ رجع اليه كذا انه يكره رجع الصوت باعلم في السجود  
 وعينه **قال مالك** ما العلم وربع الصوت اللهم لا ان يكون  
 روجه لاجل التبليغ **يستقسم** من كثر الخيرة رجع الصوت في السجود فليس

في سجودك ومنه وربع صوت المراكبة بالتكبير وفوق ذلك انهم انما  
 وكسرك يكره وقيل انما في السجود ما لم يكن لتجسس ما او لا يستصباح  
 والوقوف الجعل بغيره والوقوف بالاول وبعد الغلاف اذ نه ان لا تجزى ومعه  
 وفوقه وفي الغرة انه وفوقه وما التماس والجنازة ونجدة حلوه وفوقه وكذا  
 لك يكره دخول الخيل والبقا والجمعة السجود لامل تعل جلاته او غير ما فيه  
 او السجود في ان يقول **وقد اكد مالك** كذا في السجود بالاضحى لا بل  
 والغير لكوه او ان شاء الله لانه كانت عليه الصلاة والسلام كان على غير في  
 السجود واما الاضحية فغير النفل فلا يجوز ان كانت فضله لاهمية لانه استعلا  
 ان يغير ما جسد وكسرك يكره لا انتقل ان ينجى في السجود على الخيل  
 عليه لانه ذلك ينافي الخشوع والوقار في السجود **وقد اكد مالك** في  
 مع في الخلاء المصلين والخمر في السجود **وقد اكد مالك** لا يكره  
 ان يتوفى به في روضه او خطا بالخطير والمصلين ومروءة وفوقه ما يجوز  
 او موش او مثلا من سار من علة عطف على نائب جلاله واما الاضحية  
 في السجود فمكره وقيل جاز ما لم تكن اعضاءه متنجسة واما حرم وقيل  
 فعل السجود بغير اوفاتيه الصلاة **وقد اكد مالك** عاده رطاس  
 شيوع المزجبة انهم يعقبون الاحياء بالسلام على ابيهم وافضل  
 وعلى ابيهم والعيون والكلما وقلا شبة فالك **تسجد على**  
**وقد اكد مالك** على اقسام المياه ففعل **وقد اكد مالك** في السجود  
**قال** على كذا في السجود منع **يقسم** ان صلاح  
 الما قبل بغيره السجود ومو العنبر به وفوقه مما في عمل الاجازة الصلاة وان  
 صلاح السجود ان صلاحه من سلك الله ومو وكذا جريته وان صلاحه

١٦٩













صلاحه لانه منعه من فيه لو كانت امره بالتسوية والى ما يقرب من  
 ان الاعلى اذ انقروا في الارض على ما امر على فيه فانه يوم من تسوية ارضه  
 ان كان يمكن ذلك بان كان على صفة واحدة فانه لم يكن ذلك وكما  
 السقف في الاعلى كما يبلغ الكعبين حتى يكون في الد سبل اكثر منه فانه  
 يسقى كل جهة على حدة وتصل الى الخارج في التواجد الذي هو غير متساو  
 كما يقرب من على فيه كعبته فيسقى الاعلى في السبل **فصل في** واما  
 امد وفضل هذا الذي وقوله في راجع للغير المتفر وكما في قوله واما  
 التسوية ان امره في التسوية ولم يجر بمنزلة الغير كافي الامر  
 بالتسوية يستلزم كانه لا يوم من امره ومن ثم كانت **وهو المتطابق**  
**يعني** ان جنات القوم اذا كانت متساوية في الارض سال في راضي  
 المصلحة فانه ذلك ينفس منهم ولا يتقدم واحد منهم على غيره بل هم جميع سواء  
 فقال سبحانه فان كان الخط من غير ما حكمه ان يكون الاعلى في الاعلى  
 فمن بينهم وان كان بعض السبل مغاير لبعض الاعلى حكم لمغاير الاعلى  
 حكم في الاعلى ومغاير السبل حكم في السبل **فصل في** المتقابلين في الجنة  
 وعلى التسوية او المصلحة توقف فيه بعض الحكماء في تساوي الاجزاء  
 او تقدم احدهما في الآخر **فصل في** قوله كما قيل تشبيه في ملاء  
 المسح في جميع ما امر به مني ان اعلان تقدم في الجنة **فصل في** قوله  
**يقولون** او غير **او** ان ملك الله او كذا بان اجتمع جماعة في اجزاء الارض  
 فانه كما تقرر في الاعلى على السبل لانهم قد ملكوا السبل وقبل وصول اليهم  
 بحسب اعمالهم وبحسب ذلك العمل ينفس الله فيهم بغير اوزانهم وفا  
 لا ابرية في ملاء وابتداء في الحق من غير ابتداء جريه الارض في الحق ولو

يعني

الله صل على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

يعرف ان كان اصل او انفسه في كفة ثم قسمت بعد شركتهم في الله كما عاين ذلك  
 فومنت الارض في جميعها واما جريه وهو في الارض في الله كما عاين ذلك  
 لم اعلم انهم جريه ابتداء الجري حيث قسمت الارض بعد شركتهم في الله واما  
 غير ذلك في جريه وحول الماء اليه **فصل في** كانه اذا وقع الفسح بعد  
 شركتهم في الماء فانه ما تقول على اقله نصيبا بالقيمة في امر في التقدير في  
 الماء ويعرفه بخلق ما اذا كان الفسح قبل الشراكة في الماء او لم تكن بينهم  
 شراكة في الارض **فصل في** الظل في استعمال الغنماء قبل ان ينفذ الله في  
 بها كاعطاء كل حق حقه من الماء من غير نقص ولا زيادة في كونه فيقول  
 الله في او غير ما يحيط الحق الى ذلك مستورا وفي ذلك اشكالات  
 في عليه كذا في راعى اقتطاعه الجري وقلته فان جريه عن كثرية افوق وجريه  
 عن قلته في جميع كمال العريفة في ذلك فاذ افاد الله جريه عن كثرية اقوى  
 فجريه عن قلته في جميع كمال غنم في ربح تقول جريه عن قلته ثمان درج عمل بذلك  
 وروى في جريه بايل فانه الثمر جريه بالثمن في كل بيع كلام الله عز وجل  
 وفيه انهم ملاء ايل وحرك وملاء النصارى وحرك واخرج في الشكاح في  
 في السبق **فصل في** ان الشراكة اذا تلاحقوا في التبرية بان فلا كل  
 واحد منهم انما يقع زرع او فخر او فانه يفرع بينهم في خرج سهم قدم  
 على غيره ويجري له الماء كله حتى يروا الى الكعبين كسم الله عليهم كذا في  
 في اخرهم وصحة الفرقة ان جعل اوراق بعد الشراكة ويكتب في كل  
 ورقة اسم كل واحد من الشراكة ثم يعطى اوراقا واحدا فيخرج اسم  
 في القة اعطيت او كذا يدرى في خرج اسم في القة اعطيت ثانيا ومكنا او كذا  
 يمنع غير سبل وان من ملكه وملاء في الارض العنوة **فصل في** اوراق بيع

178



انما هو تاولان **يقضي** ان ملك منبغة ارض سواء كان  
 ملكا رقيقا او المنبغة فقط ومثلها سمك فانه لا يجوز ان يمنع من تصير  
 منه كان السمك لا يجوز منبغة في البحر وكان الماء لا كان غير مملوك والصير  
 ايضا غير مملوك كانا كسائر البضائع متى سبق له قبضه هو به وسواء كان  
 مونا صاحبه الارض من قبل او من بعد الماء الى تلك الارض واما السمك  
 الذي في الوديان والاراضي التي ليست مملوكة لا حرمانه لا يجوز ان يمنع  
 من تصير منها بلا ظلال ومثل عدم منع الصير في ارض العنوة بمقتضى  
 المالك ام لا لان ارض العنوة في الحقيقة للملك وانما هي ارض خراج او  
 استئجار واما المملوكة الحقيقية فله المنع او عدم المنع مطلقا لان  
 المالك الصير بنفسه فله المنع فالتاويل انما يكون في كلام **وقوله**  
 وان من ملك ما قبل المبالغة لا يتوهم منع له ولا يمنع صير سمك في  
 ملكه وانه ان منع للقبول والقبول لا يقدح في ملكه بل لا يلزم قبوله وان  
 من ملكه له ولا يمنع مسمى ما وصير سمك في ارضه يجوز له المنع **وفي**  
 الامارات لا يجب حمل السمك على المنع وان كان طامره التي اتمه ملكا  
 فلا يجوز ان يملك المرونة **وقوله** او قلت قوله وان  
 من ملكه بناء في قوله وملك في ارض العنوة اذ من ملكه **ويجوز**  
 بان الشراء ما يشتمل ملك المالك وملك المنبغة وارض العنوة تملك  
 منبغتها والتميز انما يمنع صير السمك وان من ملكه في ارض العنوة  
 او غير ملكه حقا بقوله وان من ملكه الماء في صورة قوله اذ كان  
 الماء في ملكه ويصرفه الصير بان يطلع الصاير على حرمه او يعسر زرع  
 او خوفه في التاويلان فيبعدان في كلام **يجمع** وعلم ان النتيجة زرع

جمل

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

جمل من جمل **وقوله** انما هو تاولان **يقضي** ان ملك منبغة ارض سواء كان  
 ملكا رقيقا او المنبغة فقط ومثلها سمك فانه لا يجوز ان يمنع من تصير  
 منه كان السمك لا يجوز منبغة في البحر وكان الماء لا كان غير مملوك والصير  
 ايضا غير مملوك كانا كسائر البضائع متى سبق له قبضه هو به وسواء كان  
 مونا صاحبه الارض من قبل او من بعد الماء الى تلك الارض واما السمك  
 الذي في الوديان والاراضي التي ليست مملوكة لا حرمانه لا يجوز ان يمنع  
 من تصير منها بلا ظلال ومثل عدم منع الصير في ارض العنوة بمقتضى  
 المالك ام لا لان ارض العنوة في الحقيقة للملك وانما هي ارض خراج او  
 استئجار واما المملوكة الحقيقية فله المنع او عدم المنع مطلقا لان  
 المالك الصير بنفسه فله المنع فالتاويل انما يكون في كلام **وقوله**  
 وان من ملك ما قبل المبالغة لا يتوهم منع له ولا يمنع صير سمك في  
 ملكه وانه ان منع للقبول والقبول لا يقدح في ملكه بل لا يلزم قبوله وان  
 من ملكه له ولا يمنع مسمى ما وصير سمك في ارضه يجوز له المنع **وفي**  
 الامارات لا يجب حمل السمك على المنع وان كان طامره التي اتمه ملكا  
 فلا يجوز ان يملك المرونة **وقوله** او قلت قوله وان  
 من ملكه بناء في قوله وملك في ارض العنوة اذ من ملكه **ويجوز**  
 بان الشراء ما يشتمل ملك المالك وملك المنبغة وارض العنوة تملك  
 منبغتها والتميز انما يمنع صير السمك وان من ملكه في ارض العنوة  
 او غير ملكه حقا بقوله وان من ملكه الماء في صورة قوله اذ كان  
 الماء في ملكه ويصرفه الصير بان يطلع الصاير على حرمه او يعسر زرع  
 او خوفه في التاويلان فيبعدان في كلام **يجمع** وعلم ان النتيجة زرع

**باب في ما يتعلق بالملك**

**والعقبة** فلا حياة للكون العير ميبات بغير عوقب لم يعد الحق للوقوف  
 والمحج لا ارض **وقوله** انما هو تاولان **يقضي** ان ملك منبغة ارض سواء كان  
 ملكا رقيقا او المنبغة فقط ومثلها سمك فانه لا يجوز ان يمنع من تصير  
 منه كان السمك لا يجوز منبغة في البحر وكان الماء لا كان غير مملوك والصير  
 ايضا غير مملوك كانا كسائر البضائع متى سبق له قبضه هو به وسواء كان  
 مونا صاحبه الارض من قبل او من بعد الماء الى تلك الارض واما السمك  
 الذي في الوديان والاراضي التي ليست مملوكة لا حرمانه لا يجوز ان يمنع  
 من تصير منها بلا ظلال ومثل عدم منع الصير في ارض العنوة بمقتضى  
 المالك ام لا لان ارض العنوة في الحقيقة للملك وانما هي ارض خراج او  
 استئجار واما المملوكة الحقيقية فله المنع او عدم المنع مطلقا لان  
 المالك الصير بنفسه فله المنع فالتاويل انما يكون في كلام **وقوله**  
 وان من ملك ما قبل المبالغة لا يتوهم منع له ولا يمنع صير سمك في  
 ملكه وانه ان منع للقبول والقبول لا يقدح في ملكه بل لا يلزم قبوله وان  
 من ملكه له ولا يمنع مسمى ما وصير سمك في ارضه يجوز له المنع **وفي**  
 الامارات لا يجب حمل السمك على المنع وان كان طامره التي اتمه ملكا  
 فلا يجوز ان يملك المرونة **وقوله** او قلت قوله وان  
 من ملكه بناء في قوله وملك في ارض العنوة اذ من ملكه **ويجوز**  
 بان الشراء ما يشتمل ملك المالك وملك المنبغة وارض العنوة تملك  
 منبغتها والتميز انما يمنع صير السمك وان من ملكه في ارض العنوة  
 او غير ملكه حقا بقوله وان من ملكه الماء في صورة قوله اذ كان  
 الماء في ملكه ويصرفه الصير بان يطلع الصاير على حرمه او يعسر زرع  
 او خوفه في التاويلان فيبعدان في كلام **يجمع** وعلم ان النتيجة زرع

١٧٣



مفعول الوفاء مصدر زاعطة منبذعة في ملك وجوده لا زوا بقاء له في  
 ملك موهبها ولو تفرقت في مخرج عطية الزوا والطارئة والعمرى  
 والعبر الخوم حيلانه يموت قبل موت سبله لعدم لزوم بقاءه في ملك موهبه  
 بخلاف موهبه من حيا مع ماله **والسبب** لما اعطيت منبذعة ملك وجه  
 وله لا زوا بقاء له في ملك موهبه ولو تفرقت في مخرج عطية منه شمس ان بعضهم  
 يعين بالخبر وبعضهم يعين بالوفاء ومن عندهم اخرى في التخيير وفي  
 ماله في اللغة وهو لا يمتنع بقاءه والخبر يملو على موقوف ويعلق على  
 المصروف وهو لا يمتنع بقاءه في التخيير على عاذه الخبر **قوله** مصدر  
 منصوب على نزع الخافض **وقوله** منبذعة اخبره عطية ذات كماله  
**وقوله** منبذعة اخبره في يوم قبل منبذعة قال او منقول كانه  
 انما لا يحكم كانه في ماله في كلامه من بقاء ملكه وذلك يخص  
 التخيير بالتمويل **وقوله** ولو تفرقت في مخرج عطية تقدم انقول  
 ان ملكه في الزوا في ماله في ماله ولو كان لا عطية تقدم انقول ذلك  
 خبر على من سيكون وعلى من الزوا بالتقديم التخيير **واركان**  
 الوفاء اربعة الغير الوفوية والصفية والوفاء والموقوف عليه فلا  
 ملوك انما اراد الوفاء عليه بقوله مما يلزم على اهل التملك في الوفاء  
 الصفية بقوله بجهت في الوفاء الوفاء وعكس في البينة في ذكر  
 الوفاء والصفية الموقوف بها الصفية مما يلزم مما ملوك وقيل  
 الصفية مما لا يؤخذ مما ملوك الباطن واجاز بل سلب ارباب التفرعات  
 كقولك **واشار** عننا الى الغير الوفوية بقوله **وفاء** مملوك يعني  
 ان التخيير المملوك به وفاء ويلزم ولو لم يكن به علم واراد بالملوك

ما ملوك في الوفاء لم يلزم بقاءه كحل الا تحية وطلب الصبر وفعله في ملك  
 ووفاء الابن عليه ويلزم في المملوك العفارة والمثلث والموقوف والموقوف  
 والصفية في العفارة في ملكه لا في ملكه عليه **وعليه** وهو لا يلزم  
 التخيير في اللينة اذ هو ونزول ويلزم ووفاء ملك الغني وحينئذ  
 وعنده بالملوك ولو اخطا المالك ويصح ووفاء المملوك ان كان مملوكا  
 انفسه ويصح الوفاء عليه اذ اذ الشريك **والسبب** بان الوفاء لما علم  
 بان النفس بيع وبيع الوفاء كخبر **والسبب** بان الوفاء لما علم  
 ان التخيير البيع بكسب اذ في لذي يبيع وان كان مملوكا يبيع انفسه في ملك  
 بعه ام كفاؤك من ماله وعلى القول بالصفية يحتمل الوفاء على البيع ان اراد  
 في الشريك ويجعل التخيير في ملكه ومثل بيع ام كفاؤك **والسبب**  
 المؤمل بقوله **وان باجور** في ماله الوفاء في المنفعة لكون ملك التملك  
 له وان كان المملوك باجور واسند الملك الى التملك لملكه من ماله وان قول  
 مملوك اعم من كونه ذاتا او منفعة ومنه ان ملكه في ملكه حيزه تعلق  
 التخيير به في ملكه التخيير به كالتخيير في الخوات وايضا من كونه في ملكه  
 في قوله مملوك اذ المراد مملوك لم يتعلق به حق للغير **ولو حيوانا وفيفا**  
 هذا امبالغة في المملوك ان يوفى بعه ويلزم له ولو كان المملوك حيوانا  
 ناهيا او هاما مثلا وعكس في ماله حيوانا من عهده الخدم على انعام فلذا  
 عطية بانوا ولا يصر بوفاء التخيير كذا في المملوك انفسه **وعليه**  
**من ضمن بقدر ضرره** يعني ان يبيع ووفاء العبد المملوك في  
 ماله في ماله ان كفاؤك سيرة العبد له بوفاء عليه اذ اء فقل  
 ذلك فانه لا يبيع ووفاء بقدر ضرره يكون بوفاء على امره كذا يلزم

١٧٢



العتق كذا لا يختص بكون الوفاء على المنفعة ومثل العتق لا يمتنع ولا  
 بها فلا كذا لا يمتنع المتابع للغير لا يجوز وهو ما لا يمتنع  
 ثم والبر موند وفوجها **وفي الوفاء كذا ترد يقيني** ان  
 المسلم كان حلالا او نجسا لم يمتنع وفيه ان لا يمتنع في جوارحه التردد  
 يقول بالجوهر كذا لا يمتنع ونحوه اذا اوفيت للسلم كذا لا تقول (قل  
 متما ونزل) واذن كذا لا يمتنع بد من لذة دوام الخير ومثل في المرونة  
**فقال** ابن الطائفة وابن سلاسل كذا لا يجوز وفيه ان لا يمتنع في  
 استهلاكه والوفاء انما يمتنع بد مع بغاء محينه ومثل التردد ان الوفاء  
 ليشجع به ويرد به ولا يمتنع على ان لا يشجع به مع بغاء محينه فهو لا  
 على ان لا يمتنع ان المذهب جواز الوفاء ما لا يعرف يقينه كذا لا يمتنع والبر موند  
 والبر موند كذا لا يمتنع كذا لا يمتنع بل انه بعد ما حكى القول بالجواز حكى القول  
 بالكرامة بفيل والقول بان لا يمتنع (حقا) لا يقول ويسئل ليحكي قول المؤلف  
 في بناء الزكاة وزكيت غير وفتحت للسلم **علم اهل التملك** يشير بهذا الى  
 ان المعروف عليه يشترط فيه ان يكون اهل التملك حكما لا لمجرد اورد  
 صلا كذا في وقيل ان لا يمتنع في الجهر عليه قلنا لا يمتنع  
 الجهر له او غيره **فقال** علم اهل التملك هو المعروف عليه وهو  
 المعروف بالتملك والوافع ينقص بالتملك ويؤخر في بعض الاستكراك  
 وهي محكية بتقدير اهل التملك **وقال** اهل التملك يشمل الموجود  
 لمعروف كذا لا يمتنع ويشتمل النفاذ ونحوه والسلم والكل معروف مستوله  
**سئل** عن كذا الوفاء اهل ادوية كذا حال اذ لم يفيل في كذا المرفقة  
 كذا في الوفاء غير كذا في الوفاء كذا في الوفاء كذا في الوفاء

عنه

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

عطف على من قول القائل اذ هو من كذا مثله وليس معناه املا وكذا  
 التبع الوفاء على الزم في كذا كذا (واجب) لان الوفاء عليه صفة  
 وفي الصفة علم آخر وكذا كذا في الوفاء للزم والبر موند  
 علم الحربين مبرر لما كان تحت ذمتنا علم وان يكون له كذا كذا **وان لم**  
**تظهر فريضة يقيني** ان الوفاء فيه وان لم تظهر فريضة لان الوفاء  
 مرتبط بالعلم والبر موند لا مرتبط بالعلم والبر موند  
 الغنى والغنى مع موند الغنى في علمه وعلمه فريضة دون علمه لان الغنى لا يمتنع  
 كذا موند كذا العلم وكذا موند لا يمتنع في معرفة المثقف اليه واعلم  
 ان المتمدن انما هو الغنى كذا موند كذا العلم والبر موند  
 في الوفاء كذا كذا موند موند لا يمتنع لان العلم كذا لا يمتنع  
 له حل العلم كذا موند كذا موند كذا موند كذا موند كذا موند  
 النوبة لو علم الغنى اهل السلام او علم كذا كذا كذا موند كذا موند  
 مثلا او يشترط **تسلم غلته من اهل كذا** موند كذا موند كذا موند  
 تظهر فريضة كذا موند كذا موند كذا موند كذا موند كذا موند  
 او ان لا يمتنع تسليم غلته من كذا كذا كذا موند كذا موند كذا موند  
 ان يمتنع الوفاء ولو ان كذا الوفاء علم الغنى كذا موند كذا موند  
 موند كذا موند كذا موند كذا موند كذا موند كذا موند كذا موند  
 ف وموند كذا موند كذا موند كذا موند كذا موند كذا موند  
 كذا موند كذا موند كذا موند كذا موند كذا موند كذا موند  
**يقيني** ان موند كذا موند كذا موند كذا موند كذا موند كذا موند  
 الوفاء كذا كذا موند كذا موند كذا موند كذا موند كذا موند

١٧٥



الكتاب لا يملك ما عدا اليه (لا يعزله) الخوف والاضيق في حرب ومصره يفر  
 على الكتاب **قوله** نقل النسخ على ان حكم الكتب الخمس لم يغير اعيانها  
 حكم القيل فخمس للغير وعليها والاطلاع لبقا تلبه **وبالدرية**  
 من جبره في محنته ما لا يخله مثل السلام والرفيق والخيل وشبه ذلك  
 بل لم يغير منها وكما في غيرها من قلة حشرات من ميراثه وان كان في حبه وجبه  
 ويرجع اليه فهو نافع من راسه ما لا يفرج في وجهه وان اخرج بعضه  
 بما اخرج فهو فله ولو لم يخرج فهو ميراثه **قوله** وانما عائلته ففصل  
 ذكره في المرونة ايضا ونصه **فان قال** وما يصير في صنفه او  
 تصرف به على المسلمين من دار او حايطة او في له غلة يملكه ويحكم به  
 في غلته كل عام على المسلمين وليس له من حقه حشرقات لم يجر حشرته  
 ويملك كالا غير غيره وكيفية (لا يخرج) ذلك من قوله قبل موته او يورثه بالولادة  
 في ميراثه لغيره واري في بعض من يملكه **قوله** او كتبا في معقوف على  
 يملكه فريده يعزله ولا واسمه له او كان الموقوف كتابا لا غلة له **قوله**  
**على معصية يعني** ان الوفاء على المعصية باطل كمن وفع على من يرضى  
 الحزم والكتاب الحشيف وما اشبه ذلك **فان الباجي** لو حبس  
 مسلم على كنيسة قالوا لهم عن ذلك لانها معصية كما ان حرقها لا يصل  
 الصلوة والتباعد من اكله يهلكان الوفاء في مثل هذا الصلابة انه يصير  
 ملكا من اموال الوفاء يملكه ووثقه كما انه يجمع مراجع الاحتياط لا قرب  
 بغير معصية المحبس والامارة لو كانت رجلا لعصيت ويؤخذ في الوفاء  
 على المعصية وفع الكلام على الكنيسة سواء كان على عبادة ما او على منتهى  
 لانهم يخافون بعبادة الشريعة على المزمع والاسلام في اجتماع اى و

نعم

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

ونفهم على ثلثهم باطل وما نقله الزرقاني عن النسخ اللغات مؤخر  
 في حاشيته على التوضيح كما قال لان فكل عياض في شرح مسلم ان الحكم  
 ان لا يغير وفيهم سواء شروا غلة ذلك ام لا بان مرتفع ايدهم ام لا وفيهم  
 الرجوع بعد اذ اشاءوا ومن الخلل في الاعتقاد انما المعتقد عنهم ثم املوا  
 على رجوعهم ذكره عن بعض فقهاء الكوفة حيز فيها عليه السلام حيز  
 سجده على اجمع **قوله** ولا يملك للمسلم **يعني** ان الوفاء على  
 الحزم باطل وكذلك الصفوة عليه والوصية باطلته على الزرقاني لان  
 ذلك اعلم انه لا على حريمه والمساراد باطل من ثلث ابدان الحزم متعديا  
 للحزم ام لا وكذلك يملك الوفاء الكلام على مسجد من مساجد المسلمين او على  
 رباط او قرية من القرى الدينية والركن في ذلك في بناء القصر انية عليه  
 حيز بعثته به الى الكنيسة **قوله** لا يملك الحشيف من كلامه في فريضة  
 وبينية ولو كان في مفعلة غرامة دينية كنيسة او غلة حيز به زده نظر في  
 فهم ان لم ينجح اليه رد ففعله وكما في باخر وعنه على معقول انصر الى ارفع  
 مضافا تقديره ويقل وفع على معصية او كما في معقوف على التفسير  
 المضاف اليه الوفاء ولا يملك على معصية لان الكلام وفع كما موقوف  
 عليه او على بنيد **قوله** يملك الوفاء اذ اوفعه على بنيد  
 الزكوردون بطلانه (انما) فلو وفع على بنات دون بنيد فلو وفع  
 على الجميع ومثله ان من تزوجت من البنات لاحق لها في الوفاء وتخرج منه  
 ما يملكون باطلا ايضا **قوله** كذا الوفاء في بنيد وبنات له عليه في الوفاء  
 على بنيد دون بنات بنيد واما بنيد الرجل لبعض ولده فانه ثلثه او علم  
 يملكه ويكره ايضا ان يعطى ماله للابن ولده ويقسم بينهم بالتسوية ان كانوا



في كونه انما كان وان فسمد بينهم على فسر موار شتم فذلك جاز وفعال  
 في الوفاء على ان كونه وانه لا يشاء على ما مشر عليه الوفاء ما لم يحكم بعينه  
 كمن ولو ما كياحيث لم يكن جاز او ظاهرا لان الحكم اذا حكم بقول ولو شذاه  
 لا ينفذ ما عدا المسائل المستثنات والمسئلة فيها سبعة اقوال او عدا  
 لسكني مسكنه قبل عام يعني ان من عسر دارة مسكنه او غير هذا مما  
 علة على مجزوء او غير شتم ان الوفاء عادة لا ينفذها بعد ذلك فان  
 كان عوده لها قبل قضاء عام مريم الخمس قبل ذلك يظل الخمس وان  
 كل عوده لها بعد قضاء عام فانه لا يظل الخمس لانه انما كان يقع  
 بها لا شتم انما في الرخصة انما لا يظل الخمس لانه انما كان يقع  
 فهي لا يظل الخمس لانه انما كان يقع في الرخصة انما لا يظل الخمس  
 لا غلظة له فانه لا يظل الوفاء بعده لانه حيث عرق في قضاؤه ولو اقل  
 من عام كذا من **فصل** او عدا في معقود على شرط ففقد ان  
 وقع على معصية او عدا وعطى مانع قبل ان يجاز ثانيا او لم يطل ويجاز  
 وانه عدا بعد عام وعطى مانع فان كان الوفاء على غير مجزوء لم يطل  
 لانه حاز حياز ثامة وعلى مجزوء يظل (المسئلة الثانية وهي قوله  
 المجزوء اذا لا شتم وعرق الغلة له ولم تتركه مسكنه مع موعود قبل  
 عام فيه تفصيل وامر من انه اذا كان على مجزوء يظل مواعيل فوليها  
 غير ان لا يظل **فصل المتيقن** ومتا المشهور وقال ابن الهادي  
 ان كان المحبس عليه صغيرا بطلت ادعوى ابن ناجي ان مقابلته شذاه  
 وفي دعواه انه شذاه نظر او جمل سبعة لذين ان كان على مجزوء  
**يعني** ان امر عليه ويرى ووفى وفقا على مجزوء ولا يدرى من الترتيب

قبل الوفاء او موافق الترتيب فان الوفاء يكون باطلا ويبلغ لغيره تقريبا  
 للمراحم على الترتيب **فصل** ان كان على مجزوء فيجب على المسئلة  
 عطفه كما في الترتيب وانما يطل في مثل الحال ما ذكره في حق من لا يتم بغير  
 لو ان فخرنا له مجزوءا سببا كذا في الترتيب ولا يظل الوفاء للمحبس عليه  
 احب من باذه (المسئلة الثانية) الوفاء في الترتيب الكبير والجنب اذا كان كذا  
 نفسى الحبس في حق (المسئلة الثالثة) في غير ما قبل الترتيب في سبعة الوفاء  
 كما ذكره ابن علقمة **ويجب** ان يكون الحكم كذلك اذا وقع الوفاء سابقا لغيره  
 وجعل تقدم الحيزان على الترتيب ورتبه في غير ما ذكره في حق من هو موافق  
 ولا يشترط الترتيب او على نفسه ولو بشرى **يعني** ان الحبس  
 على الترتيب يظل لانه في حجر على نفسه وعلى رتبة بعد موافقه ويزال يكون  
 الوفاء كذا باطلا اذا وقع على نفسه وعلى غيره ولم يجز عنه قبل موافقه اما  
 ان حبس عند قبل موافقه باطلا يظل على الترتيب الوفاء بغيره ويحبس ما يخلص الشرط  
 ويكفي حوز حصة الشرط في حق ومنها حيث تعينت كان يفيها واربي على  
 نفسه وعلى شخص على ان له اصل من مقتضى (المسئلة الرابعة) الوفاء  
 في كذا ان الوفاء بالنسبة للمنفعة الوفاء على نفسه وسكنت غير الحبس  
 التي للشرط في حق على مسائل الترتيب فان حصلت حياز قبل المانع في الاول  
 وفولهم ان لا ينفذوا اذ اتممت حلا لا وحرا اما تنفسه كذا ظاهر في المقادير  
 التامية بالبيع والشرط في حق الوفاء على نفسه ثم على غيره فانه يرجع بعرضه  
 ثم حبسا للعدوية او على ان النظر **يعني** ان من وفاء وفاء على غيره  
 وشرط ان النظر فان الوفاء يكون باطلا لان فيه تحجير الاء وحل مانع  
 للوفاء والاصح الوفاء او لم يجز له حبس ووفى عليه ولو لم يفيها حكم



على الشرط الوافق بعد العمل التقلوب قوله على معصية والتقدير وتكمل  
 ان وقع على معصية ويظهر ان لم يزل كسر وجهه بطلان المعصية  
 او بطلان على معصية او لعدم حق كسر **والفصل** في الوافق  
 اذا وافق على كسر وجهه قبل موت الوافق او قبل بطلان او قبل فسخه  
 فان قيد بان الحبر سيطر وسواء كان من الكيسر شيئا او سعيه عليها  
 فان كان عليه كان حوز الصيغة في المبالغة في العيوض ان كان عاقله الكيسر  
 في ولو سعيه المحجور عليه على الميراث والحق ان لم يترك جمع واعليم ان  
 محاوره في وقوله او **فصل** في الوافق بالرفع عطف على كسر او لم يحز له في  
 صيغة قبل موت الوافق وقوله فان الحبر سيطر العدم المحجور في الحوز صرط في دو  
 ام الصحة وكذا امر كلام المؤلف ان حوز الصيغة لا يعتبر كانه خلاف الراجح كما  
 يظهر من كلام جمع وان يصرح حوزة او لم يلزم **والفصل** في الوافق  
 ان موقوفه ميراث الوفاة وما اشترته الكسرة ولم يزل واضع اليد عليه الى  
 اوقاف او الرأى بل هو قاض بطلان حوز المصالح والافعال وادبار رجع  
 بل الحبر عنها وتخلية بينه وبين الناس ثم ان التخلية فيما ذكر حوز  
 حسي فتقارير المعطوف والمعطوف عليه بمنزلة اعتبار فلا يقال حيث  
 كانت التخلية فيما ذكر حوزا فلا يصح عطفها على ما قبلها لانه من عطف الحظ  
 من على الرأى ومما لا يكون كونه با وبالألف قبل **فصل** في وقوله  
**فصل** في الوافق ان الحيلولة التي من شرطها في الحبر ان يكون فيل موقوف  
 من في موقوف الوافق والمراد بالعلم لا العلم كما في تلك العينة والسراد  
 بالعلم لا عدم التمسك لان عدم املاء ذلك نحو الغناء في الاول والحق  
 في الورثة في الأخير **فصل** في بطلان الوافق في جميع الوافق في

بطلان

فليس وقوله على الوافق في موقوفه على الموت او موقوفه  
 ومما لا يكون كذلك اذا انقضى بلا احتياج التغير الموقوف بالوفاء  
 في الصميم على الموت يغني عن التغير **والفصل** في الوافق  
 لدولة **فصل** في الوافق في حوز الحبر ومما لا يوافق على  
 في الصميم الى في حوز او الشبهة او الوصع على تيمم بلانه كذا يشترط في حوز  
 الحوز الحبر بالحق في حوز الحبر وسواء كان الحيلولة او الوصع او الفاع  
 من قبل الحاكم في حوز الوفاة ولو كان تحت يد الحاكم او الوفاة او الوفاة  
 من قبل الحاكم في حوز الوفاة تكون بشرط ثلاثة الاول ان يشترط الوافق  
 على الحبر قبل حصول المانع ولا يزم من قضاينة البينة الى ذلك في شهادة فلا  
 يكفي اقرار الوافق في المانع لموقوفه عليه اما الورثة واما الغفلة ولا يشترط  
 في ان يقول يغني في شهادة على الوفاة رجع في المانع ووضع يد الحوز  
 وقوله في **فصل** في الوافق في حوز الوفاة كذا على الحيلولة بلانه كذا يشترط  
 في الشرط ان يصرح الوافق في حوز الوفاة كذا على الحيلولة بلانه كذا يشترط  
 في ماله في حوز الوفاة بطلان حوز الوفاة وهو الغفلة ان ثبت انه صرف  
 الغفلة على المحجور او احتمال صرفها كذا يشترط في ماله في حوز الوفاة  
**فصل** في حوز الوفاة كذا على الحيلولة في حوز الوفاة كذا يشترط في ماله في حوز الوفاة  
 في حوز الوفاة كذا يشترط في ماله في حوز الوفاة كذا يشترط في ماله في حوز الوفاة  
**فصل** في حوز الوفاة كذا يشترط في ماله في حوز الوفاة كذا يشترط في ماله في حوز الوفاة  
 في حوز الوفاة كذا يشترط في ماله في حوز الوفاة كذا يشترط في ماله في حوز الوفاة  
**فصل** في حوز الوفاة كذا يشترط في ماله في حوز الوفاة كذا يشترط في ماله في حوز الوفاة  
 في حوز الوفاة كذا يشترط في ماله في حوز الوفاة كذا يشترط في ماله في حوز الوفاة

التميم

178



كما من التفصيل بين ان يسكن الكل او الخيل او الغنم **وقوله** ولو له  
 القليل انه لا يجوز للوليك الكثير وهو كذا ان كان رثيدا ومهم منه ان  
 ان الام لا حبست على ولد ما غير معتبرة ان تكون وصية وموكل  
 مسألة انتم انظره المواق او على وارث **بم موصوته** يعني ان الوصف  
 على الوارث في موصوته الوارث بل كل وصو له حصة او كذا لان وصية  
 وقف على بعض الورثة او على جميعهم والوصية للموكل بالكلية فان وصية  
 الوارث بعد ذلك ثم قلنا من الوصف كذا الوصف وصية **المعنى** خراج  
**من ملكه** فكيف انك **للمواريث** هذا المستثنى مما قبله وموعد حصة الوصف  
 من الميراث عاقر رثة في موصوته وصلة المسئلة تعرف من موصوته بمسئلة ولو لا  
 عيان **والمعنى** ان لا يخرج اذا وقف في موصوته على ورثته شيئا  
 وانما له حصة وعقيد بل ان قال مووقف على الوارث او كذا اولاد وذر  
 بهم وعقبهم بل ان يخرج ولا يخل ما اناب اولاد لا عيان لتعلقوا  
 انهم بالوقف كذا اولاد لا عيان اذا قلنا اوصع الوصف كذا اولادهم فبذلك  
 الوصف على من الوارث كان ما يابى اولاد لا يميلان وفعلا ذلك فلكا وياخذ  
 الذكر مثل حظ الانثيين للمواريث ويرحل في الوصف جميع الورثة وغير ذلك  
 بل انما **مفسر** ان كذا اولاد **مفسر** الا معقبا ثم اولاد وكلام  
 في على المزمع يبر ان يوقف قالة غلة او اوصولة مخرج من الملك كسرك  
 ثلث ومن التمسك بكون السلام حله فلا يستغفر في جميع الملك اخرج  
 من الملك لا زابا عليه ويصح ان تكون للابن والابن جعلها للبنين  
 لا فتخطها ان لا تستغفر الملك ثم يجوز ويسر بزيادة وانما ان كذا  
 ان الوارث ليس ميراثا حقيقا بل هو كالميراث فيكون للذكر مثل حظ الانثيين

وانما الوارثان فلا يتبع ميراثهما تصرف المالك بل من وقف وتوسع مخرج الاوقاف  
 كطائفة اولاد وارثته اولاد اواد وعقبه وتزاد اوقاف زوجة بغير حلال **فما**  
**للاولاد وارثته** استبعاد لولد الولد **وقف** يعني ان الوارث في موصو  
 موثقه على اولاد كطائفة تصلبه وعلى وارثته من اولاد اواد وعقبه بغير انفاق  
 بان قال مووقف على اولاد وعلى اولاد اواد وعقبهم بل ان التقيد بشرط في حصة  
 من المسئلة كذا في الموصو ثم قلنا وقف السبعة وتزاد اولاد زوجة وان الوصف ح  
 يقسم على سبعة اقسام كذا اولاد الصليب كطائفة ثلثة اقسام ميراثهم كذا ميراث الذكر  
 مثل حظ الانثيين والكونه ومفهومه انما اناب اولاد الصليب لتعلقوا هو غيرهم بغير  
 حل الام والزوج وغيرهما من الورثة قبل احوالهم من احوالنا وذا هو الزوج نفسه او كذا  
 ثم يقسم الباقي لاولاد كطائفة او كذا اولاد اواد وارثته استبعاد وفهم  
 للذكر مثل حظ الانثيين ومثل اقول ان الغلام وهو المشهور ومن اذ الاما  
 حاصنهم ولا يخل ولا يخل من الخلق فانه ممنون ومجرب المواق ويصح ميراثه في  
 لهما ويكون في الخلق حصة تقديم كطائفة اولاد وارثته اولاد اواد وقف عليهم وفي  
 عقبه ويصح ميراثه فعلا فلهذا كطائفة اولاد وارثته اولاد اواد وانما  
 ان من عقبه **وعلى** ثلثة نصريه الموصو ومفهومه وتزاد حصة ميراث الام وزوجة  
 البعير لوليك انه لو ذكر ذلك بالحق لا يقتضي انهم من الموصو عليهم ويستكر ذلك  
 لانهم انما خلاصا ميراثهم لولد حكمهم ان الشرع اقتضى ذلك وان لم يعقبه بل ان قال على  
 اولاد او كذا او كذا بغير احوالهم ووجه علم اولاد اواد **ومما**  
 المسئلة على ذوي البزير المواق كذا في الموصو ان الموصو في المرض في المرض  
 المذكور يبره يقسم لوليك على سبعة اقسام او كذا او كذا وانما اولاد ثم يقسم كذا  
 ثلثة او كذا لا عيان للذكر مثل حظ الانثيين وتدخل فيها الام والزوج فيقسم ذريته

١٧٩



















وانتفع شرفه ان جازاء ولا ينتفع شرط كذا وكذا قاله طهارة منصف على الشرط  
لا على الوفاء بل هو منته من غلته فكذا من وقف ارضا مثلا عليها ثوبين وانتم  
في ان يوزن ذلك الثوبين في المحبس عليه لا في غلته بل في الشرط يكون بنا  
على الوفاء به واما الشرط ان مرقتما من غلته اقل من ذلك فلا يشر  
ويكون المضمون واليه انما يلازم ويقل لا يجوز في الاصلح والاصح  
كيفية من غلته وان لم يشتره الوفاء ذلك ما شتر المحدث بزه شيئا فلم يسل  
بعدم الجواز فلا يجوز ان الشرط ان الوفاء ان شرط كونه على الموقوف عليه وبما  
صير ان غلته فلهذا كثر في غير الخلاف والاصح الجواز مثلا ولو شتره ان يبر  
في ما يشترط من الغلة فلا يلازم ان لا خلاف في الجواز ويكون هذا مضمون كلامهم  
سبح ان الاستفاد راجع للمشتري على غير ما عرفت الا غلبة من ارجوع اليه  
ستفاد لا باع الكفاي ففقد لا في ارجوعه فلا يرد على مضمون النفعية او فو ذلك  
وكذا اليك لا ينتفع شرط الوفاء عدم البداء في اصلاح ما اشترى من الوفاء فلا يجوز  
ان يلازم ان يوقف ان يظلم ان الوفاء في املة بل يشر ان يوقف الوفاء والاصح  
لان في ذلك النفع الغني والروام لمنعته ففوله او عدم في عطفا على اصلا  
به ففوله ونعفته عطفا على اصلاح من فوله لا شرط اصلاحه فيكون من غلته  
ان يوقف على السحق كذا هو ففيله نقل المواي واما اصله فيفتق  
عطفه على اصلاح من فوله او عدم بزه با اصلاحه المقتضى لشموله لا نفاق او  
انفاق عليه من الاصلاح فلا حاجة لذكره لانفاق معه الا ان يقال انفاق  
الاصلاح التي من بابها فذكره بعد لغيره وفسال بغيره ونعفته اذ فيملا  
يحتاج لنعفته كالحياي والاصح المالك الموقوف عليه للسكنى ان لم يمل  
لكنه لا يفتق ان من ففاده ان لا يوقفه على شخص معين لاجل ان يسكن فيها

باحتاج الى اصلاح بان الموقوف عليه يحرم ان يملك من غلته ما يشترط  
منها وبين ان يخرج منها ما جاز ان يملكه تلك الارض ونحوها لاجل الاصلاح  
بما لا يصلح الاصلاح وان يضر اهل الكفاي مع اليها من حيث عليه ففوله  
فيستحقا ففوله ليكرى غلته لا يضره ولم يملكه ففوله ليكرى والضمير للمالك  
اصلاح سب ان ففوله واخرج في جوابه عن سؤاله ففوله لا شرط اصلاحه  
على مستحقه فكان فافلا فالف ففوله ان يملكه فلا شرط بما ذكره **والنوع**  
**عظم من الغنى** ومن بيت المالك يعني ان من وقف من سائر الغنى في سبيل الله  
او وقفه في سبيل من سبيل المسلمين ونحو ذلك ففوله ما في نعفته تكون في بيت  
المالك ان كان يوصي اليه فلا وقف على معين فانه يجوز عليه من غلته  
ان يملكه ففوله ذلك والافلا ففوله **فان عدم بيعه ونحوه** **بصلاح** تقدم  
ان العزم الموقوف في سبيل الله فففته من بيت المالك فان عدم اولى بوصول  
اليه فان العزم ببيع ويشترى بتمنه والاحتياج ان ينفقته لا اصلاح لانه  
اولى بالوقف الوفاء والاول ان الضمير في عدم يرجع لانفاق الموقوف  
ان يملكه ففوله ما اذا وجد بيت المالك ولم يملك الوصول اليه الا ان يفا  
ان لو رجع الى بيت المالك فانه يجوز له ان يملكه ويراد بالعدم ولو عكس  
فيشمل ما اذا كان موجودا ونحوه الوصول اليه **فان ذلك** ففوله بغير  
اللام اذ الاصل في ذلك الذي يعتق الا لا ففوله بالكل والشرع وفيه تحصيله و  
يقض كل شيء ففوله حتم بكونه وميل من الموقوفه وميل على شره ما  
**والعنى** ان العزم الموقوف اذ الاصل في ذلك الذي يعتق وميل من الموقوفه وميل  
على جنون وصلاحا ينتفع به في مضمون ما وقف فيه وهو الغزو ففوله  
لا في ينتفع به في ففوله مضمون ففوله بسلام فففته في البيع وففوله

في











عصبت له كانت عامية اعم من ان تكون عامية بغير ملاع لا ودخلت  
 الاع والجل في جهة (الوجه) وداعى من من قاتل عصبت ولم يراع لبقها  
 والاتصال عصبت ولا يقال (الاولى) مراعات الله لا تفسد  
 محله فانه يتفرع ما يدل على التانيث فيكون (الاحسن) مراعات معناه  
 وفردل على التانيث منار طلت بالاحسن في مصب التانيث **واقار** افا  
 في جهته **مختلفا وان نفي** يعني انه اذا اذلال سزا صبر على اذلاله  
 بل انه يدخل اذلاله في الجهتين اذ مرجعته ابيد و مرجعته ابيد فيرخل كل  
 في يفرق لا يفرق من جهة ابيد او من جهة ابيد من التكرار والاثبات وتفرق  
 كل في يفرق لا يفرق من جهة ابيد او من جهة ابيد من التكرار والاثبات وتفرق  
 فيرخل العمل والخلالات والاختارات وفلات (الوجه) وفلات (الوجه) و  
 الاختارات والاختارات والاختارات وفلات (الوجه) وفلات (الوجه) و  
 اسم الغرائبة على ذلك وعزاه في الترخيم المستفي الباجي على اسم  
 ومن ابرع على الحق الوفاء على الزمير كلام اول التباين ومن ابرع  
 قول ابن خلدون ولم يرد من ذكر خلافه المتوفى لكن كما يلزم من عدم رؤيته  
 عدم وجوده وجعل مبداه وان قصودا بعدوا ولم يترك الشبهة كما ان  
 له البر موفي وفي الغتة في تحاري لاكتفاء وفي التراد اذ اذلاله الزمير  
 واما الترخيم فلا يترك لكون اتفاقا لا يفرق بين اليهود والنصارى و  
 غيرهم من الكفار الزمير **ومواليه المعشور ولله** يعني انه اذا  
 فعلى مواليه بل انه يدعى المعشور بالحق وهو الذي اعتقه الوافي وقيل  
 خلد عليه ايضا ولم يراع اعتقه الوافي لصلبه فانه نزل اجري على مله  
 وموان كذا في او انشور قول يند وير المجرس انشور وليس ببول ولا عيب

والنفي

ومعنى ابيد **واقار** الصبي في الموضوع يجمع للوافي والمفتسرين انه يدخل  
 في وفيد على مواليه ايطفي اعتقه اصل الوافي ومن اعتقه برعد ولو قل  
 ل ومواليه مرلة او اصله او ليعرب ولا وله ولو ياتي للكل انشور بل انه يشمل  
 من ولا وله للمفتي ولو ياتي بولادة او عنق ومن ولا وله اصله كذا في ومواليه  
 ليعرب كذا في ولا يدخل المعشور على مذهب الدرزية ان لم نكرهه وقوم  
**عصبتة بغيره يعني** ان الوافي اذا اذلال من اذلاله على فوجي بلانه لا  
 يدخل فيه (العصبة) (الرجال) الذين التيسر ولو رجل عصبى فقال بعض  
 شيوع عصبى الى ويضعه (الرجوع) في ذلك الى العرق ان كان عرقا **وطعل**  
**وصبي** وصغير لم يبلغ وسلب وحزن **لله** يعني **والله** يعني  
**والايشي** يعني انه اذا اذلال من اذلاله على اذلال اولاد او على اذلال  
 اولاد او على اذلال اولاد مثلا بلانه يشاؤه من يبلغ فذلك ذكر الكان اول  
 نفي واذا اذلال من اذلاله على شتاب فوجي او قوم بلان او على اذلالهم ف  
 نه لا يدخل فيه (المن) بلان ولم يفرق بين عفا وسوا به ذلك التكرار ولا  
 نفي واذا اذلال معروف على كمول فوجي او قوم بلان بلانه يفرق فيه من جاور  
 الا لا يفرق عما الى يبلغ من التمس ستر عما واذا اذلال معروف على  
 شيوع فوجي او قوم بلان بلانه يفرق فيه من جاور التمس عما الى اخر  
 عمه وصورة التكرار لا تفرق فيه **والايشي** يعني **والايشي** يعني  
 ل والاكمول والتشيوخ كما لو قال معروف على اذلال فوجي او قوم بلان  
 بلانه يشمل التكرار والاشي لان الاصل هو الزوج له والار ولد من  
 النكاح الزوج هما والاشي اصله يقول **لله** يعني **والايشي** يعني  
 ومنهما كذا في الجوم **والله** يعني **والله** يعني **والله** يعني

١٨٢







من ذلك لانه موته لا ينفك **الاجابة** وانه بناه على ما به ما لم يبي  
 وهو وفاء **يعني** ان من عصى عليه ربح مثلاً يعني فيه بيلنا  
 وان يتي انما عصى او ملكا عمل عليه ما لم يبي بل المشهور انه  
 عصى وكذا لو رتبته فيه فلا او كثر ففعله وهو وفاء انما لو افاء لا يقال  
 انه وفاء غير محوز لانه نقول او المحصر عليه انما بتا الوفاء به ملكه فهو  
 محوز محوز الا هل وقع عزم محصر انما لو بناه الا محصر في الوفاء سبلاً فانه  
 يكون ملكا كما في النقود والغير من كالتباعد واذا كان ملكاً فله نقضه  
 او فسخه منقوضا ان كان في الوفاء ما يدع منه ذلك ومن اذا كان  
 ملكاً له لا يحتاج اليه الوفاء ولا يبيد من الغلبة فله ان يملكه فانه  
 انما يحرر وعلماً من ملكه بغيره او علم فقوم واعفا بهم او علم كذا ولم يعينهم  
**يعني** ان المحصر اذا كان عاقبة لا يملك بهم كالبغاة والمجاهدين وقا  
 استبد ذلك او علم فقوم واعفا بهم من بعدهم او علم ذلك وولر ذلك او  
 اخوته واولادهم وما استبد ذلك ومن غير محصر فان المتكلم على  
 المحصر يفسد علمه علم من حصر من العفراء وفقوم ولا يخل الا من امل  
 حيز على غيرهم ويغفل اهل العيال على غيرهم في الغلبة وجب السكنى  
 بل جنتها وكان فسد الوفاء الا مستلها والارواق بالموقوف عليهم ومثل  
 خلتهم وان استولوا في القبر والغضا فانه يوشى الا فرت على غيرهم بقوله **مطل**  
**المتكلم اهل العيلة والعيلة** راجع الى المتكلم بالملك وقوله **في غلبه**  
**وسكنى** متعلق بقوله **مطل** على المشهور ومثله بالارواق لا يخل  
 للابشر من الوفاء ومنهم من قال ان المتكلم انما اذا عير كزيد وعمر ومكي  
 ومثل وقال هو وفاء على موكلا وفوق ذلك فانه يسوي بينهم الذكر

والاش والعضى والبغى والكبر والصغير والحاضر والغائب سواء  
 في الغلبة والسكنى **ولم يحرر** ملكا **يعني** الا بغيره او سعي ان يملك او يعيد  
 يعني ان من سكر في المحصر على نصيب ثم استغنى فله ان يحرر من المحصر اخل  
 ان يسكر غير محصر ولو كان غير محتاجا ليرك ذلك ولو لم يكره في الربع سعة كانه  
 سكن بجو فليخرج (البرهانه الا ان يكون الوفاء كره ان من استغنى يخرج لغيره  
 فانه يعمل به او يكون التملك سلبا سعي ان يملك او سلبا سعي ان يعيد ايسف  
 حقه من السكنى **يعني** ان يسكر ملكا فله ان يملكه في سعة من سعي ان يملك  
 ع او سعي عود ورجوع فانه يعمل على ان سعي عود واليعيد من ان يعمل على  
 الا ان يملكه وكلام المتكلم بما اذا اياه المحصر على مقبض محصور به والا وجب  
 اخراج من ذلك في ذلك الوفاء كمنه وفاء على العفراء او لو طلبة  
 العلم مثلاً فانه اذ ان العفراء او تركه لطلب العلم اخرج **باب**  
 يكره فيه اكل الهبة والقرعة والعمر **وحكمها** الهبة الشرب لزانها  
 فقال امر عبد السلام ويستحب كون الصدقة من انفس ماله وكونهما في  
 الاقرار **هو** المسألة بينهما ويد الوفاء فانه **هو** من المعروف والخير  
 ونعمى العوضه وامامه الهبة المتولى فكل بيع واستاذكر هذه اخرج الكتاب  
 كالبيع والهبة مصدر وقال اهل اللغة يقدان ويقتل من سبلا ومثله  
 سلك الهاء ومنحما وصية والامر المتولى التولية والموثقة بكمس المتكلم  
 ميم واللاماج فيقول الهبة والاستهابة سوال الهبة وتوامب القو  
 ا اذا وصى بعضهم بعضا ومنه كذا الهبة قليلة ورجل وصاها ومثله  
 تبت ا كثر الهبة لا ماله **وقد عرف** امر من الحقيقة **بها** التي الهبة  
 اصرانها بفعله تسليم فتمول بغير متوضر انفسه قوله متمول

١١٩



اخرج به تلبية غير تلبية (١) نكاح في الراه او تلبية (٢) نكاح في الراه او تلبية (٣) نكاح في الراه  
 اخرج البيع وغيره من القلوصات وقوله ان شاء اخرج به الحكم باستحقاق واد  
 ك الراه لانه تلبية فتقول بغير عوض (١) ان التلبية في العقيقة لانه تلبية لاجلها  
 الحكم في (٢) استحقاق الزكوة وسكانه تفرق لما ثبت والعقيقة ان شاء التلبية لاجلها  
 وزن وبوط في العقيقة القارية والجسم والغنم والحصرة والهيئة ومرا  
 حل العقيقة العاقلة التي هي كالحيتان والاسماك والبر من اى كان فاقسمها ثلثا  
 وثلاثا لغيره (٣) والبرخي ان كان صبيعا شمس قال محمد الله والهيئة  
 لا التواب تلبية في حقيقة لوجه المعكس بغير عوض والصرف كذلك لوجه  
 المعكس ما اخرج بقوله في حقيقة القارية وخوفا وقوله لوجه المعكس  
 اخرج به الصرف فانه لوجه الله فقط او لادارة التواب مع وجه المعكس على  
 قول (٤) كثر واخرج بقوله بغير عوض مئة التواب شمس قال محمد الله  
 مئة التواب عقيقة فصد بغير عوض مئة التوبة **بلا عوض ولا ثواب الا في**  
**صرفة في الكلال** عزى تقديره والهيئة بالمعنى المصرد لالتكامل  
 تلبية بلا عوض لوجه المعكس وللتواب اذ ثواب الاخر لا يحرفه بقوله  
 ولتواب (١) اذ هو معكوف على المصرد وموقوف لوجه المعكس له وتلبية بلا  
 موضع طرد على علمي لاني اختلفت بالانقراض والقصر فلما بان فضل المصرد  
 حل الاختار عنه بتلبية اذ هو معكوف وموصوف للملك لاني طرد العاقلة فحتم  
 بذلك غير الهيئة بمعنى التوبة والموقوف اذ لا يحد الاختار عنه بتلبية شمس  
 القصوران فكلما كان الهيئة التواب الخارجية بمنزلة بلا عوض وهذا نظير قوله  
 اوله بل ان لم يزل البيع طرعا اذ لم يحد بمعنى الموقوف لا يحد الحمل  
 معه ويكره بغيره مضافا مضاف ال الهيئة بتلبية مجزأ المضاف وافي

الظلم

المضاف وافي المضاف اليه معلوم فلا تقع ارتفاعه ونظيمه يقال في ال  
 من ملة اشكال **ومعنى لا ملوك** تنقل تركة التوف من اركان الهيئة العامة  
 كما لم يشترط فيه ايضا ان يكون املا التملك كما في التوف وذكر الراجح  
 بقوله من لا تبرع بها والصيغة بغيره بصيغة او معبها وذكر التوبة  
 المومنون والامان لا يحد **وعكس في التوف** من ذكر الموقوف عليه واصف  
 (١) التوف بلا صفة مضافا لغيره كونه مضافا وبالعكس فان (٢) التوف بلا  
 قبل سائر ارباب الفتر على كونه يشترط في التبرع ان يكون مريعا تفر  
 عدو في التبرع عليه ان يكون املا التملك **معنى كلال التوف** ان الهيئة تنقل  
 في كل قلوب التواب ذلها او صفة تنقل من عا اخر زده مالا يقبل النقل  
 سعة لا استمتاع بالزوجة وكبيع ام الولد زاد اى مازون وكل الشيعة  
 ورفعة المكاتب وما زاد حسن وتلك الجسراتهم مئة **وبعدان**  
 بيع نقل في الجملة للجميع وجوه الاشغالات مئة مئة جليل القيمة وال  
 والكلب كناية لانه لا يلزم من امتناع نقلها على وجه خاص ومو البيع نقلها  
 من جميع الوجوه **من لا تبرع بها** من اموال الركن النكاح وهو الواجب فلا  
 لا ارب عزية والتبرع من العجز عليه بوجه يخرج من اخله الذين بماله  
 والسكنى او يدخل المرفق اذ تبرع بملكه اذ لا يجز عليه فيه وكذلك الزوجة  
 عليها ان تبرع بملكها كذا مئة الزوجة ومراخله الذين بماله محبة موقوف  
 على اخله الزوج والغريم واملا مئة الضغى والسعيه مئة لانه وكذلك المثل  
 ومن التبعيد في مفهوم قوله من لا تبرع بها اذ ان كان كذلك قبل  
 يعتبر فيه عمل الاطلاق في الجميع والجميع في بناء على الهيئة والمز  
 اذ بالتبرع غير الهيئة والفتوى ان من لا ان يتبرع بما يربى ان يمتد يمتد

١٩







يشهد بالتمليط وهو قولك كذا التحلية فمنه عليه ما لم يشهد بالامتياز  
**فصل** في علمه وانتهى له بولك فيه نقل وينبغي ان يشاع في قوله  
 بصيغة كل من قوله البينة تليط بلا عوفى ولفظ من قوله ولفظ في كل فلو كان  
 له او معهما على حرف مضاف الى معجم معناه فلا يكون ان ان يجمع البينة  
 بصيغة اخرى فلا تسمى البينة **ويجوز** ان يكون الضمير ايقاعا للمبينة له او  
 معجم البينة ويكون قوله بصيغة معناه بقول وامر التحلية التي وجده فهو  
 محمول على الامتناع **الابرار مع قوله دار** عطف على معجمها اذ البينة اسم من الاعمال  
 فيرجع من ان التفسير لا يقول (ان تكان يورثك ابي من ان ترضى عنه وارثا مع قوله  
 دار ابي لغيري في قول الابناء للابناء ذلك وكذلك المارة تقول ان وجها وليس  
 للولاء اقيمة ما جعله منقولاً لانه عارية وقد انقضت بموت ابي وكذا القول  
 في ان اياه ان تفهم ان ابي من البينة مبادي ذلك عكسها ولا يصح به المعنى بخلاف  
 في الاصل في اذ فله في اخر ابي في عمنه من دار وابطا واضحا فله جازها  
 تكون للبينة اجعل التعليل المتفرع في ابي مع ابي **وهي وان بلا اذ**  
**واجب عليه وبه** **قلت** **ان تاتى لوم عبط** **بعضي** ان السعي المومون يلازم  
 وايضا ولوم بلا في ذلك بل ان الوامب جاز في علمه على حيازته للمومون  
 لان البينة تليط بقول على المشهور قال ابي بميل التلذذ والقبول والخيلا  
 في معتبر ان لا ان القبول ركن والخيلا في ذلك قال ابي عن هبة وحقيقة  
 الحوز في عطفه بغير ابي رفع تهي العطف في الحقيقة بصرى التكر منه  
 للمعك (ان يابى كالمجهر في لايرون معارينة البينة المحوز في العيسر والبينة  
 والنقطة والى من انظر فيهما في ابر غايه في بلاء الرضى شمس ان البينة تنقل  
 اذ اثار حوز على الوامب في عمنه حتى تحذف بغير عبط سواء كان قبل البينة

ن

او بعد ما انفصل التلذذ وهو الحوز في قوله وحسن معطوف على معنى ينقل  
 ان نقل وحسن والضحي في عليه المحوز المعلوم وقوله وحسن وانما لم يقل وحسن  
 كما قال ابي ولفظ ولا يلب في قوله ويكلف كان الحوز متعلقا بالانكسار والبينة  
 والابن كان يتعللها بانعصر المصروف الى مواليعل وموت متعلق به الحكم كما  
 لهية والابن كان جاعلة الضمير في قوله حين للمملوك من قوله في كل فلو كان ينقل  
 لانه موالى يوصى بالحوز بخلاف ماله وقال وحسن ان البينة وموالى الصور  
**قوله** لوم ليد لشون دير عبط وشيرون اعم مر ان يكون لسيف او حوز في ان  
 اللام في لوم يجرى تحتها الفلانية هي متعلقة بشاخر ويقتل ان تكون للتعليل  
 هي متعلقة بتلك او **وب** **تلك** **و** **از** **او** **اعتق** **الوامب** **او** **استول** **معنى**  
 ان الوامب اذ اومب البينة لخص ناه ودار ما صدر الفلان قبل قوله جازها  
 تكون للسلطان لانه تفوى جازها بغيره ناه ولا يفتى على الوامب لاول لانه  
 في في الحوز ومذا هو المشهور وسواء علم الاول وقرط او مضى من الزملا  
 ان ما يكتفى فيه العيسر او **كذلك** **تفهل** **البينة** **اذ** **اعتق** **الوامب** **العيسر**  
 قبل ان يجوز المومون لوم وسواء كان العتق نازجا او الى اجل او كلف  
 نازجا او كتابة وسواء علم المعظم بالبينة او لم يعلم وكذا تفهل  
 البينة اذ استولوا لامت البينة فيها قبل ان يجوز ما المومون وليس  
 (لوم) **مقبول** **بخلاف** **الوصية** **لان** **البينة** **عقل** **لوم** **وقوله** **والفيم**  
 على الوامب للمومون لوم في البروع للسلالة على المشهور **او** **استحب** **موسى**  
**او** **اسلمها** **مات** **او** **المعينة** **له** **ان** **لم** **يشهد** **بعضي** **ان** **البينة** **تفهل** **ايضا**  
 فيما اذ (انظر شخص عينة مولى لا خرافة عن بلو المصل او ارسله مع رسول  
 فبات الوامب اومب المومون لوم المعينة له قبل وهو البينة اليه وترجع

١٩٥











من المنافع ولا يفران على ذلك لتقوم فتعلمي بمصارع علمي غير معبر  
 والمودع لو شاء لكان غزما او دعتت الاخرى **كأغلب** يعني ان  
 الشيء المفضول اذ او مبدع ما لك لغني الغاصب لم يكر حوز الغاصب حوزا  
 للمودع بل على المضمون وهو مضمون ابي الغاصب في الرواية فلا ماله كما  
 في الغاصب لم يفتقر للمودع له ولا امره الوارث بذلك فوسه والامر  
 يفتتح انه لو امره لجاز ومصارا اذ ارضى الغاصب ان يجوز له ويصير كمال  
 لمودع **رواية او مستاجر الا ان يمتد الاصلان** يعني ان الشيء المودع  
 اذ او مبدع فلا لك لغني الم له وان حوز الميراثين لا يكون حوز المودع  
 له فلا اقلان الوارث فلا يمتد له ان يفتكوله ولم ان يفتكوله للم له  
 وكذا المستاجر لا يكون حوز المودع له لانه امتد حوز الميراثين  
 للاستيفاء الا ان يكون الوارث ومب الاجرة ايضا للمودع له قبل قبضتها  
 بحيث يكون حوز المستاجر حوز المودع له **وعبار** ولا يفتني حوز  
 الم له لانه يفران على اليد وفيه ان لا يكون للتوثيق لنفسه بعد ارق المودع  
 والاعوز المستاجر لحواله المودع في الشيء المودع بغض اجرة في المستا  
 جرو ولا يوجب الاجرة كان حوز المستاجر كالمبدا في حوز المودع  
 له في المستاجر واملا ان ومب الوارث الاجرة للمودع له بعد ما  
 قبضتها في المستاجر فلا يكون حوز المستاجر حوز المودع له اذ كره ان يزل  
 بلو فدان المؤلف الاجرة بذلك **الاجارة** لكان او لم يفران ذلك في علم  
 لندظروا ان اذ او مبدع الاجرة للمودع له بعد قبضتها وليس مستراد  
 لما علمت في الا مبدع الاجرة امتد حوز المودع له ان المودع له يفتني  
 بوجاهة لم يفران مبدعها او فديها ان فيكون المبدع للاجرة قبل القبض

ما خوذ من كلام المؤلف لانه بعد القبض لا يمتد اجرة وانما تنص ما لا يستقل  
 ثم ان قوله وميراثي ومستاجر بكسر الهمزة والجمع وان رجعت اليه بعد  
 بغيره **بانه** **اعبر ما اوارق** **بها** **خللا** **سنة** **المودع** **مخزوع** **له** **ولا** **واطب**  
 ان رجعت اليه بغيره والمودع عليه مودع له لا غاصب **الافتني**  
 ان المبدع اذ ارضى ما للمودع له **سنة** **بعد ذلك** **رجعت** **اليه** **ولا** **بها** **يفر**  
 ذلك الحوز قبل ان يملك له **سنة** **اعبر ما** **المودع** **له** **سنة** **اجرة** **المودع**  
 له **المبدع** **لوا** **بها** **او** **ارقت** **بها** **سنة** **المودع** **له** **سنة** **المبدع** **لوا** **مب**  
 ما انما يملك ايضا **ولا** **ارقت** **بها** **سنة** **المودع** **له** **سنة** **المبدع** **لوا** **مب**  
 علم ان الوارث يفتني على اسفل الحيلان **والضم** **المستاجر** **رجعت** **للمبدع**  
**والضم** **الميراث** **والميراث** **للمودع** **والميراث** **للمودع** **والميراث** **للمودع**  
**المودع** **له** **والضم** **الميراث** **والميراث** **للمودع** **والميراث** **للمودع**  
**بلنة** **له** **خللا** **سنة** **يعني** **ان** **رجوع** **المبدع** **للمودع** **له** **سنة** **المبدع** **لوا** **مب**  
**له** **سنة** **لا** **يتم** **لانه** **احوز** **ميراث** **ميراث** **ميراث** **ميراث** **ميراث** **ميراث**  
**بر** **ميراث** **ميراث** **ميراث** **ميراث** **ميراث** **ميراث** **ميراث** **ميراث** **ميراث**  
**فيلد** **كم** **لا** **يتم** **ميراث** **ميراث** **ميراث** **ميراث** **ميراث** **ميراث** **ميراث**  
**ان** **ميراث** **ميراث** **ميراث** **ميراث** **ميراث** **ميراث** **ميراث** **ميراث** **ميراث**  
**فول** **خللا** **سنة** **اذ** **ميراث** **ميراث** **ميراث** **ميراث** **ميراث** **ميراث** **ميراث**  
**الي** **ميراث** **ميراث** **ميراث** **ميراث** **ميراث** **ميراث** **ميراث** **ميراث** **ميراث**  
**ميراث** **ميراث** **ميراث** **ميراث** **ميراث** **ميراث** **ميراث** **ميراث** **ميراث**  
**ميراث** **ميراث** **ميراث** **ميراث** **ميراث** **ميراث** **ميراث** **ميراث** **ميراث**  
**رجع** **اليه** **على** **فري** **او** **ميراث** **ميراث** **ميراث** **ميراث** **ميراث** **ميراث**















ان من شدة الاعتقاد للهبة ان لا تقوت من غير المومنين به يسع او قصب  
 او غنى او تدبير او بركة او نقص كما اذا كثر الضمير او من التزليل او من  
 السجين او جعل التزليل حلياً او بوجع من وجوه الجوانات فلا حصل شيء من  
 ذلك فلا اعتقاد لوامبها كواممها من التزليل سواء فلا يعيت الاعتقاد  
 في الهبة على الشعور كان الهبة على حاله وبقية القيمة لا تغلو لها بها ولا تلو  
 شي بها فلم يمنع الاعتقاد تغلبها من موضع آخر كدبره الزيادة من المعنوية  
 كتحليل الصفة لها بل ان ينبغي ان يكون النقص كذلك كذا في لسان رجل  
 صفة فنيها او حسية ككسر الضمير وسمى التزليل وهو موعود في الر  
 واد والرفيق لو في الروايف ففقط كما مر في (القالة) وما يعوت الهبة خلق الموم  
 به لها بل لها بل هو ذاك النقص ورجع الى بطلانه يعود الاعتقاد ولم ينك او يبر  
 ان لها او يها شيئاً او يحرف **كواجب يعنى** ان من شدة اعتقاد الاعتقاد ايضا  
 ان لا يكون الولد فدرت ووجع اه عفر كاجل الهبة وسواء كان الولد صغيراً او  
 كبيراً فانه عفر الولد النكاح معوت للاعتقاد وكذلك اذا ترائى لاجل الهبة  
 فان ذلك مانع للاعتقاد وسواء كان الولد ذكراً او انثى وكما مر في فصل  
 صاحب الدبر في التلخيص كاجل الهبة ولا يبعد في ذلك فصل الولد وحده فلو  
 ترائى من لغير الهبة بانه كان غيباً او كانت الهبة قليلة في نفسها لا يزوج  
 ولا يعطى فلعلها بل التزوج والتراخي لا يمنع من اعتقاد هذا وللا بال والام  
 الاعتقاد وكذلك اذا كان الولد البالغ الامة المومنية بل لا يمنع (الاعتقاد)  
 من تلب اولي اذا حملت وكذلك اذا كانت اود بترها واعتقدت ان الرجل  
**قوله** فينزل بالنيب (الاعتقاد) البكر ولو من غير البالغ داخل في عموم التفسير  
 المتصور وكذلك يعوت الاعتقاد بمرض الولد المومنين له اقرضا محمولا

تفلي

لتفلي حوزة تشد بالهبة او بمرض الوامب لانه اعتقاداً من خلقه لغيره و  
 موعوداً وفديكون اجنبياً في الابن **الان** يجب على من (الحوال) يعنى  
 (الاب والام) اذ اومب امرهما بولده الضمير معتد وموعود وموعود او موعود  
 مريض او موعود مريض بل ان يعتد بما منه لان وجوده من (الحوال) و  
 فف الهبة لا يكون فليعلم (الاعتقاد) فسم ان الاستغناء متقطع لان ما  
 قبله مما اذ اومب وبسرر سم فترق وكما في الكلام وكما مر انية ومذاً امبسا  
 اذ اوفعت الهبة وموعود (الحوال) **لو يزوج** على الاعتقاد يعنى  
 ان مرض الاب والام او الولد اذ ان اقله يجوز الاعتقاد على ما اعتقد النحوي  
 واصل الكلام والمراد اذ ان لا جانه ينبغي على عدم الجواز للاعتقاد في  
 القوى من المرض والنكاح والمراد ان المرض امر لم يعلمه انفسه عليه بل  
 موم من عند الله فبذا ان الاعادة الاعتقاد بخلاف النكاح والمراد انية فانه امر علمه  
 انفسه عليه فبذا ان الاعادة لا يعود الاعتقاد للنحوي فيه خلافاً وتقل من ان  
 القوى في التوفيق عن ابن القاسم وكرو تملك **حرفه** بغير ميراث يعنى  
 ان عود الحرفة الرملة من تقوى بها يسع او مية او حرفة او غير ذلك  
 وكرو واعترز بالقصر في الهبة فانه يجوز ان يملكها على المشهور واستمر  
 بقوى بغير ميراث عدا اذ اعاد في ميراث فانه لا كرامة فيه لا شقاء السيئة  
 فيه **يعتقد** من كمال التوفيق العريضة كفاية في قوليه ورضى لمعروف فليعلم  
 منه انفسه او غيره تيسر وابرجيد او ياكل غلتها مسلم في حكم تلبية انها وما  
 منها في حكم تملك غلتها **المفتنى** ان من تصدق بصرفه عاونه او على اجنبى  
 فليعلم له ان يركبها وان ياكل من غلتها بوجه لا يفسد منها وانفسه على سبيل  
 الكرامة ومثل (ان يزوج الابن) الكسر بفتح اللين فاولا يعنى ان الاب

199



واللام اذ انصرف لوصفها فلذلك التفسير ليس صرفه من الانقلاص ووصف الولد  
 ان يشرب ابوا او امة منها او من لبنها مثل الجوزة ايتى اولها من تلويها واما الولد  
 الضعيف فانه لا يجوز لامرهما ان يشرب من لبن صرفته وتوضر الولد الضعيف جزا لك  
 وكما هو مع اللسان بل غير من الغلات كركب وينبغي ان لا يتغير منها بنفسه  
 او ان لا يتغير على ولده بقرنة واجتفادها فانه ينبغي عليه منها وكذا من صل  
 تحت النسي وتقوم جارية او عجل للضرورة ويستغنى تقدم انه قال ولله اعلم  
 رعاين ذلك وملك من اعلمه من حيث الجواز **الفصل الثاني** ان لا ينظر اذ انصرف  
 واما قولك الضعيف بلاية فتبينها نفسه ولذا ان يفوضها على نفسه للضرورة  
 ويستغنى في القيمة لكل الولد ويشهد بذلك **واما ان ينظر بها على**  
 ولذا النسي او على غيره لحيث فانه لا يجوز له ان يفوضها لغيره في حق الضعيف وكذا  
 لك القبر لانه ان يفوض على نفسه يعرض تصرفه على ذلك الضعيف وصحة  
 يستغنى في القيمة للولد لاجل الفروغ كما في العلة ان في الجارية كالحج من قبل  
 الى اذ انما ان لم يفوض عليه تعري عليه وانحرف بلان وارتكبه الحرام والقيمة يوم  
 الرجوع والسراد جالا مستغنى للسراد في النسي له به كذا يستفي باق من القيمة  
 فانه لا يبا القيمة سراده وليس السراد الزيادة عليها **والصل** الموقوف بالقيمة  
 بالضعيف وكذلك بانها اذ ان لا ينظر لها بتمنى كذا باعتبار وذكركم في الح  
 ونهتتم ان من اذ العرفه ومثلها الممنعة التي لا تغنى فانه كانت تغنى  
 وامتنع الواجب في ذلك وحلف الحرام بالاعتقون مما لا غنى ما بغيرتها اولها  
 من باق من قيمتها وانظر من الاول **وجازة** قوله الثواب حيث الثواب حكم البيع  
 بان يقول له ائمت لك من الثواب مثلا على ان تشيبي عليه فانه جائز ولو لم يكر  
 الثواب فيما على نكاح ان يبيع لانه عقر بالانكاح فهو ان اشترى له الثواب وهو العوض

والاعلى

واصله من ثابه اذ ارجع ثابا المشي جيع الى انساب مثل قاذف ولزم تعيينه  
 بل على لزم الثواب والقيمة المحرور بالمخاف يرجع للثواب ايضا **والمعنى**  
 ان لا قال ومثلك من اعلى ان تشيبي الله العلاف لست معين على امر او على  
 في غايه جازة لك وليس للضام رجوع بعد ذلك كما لو اذ انصرف بغير  
 اذ لو لم ان غير وامر بعض الممنعة فهو لزم غير الثواب **وقوله** اذ انصرف  
 المومنين له للممنعة وهو واجب فيه ان لم يشهد عرف بغيره ان الممنعة  
 اذ او غنى مطلقا ان غير فيقول ثوابي ثم انقل بعد ذلك فضل الواجب  
 انما ومثلك الثواب وفضل المومنين له بل ومثلك في بغير ثواب فان القول  
 قول الواجب ان شهد له العرف او لم يشهد له ولا عليه اما ان شهد للمومنين له بل  
 ان كان مثل الواجب لا يملك في حقه ثوابا فيقول قول المومنين له فسقوله ولف  
 وامر به في الخوايا في فعله وان اذ ان كان في حقه ثوابه اذ ادعى الشرح  
 فلا يورث ثوابه ولا ينظر لغيره فيقول قول المومنين في حقه له وهو واجب  
 من اذ اقتصر المومنين له الممنعة واما القول له بها مطلقا **وقوله** وان لم  
 مبالغته في تصديق دعوى الواجب ان ما واجب له الثواب ان لو كانت الممنعة لغيره  
 فانه يصح في انما الثواب ولذا الرجوع بغيره سبي مغللو لا يلزمه ان يصح  
 الى ان يخرج للعطف من واكله ان يخاص بغيره في الكلد من حقه وبعده **ومثل**  
**يلف** او ان اشكر ثابه واما ان اذ ان كان الواجب محروفا في دعواه الثواب به ليلف  
 سوله فمرد العرف لا من اذ ان لا **قال** عياض من اذ ارجع في بعض نسخ النسخ  
 ونه او لا يلف الا اذا اشكر الامراء لم يشهد العرف كذا لو كان عليه تلويها ميثاق على  
 ان العرف من موثاقه ثابا من يلف معه او يملكه ثابا من يلف بغيره ليلف  
 للواجب الانتعيل في غير المسكود **ابن** يعنى ان الواجب لا يصح في طلب



التوازي على التفرع المسكون او السلبية او على المكسور ان يشترط ذلك في  
 اصل الهمزة فيشاع ويكسر العوض عوفا او كفا ومثل الش في القامح  
 في الخلى غير المكسور في غير المسكون والحق ان الهمزة تنفتح بغير  
 ثقل عن اللام في الاصل في الصلابة وانما صنعت معنية وصحة في المقعر ومثله  
 الزوجير للماضي هو عطف على المسكون **والمعنى** ان اصل الزوجير اذا اوجب  
 صاحبه مئة وطلب منه التوازي على ذلك بل انه يصرف لفخا العرف بنوعه  
 بنوعه انشأ في ذلك (ان يشترط ذلك عند الهمزة او تقوم قرينة تدل على  
 ذلك بل انه يصرف ويخلص التوازي في غير المسكون واما هو فلا يبرهن من انشأ  
 ولا تكفي القرينة ومثل الزوجير جميع (القدح) والقدح غير مبرور واما بغير  
 لغني عطف على المسكون بتغير مضاف اليه او غير مبدل لفظا **والمعنى**  
 ان اللفظ اذا امرى اليه يخص من يقوم بالقول والربط وشبهه غير مبرور  
 وفلا انما امرى اليه يشيئ ويتركب اللفظ في ذلك بل ان القول قول له  
 انما في بعض التوازي ولو كانا دافع البرز فغير لو الفلح غنيا (ان يشترط ذلك)  
 بنه فلو اراد القم ان يخلص من حيث لم يقيد الفاعل عليها فانه لا يلزم لذلك  
 وذمت عليه مجازا او اليه انما يخلص في قوله **والمعنى** ان فاعله على المشهور  
 وفيل في كلام التوازي بالحوال وشبهها بغيرها في كلامه واما الخزان والرجاج والقم  
 وشبهها بالقول للمعنى في التوازي ان ادعاه وزعم وامر بها كالمعروف الهمزة (ان)  
**لجواز** **ببر او نفس** يعني ان الواجب اذا اطلب التوازي في مبدل المفعول  
 للمعروف فبر مبدل فان الواجب يلزمه فقولنا واما المفعول له فانه لا يلزمه  
 ان يرجع التوازي لانه ان يقول الواجب عز مبدل عن كماله في بها اللهم  
 لان تقوت يبره بزيادة كبر الصغي او من الهزيل او ينقص كبر الكبري وكذا

تخرج

تقص حواله الاسواق قلندع يلزم المفعول الهمزة يوم فبعض الهمزة ونقولنا المر  
 موعود للمعروف انما اذا كانت يبر وامر بها قلندع ولو كان له انضفا  
 الهمزة وقوله الهمزة بغير لزوم وفي اللام عزوا له ولزم وامر بها بغير الفرض فقول الهمزة  
 انما يلزمها للمعروف بل اسم ان العوات انما يعتني حيث كانت يبر المفعول له كما انما  
 له في التقدير واما ان ياتى يبر الواجب بل لا يلزم المفعول له ومع الهمزة بل هو محتمل  
 في قول الهمزة وزعمنا انه منعهما حتى يفرض **يعنى** ان الواجب له ان يجيب  
 مبدل عنك حتى يفرض توازيا المستقر او كما في قوله من المفعول له ففرضها المفعول  
 موعود له قبل التوازي وفلا بل ما انما يلزمه او كما في قوله لا يلزمها  
 وتوالت الواجب للتوازي والهمزة بينك فهي تامل في كل بيع والمفعول ففرضها  
 ان دفع العوات للورث فان كان المفعول قبل ان يثبت الواجب فلو رتبته فلا بد  
 له واشيى **مذبحه** **منه** **بيع** **وان** معينا يعني ان المفعول له اذا رتبته التوازي  
 مبدل في مبدلته ما يعارض انما عليه في البيع فانه يلزمه فقولنا ولو كان معينا له مبدل  
 عليه بشرط ان يكون فيه وفلا بالقياس او كماله له وليس الواجب ان يرد العيب  
 وبما غير غير كماله مبدل عن العرض ففلا واما امر ودر تامين ففلا في غير  
 غير جنسه واما امر جنسه فلا لانه يوجب الى السلم الطاهر للضرورة ولا يندب عن  
 الذهب مبدل ولا ذهب واما المقتضى كذلك لانه يوجب الرضا موقرا او يول مؤخر  
 ولا يلى الجمع حيوان مرجسه وعكسه وفلا في ذلك واما امر الطاهر ففلا في ضرورة تامين  
 ولا يثبت عند طهارة ليل يودي الى بيع الطهارة بالكلية لاجل مع الفحل ان كان  
 مثلا **بقول** ما انا سينا **وقوله** **فمذبحه** **ادع** **ان** **المعروف** **وقوله** **بيع** **اي**  
 بيع السلم فان قيل عن يعلق بآيت او يفسر فاجواب **ان** **يعلق** **بغير**  
 لانه قيل له فلو علو يثبت لا فتخر جواز ذلك وان لم يكن ففلا في مبدلته وهو لا يبر

٢١











العلم والغايه وفي علم قاصر فان وصف العلم وصف الاول فكل من يكون وصف العلم  
 وصف العلم يكون له العلم الاول او قبله وكذا اذا افادت النسبة لها او كلفها **واحد**  
**في الوصل ان جعل غير ما لا علم على ان غير بمعنى** ان من عرفه صفة و  
 صفة العلم او الوصل وجعل غير ما لا بد يستلزم ولا ترفع له عما جلا ما اثبت  
 غير العلم منها اخر ما والا بدعت الاول وجعلوه له ان اوصى انيس كذا  
 في ما وتقدم له عما جلا واما الوصل بالان قال الوصل مثلا ان افاذ اموه خلاف ذلك  
 جلا لا يرفع ولا ترفع له كمال غير ان من عرفه هو اعمل (افعال) غير وقيل ان  
 ان للعلم ان بالوصل الى الطالبه التي هي بعض ما يقدم واصعب على غير غير العقلا  
 ص او الوصل بمنه هو مسلم في معهوده تمصيل فقله بالزيادة كذا في وج  
 ضلعه بالتفصيل فوالله هو جعل صفة ان لا يرفع خلافه في علمه في صفة ان لا يرفع  
 لا يرفع له بل خلافه وان علمه انسكه فخله معيه خلافه ان في غير ذلك والمعهود  
 ان اذ كان فيه تمصيل لا يرفع من ومنه ان يرفع له لا اجهوده ولم يرفع له **جمله**  
**بقره** صميم جمله في اللفظ وغير في اللفظ واللفظ ووقع في نفعه  
 بغير هذا صميم التنايف القابل على اللفظة وفيها **والعلم** ان اذ باع  
 ان يرفع من الوصل معافاة لا يرفع له بغير رتبة الملتفط **وجعل** و  
 سواء في العلم والوكل او ارفع من وكذا يقال في فله بغير رتبة زيادة لا يرفع  
 ان اذ يقال عليها العلم **وجعل** ان في العلم خباثة **موجع** و  
**الذكر** من ان يرفع في بيان حكم لا تقاطع ومولادة العلم الشخص احسن بعد  
 نفسه وخلاف علمها ان في رتبة وجب عليه التقاطعها صفة العلم الغني  
 وانه اعلم من نفسه الخباثة فانه في علمه ان يرفع من خلاف علمه ان في رتبة  
 لم يرفع علمه مع علمه او لفة نفسه او مع العلم في ذلك وخلاف علمه ان في رتبة

ان لا وانه يرفع علمه مع علمه ان في رتبة نفسه او مع العلم في ذلك وخلاف علمه ان في رتبة  
 من يرفع علمه مع علمه ان في رتبة نفسه او مع العلم في ذلك وخلاف علمه ان في رتبة  
 والذكر واجه لهما وانه يرفع علمه مع علمه ان في رتبة نفسه او مع العلم في ذلك  
 بان سخط على علمه ان في رتبة نفسه او مع العلم في ذلك وخلاف علمه ان في رتبة  
 وانه يرفع علمه مع علمه ان في رتبة نفسه او مع العلم في ذلك وخلاف علمه ان في رتبة  
 نفسه خلافه خباثة او في اللفظة اذ لم يرفع علمه مع علمه ان في رتبة نفسه او مع العلم في ذلك  
 من ان يرفع علمه مع علمه ان في رتبة نفسه او مع العلم في ذلك وخلاف علمه ان في رتبة  
 خاها خباثة لا يرفع علمه مع علمه ان في رتبة نفسه او مع العلم في ذلك وخلاف علمه ان في رتبة  
 ان في رتبة نفسه او مع العلم في ذلك وخلاف علمه ان في رتبة نفسه او مع العلم في ذلك  
 سنة ولو كذا في اللفظ وانه يرفع علمه مع علمه ان في رتبة نفسه او مع العلم في ذلك  
 ان اللفظ في رتبة نفسه او مع العلم في ذلك وخلاف علمه ان في رتبة نفسه او مع العلم في ذلك  
 في رتبة نفسه او مع العلم في ذلك وخلاف علمه ان في رتبة نفسه او مع العلم في ذلك  
 للمعقول ان في رتبة نفسه او مع العلم في ذلك وخلاف علمه ان في رتبة نفسه او مع العلم في ذلك  
 ان في رتبة نفسه او مع العلم في ذلك وخلاف علمه ان في رتبة نفسه او مع العلم في ذلك  
 لان قوله ان في رتبة نفسه او مع العلم في ذلك وخلاف علمه ان في رتبة نفسه او مع العلم في ذلك  
 وفيه هو الملتفط بالعلم ووجهه هو الملتفط بالعلم ووجهه هو الملتفط بالعلم ووجهه هو الملتفط بالعلم  
 ولو كذا في اللفظ وانه يرفع علمه مع علمه ان في رتبة نفسه او مع العلم في ذلك  
 جلا في قوله **لا يرفع** من قوله وانه يرفع علمه مع علمه ان في رتبة نفسه او مع العلم في ذلك  
 ان في رتبة نفسه او مع العلم في ذلك وخلاف علمه ان في رتبة نفسه او مع العلم في ذلك  
 تمامها على عمل كذا في رتبة نفسه او مع العلم في ذلك وخلاف علمه ان في رتبة نفسه او مع العلم في ذلك  
**والعلم** ان في رتبة نفسه او مع العلم في ذلك وخلاف علمه ان في رتبة نفسه او مع العلم في ذلك  
 والصورة في رتبة نفسه او مع العلم في ذلك وخلاف علمه ان في رتبة نفسه او مع العلم في ذلك  
 الصفة في رتبة نفسه او مع العلم في ذلك وخلاف علمه ان في رتبة نفسه او مع العلم في ذلك  
 يكتب بغير ذلك في رتبة نفسه او مع العلم في ذلك وخلاف علمه ان في رتبة نفسه او مع العلم في ذلك











ظهر على صاحبه ما به من الملتقط بغير بيعته على الثمن كالمسحوق  
 يستوي بغيره وانما يتبعها بالثمن يعني ان الملتقط اذا بلغ  
 اللقطة بغير السلطان او بغير امر من غيره ثم جاء بها فليس له الا  
 الثمن الذي يفتقر اليه وليس له فضل البيع ولو جاءها قبل السنة وبيعها  
 البيع وردك فلو جاء بها الا الثمن له على الملتقط لا على المشتري ولو كان الملتقط  
 عريضا وجع عليه بالحقايق ايضا كالوكر ان كان مليا فان اخرج من ذلك وجع على  
 المشتري بما عايناه به بخلاف اصل الثمن والحق ان المشتري لما سار الى البائع في العراء بالحقا  
 يات وجع عليه بما عثره من ثمنه ولو كان عريضا في غير ذلك في الثمن كذا في بعض  
 النسخ **وقال** انما ومعهوم الثمن لو كانها قبل السنة ان علمه كسر كذا  
 والحق ان بياضه في امضاء البيع واصل الثمن او في واخر مله فلو اراد ان  
 له كذا فاما بعد فلو قبلت عليه فبمقتضاها في ذمته ان كان من اجله كان عبره  
 وفبتمه كذا في النسخ **كما** انما قبل بغيره وقبل السنة في رغبته **فلا يملكه لو قبل**  
**ما بين المسكين او بمتاع منه قبل ان يرضى** يعني ان في اللقطة فوجاه وفركا  
 في الملتقط تصدق بها على شخص غير من اهلها لا يرضى ما بين يده المسكين وان لم  
 وكذا في اذا حل لرضا المسكين وبيعها ثم جاء بها فوجع ما بين يده من الثمن اما في  
 المسكين من اهلها فلو ما وجع المشتري على المسكين ثمنه ان كان فلو لم يرض المسكين  
 فانه فلو وجع المشتري ثمنه على الملتقط فبغيره قبل ان يرضى له ولا يفتقر الملتقط  
 ومن اذا تصدق بثلثي نفسه دخلها نقص او اوعى زعمها ودخلها نقص فليس  
 لانه بقدره بها ضمنها واعلم ان زعمها لم يرضى بها نقص فبغيره يرضى بها  
 ومما على ان لا يرضى ما ولو لم يرضى بها فلو لا قبل ثمنه في ٧ من الايام فوجع  
 على ان لا يرضى ما ولو تضمن الملتقط ان لم يرضى بها نقص وتصدق بها عثر بها فلو لم يرض

(نحو)

ايضا لانه يغير لرضا ما به من الخانة والملتقط الرجوع عليه ان لا يرضى منه قيمتها  
 الا ان يتصدق بها عن نفسه يعني ان الملتقط اذا عثر اللقطة سنة ثم نوى  
 ملكها او تصدق بها اسم جاء بها فوجع ما يفتقر اليه ولو عمل كذا لم يرضى بها  
 واخر ما يفتقر اليه كذا واخر في الملتقط فبمقتضى يوم نوى التملك او يوم التصدق  
 بها والملتقط في الرجوع على المسكين يعني اللقطة او ما يفتقر اليه منها (لا ان يتصدق  
 الملتقط بها عن نفسه فلا يرجع له على المسكين في يوم ما لو قبلها فلو لم يرض  
 المسكين لم يرجع عليه الملتقط بغيره من قيمتها بل يرضى بها وما لو قبلها فلو لم يرض  
 عيب فليس له ان لا يرضى منها الا ان يرضى منها بالقيمة في عليه من على المسكين ان يرضى  
 له وهو ان يرضى بها ولو عثر من قيمته كذا في ثمنه **وان نقصت بغيره ثمنها**  
**بها لرضا او قيمتها يعني** ان اذا عثر بها سنة ثم يرضى ثمنها نوى ملكها او تصدق  
 بها على المسكين ثم جاء بها فوجع ما يفتقر اليه من قيمتها بغيره من ثمنها فلو لم يرض  
 له او يرضى من قيمتها الملتقط والقيمة يوم نوى التملك او يوم التصدق من اذا دخلها  
 غيب نقصه واما ما لو دخلها عيب فلو لم يرضى بها الا القيمة ومعهوم الثمن لو نقصت  
 قبل نية التملك او قبل السنة فليس له ان يرضى بها فلو لم يرضى بها فلو لم يرضى بها فلو لم يرضى بها  
 استعنا بها او لم يرضى بها فلو لم يرضى بها فلو لم يرضى بها فلو لم يرضى بها فلو لم يرضى بها  
 بغيره مما لو ولا يرضى له الا ان يرضى بها فلو لم يرضى بها فلو لم يرضى بها فلو لم يرضى بها  
 بغير السنة من ثمنه فلو لم يرضى بها فلو لم يرضى بها فلو لم يرضى بها فلو لم يرضى بها  
 بغيره يعني ان من وجع فلو لم يرضى بها فلو لم يرضى بها فلو لم يرضى بها فلو لم يرضى بها  
 كذا في ضرورة ابن عيسى الفقيه بقوله صغيره انه متى لم يعلم ابو وكذا في يرضى بها  
 الزانية ومن علم ربه لفتنة لا يفتقر هو بغيره ويخرج ولو ان الزانية بقوله لم يعلم  
 ابو كان من ارضى علم امرها وفي خروج ما ذكر في (لا ان يقال من ارضى الاب ولو لم يرض

خ  
 (بوا)



والاع من بابته لانه حكمنا لانه انقطع نصبه من ايد وثبت لها ومن انما هو على  
نصبه - ابراهيم باللام اذ قبله لفظ فعل كذا اتفاقه وقوله بنجر جلة بعز كثره بمعنى  
صقة لها اذ جعل متبوعه وقوله كفاية قوله من الوجوه المبحر من الفعل اذ صلا  
كوى الوجوه وجوه كفاية او معقول على او تميزه وقوله بنجر اسنان الارتفاع  
معنى اللغوية والمنشور كما عبر الفجر والتفريق وقيل اللغوية من التفتك  
صغير لانه اسرار الارتفاع وتبذره في المنفعة ما ذاع وطروا ولا يسمى لغوية  
الارتفاع اذ في المنفعة ما هو من الوجوه والارتفاع في اللغوية والارتفاع في الارتفاع  
للفعل كما قال بعض الصغار ان لا يفر على الفاعل بمقتضى معنى نفسه من تفتك و  
على روضه وكما هو وجوه الاتفاق على امرائه ايضا وينبغي ان يغير كلامه  
بما اذا لم يكن لها روج وقت ارادة ثما الاخر والاول منعها وان اقررت ميعود يتران  
يكون لها قال شيعي من ان لا تاكل **ومضاهة ونقطة ان لم يعلم والى** يعنى  
ان مضاهة الفعل المتبوع ونقطة واجتاز على من التفتك حتى يبلغ ويستغنى ولا  
رجوع لمعلم كانه بالانفاذ التي بنفسه ذلك من ان لم يعلم من الارتفاع اما ان اعطى  
منه بل انه لا يجب على المتفتك ويكون ذلك على بينة المالك ان يملك كعبته او يوجر  
**معه او يربو ونقطة ان كذا معه روضة** هذا مستشرق وجوه نقطة ان  
الفعل على ملتفتك **والمعنى** ان اللغوية تفتك نقطة على ان التفتك  
انما لان له مال اما يفتك وما اشتهه ذلك او وجرا ما لا معة بيليه مريو  
كما او محزوما عليه وما اشتهه ذلك او وجرا ما لا مريو ولا معة روضة  
مكتوب فيها ان المالك للفعل ما لم يكرهه روضة ما ان المالك يكون مملوكا  
وتجب نقطة على ان التفتك بفعله مع تحزق لغوية يوجر وايضا  
مجلد نايه الفاعل كذا مع من الغرض التي للامتنان وناب الفاعل فمير

مستشرق

مستشرق على علم المالك المبحر من السيل اذ او يوجر معه قال ولوصح  
بالا ويكون من موقن مطوقا على صفة قاله المفسر اذ ان يوجر معه قال  
كلامه او يربو لك ان احسن **ورجوعه على ايد ان حرره عمل المعنى**  
ان التفتك ثبت له الرجوع على ايد الفعل التفتك بفتح الفاء بالتفتك  
ان التفتك عليه ان كان ابو حرره عمل اذ فزاره او سبخته بشرط ان يفتك  
الارتفاع ويملكها انما كانت على وجه التفتك لا على وجه الهمزة وهو بشرط  
ان يكون الاب موسرا غير انفاق ويرجع بفتح التفتك انما هو قوله منه (مير)  
او نحو ذلك بل انما عليه نفس نقطة بل انه لا رجوع له بها على ايد ولومو  
سرا لان التفتك على وجه الهمزة واذا انزل على من التفتك فلا بد من التفتك  
والا بالافعال قول ايد يسمي لانه غارم وانما التفتك على فوى ولو اقتطع  
وحرره عمل فادعى التفتك ان اياه لحرره عمل او انك ذلك الاب فلا تفتك  
ان القول للاتب لاجل عليه من السقطة وكذلك لو اقتطع في سرة الاب  
وقت الانفاق عليه انما التفتك وان تفتك فوله عمل مع قوله حرره اذ التفتك  
منه فقول يصح قوله عمرا مستر كذا ان يكون بوضع حرره فاعل وحمل  
من الفرج عمل ما اذ الحرره لوجه ومعه التفتك فاعل بفتك عمرا وقوله  
ورجوعه على ايد ما مبتدأ وخبره اذ رجوعه ثابت على ايد والجملة مستأنفة او انه  
استعمل الوجوه في صفيته ومجازا ما استعمله في الاول وهو قوله ووجد الفاعل  
لجعل في الخفيف وهو المعنى الشري ومو مملوك على قوله ويقال على  
نكه واما التفتك وهو قوله ورجوعه في المعنى المجازي وهو التفتك ويقع  
رجوعه على ايد اذ قوله ان يربو ولا يرجع **والقول انه لم ينبق حسنة والمعنى**  
انه لا تفتك اذ ابو الفاعل مع من التفتك على التفتك ففقال (اب) انفتك على ولم يفتك

٢٠٨







(الاستعداد) استعداد النفس لالتفاتها صوب (الاسترفاء) والاسترفاء او غلب  
 على ارادته الاسترفاء يجب الاستعداد **ويسمى ثانياً وقوله انما هو بغير اذن**  
**الغير يعني** ان الثابت وقوله مرفوعه شامة عربية والى من يلبس صري  
 ليس له ان يلتفت بغير اذن سيره وانما الصلاح انما ثابته لاذن سيره مع انه  
 امر بنفسه وقوله لانه ربما ادى الى عجزه ولا يستغله بغيره وايضا جسام الى  
 عجزاته وهي تنوع والمثالث ليس ممن اسهل التفرغ فصوله (الغلاة) الغلاة  
 لغيره واملا لا تغلق له اخذ اللغاة ان المال يتفرغ في فوله وفوارى كركي  
 عليه اخذ ما وتعرف به بغير اذن سيره ويعرض الفرق مما اوى في التفرغ ونزع محكوم بها  
**سلام من غير** يعني ان اللغاة المحكوم باسلامه بان وجوه بلاد الاسلام  
 على ما من ينزع من ثلثه في الغني المسلم ويترك في المسلمين فصوله باسلامه  
 ان اللغاة صغير او كبير الا ان يعلق عليه خنك كبر الا ان كان صغيرا يجب على الاسلام  
 وان لم يعلق عليه خنك كبر فهو من الاسلام بان اسلامه وان ابنى امرى عليه  
 حكمه ان يترك فصوله من غير اذن غير المسلم اذ في الكلام له من غير ملتفحة المسلم الى  
 من ملتفحة الكلام لا من غير الطهارة **وتدعى اخذ ابي له يعرف ولا جلا ياخذ ما**  
**اخذ ربيع للاطلاع** وفيه سنة ثم يعرض **بجمل** واخذ بغيره **يعني** ان العبر  
 الابن لخاله من غير وعرف ربه جانه ينزل كذا ان ياخذ له بغيره ربه معطى الله  
 موافق ما لم يعرف ربه بلا ينزل كذا ان ياخذ له ما اخذ له وما يعرف ربه فليد ان يح  
 بعد للاطلاع ووضاء من ربه فاذ اذ وقع على الاسلام ان يوقعه عند سنة  
 وينبغي عليه بان ارسله فيها حتى لم يعرف ما سجد وان يلفظ كذا ان لا يسل  
 بل لا يابى من ارسله ولا يميل ولا يميل بعرضه بل يكتب الحاكم لاسم  
 وحليته ويلك وزيد ويشهر جميع ذلك ويجعل في بيت المال ما جازى

عليه فائلا ما عسى ان ياتي واقى دفع له المسمى بغير اذن النفقة منه فقول له  
 يعرف متعلق بغيره ويعرف بغيره اياه وسكون الغير مضاعف في مع الغيرة بغير  
 في لم يحول وامر ومو من اخذ له في يعرف مالكه لانه يتم له من غير انشاء وقوله  
 بعد اذ الانشاء يخشى منه ان يصل الى علم الاسلام ميتا خله وبعده قوله  
 صرح بجهنم الى يعرف للتصريح بالثبوت في الجهنم لا يميز الا بغير اذن له وقوله ومو  
 اعم من الكرامة ويعرض عليه قوله ما اخذ في المذكر للثبوت تامله والابن مومي  
 فثبت في استناده بلا سبب و(م) موملاري **ومضى بعد واه ماله في كنف**  
**النفقة يعني** ان الاطلاع اذ ابناء العبر الابن بغير السنة ثم جاء ربه  
 قال كنف انفقته قبل ان ياتي او يعرفه اذ في جانه لا يغفل منه ذلك لان الشك  
 في بامد بوجه جانه ومو يتهم على نفقته السبع بخير دعواه اللهم ان تقوم له  
 بغيره بركي فيعمل بغيره ما وكركي لا يغفل فوه السيد ان كنف استناده لانه لا  
 ان يكون ولر حافيا لا يقره اليه اذ كان من بيتهم بها بحجة وقوله وقوله  
 ومضوا في يجوز ان يتراءى **ولر عتقه ومبته غير قول** **وتقام عليه الخرد**  
**يعني** ان ربه الابن يجوز له ان ينفقه في حال ابقائه وبه مته غير قول واملا  
 لقوله جلا خرد لا يهابهم ولا يجرؤ عليه والعصيان ان يبرر وان يوصيه وان  
 يتصرف به على الغيم واذا اقبل الابن بعلله في حال ابقائه يوجب الخرد له بغيره عليه  
 ولو جلا لولا ان كان باعلا او يعوا بغيره وتقام له وجوبها عليه الخرد وانما  
 نعم الاقل على ذلك لانه يتوهم انه لا يطاق عليه الخرد لانه قد يكون في من انفق عليه  
 نفقة فيخشي عليه الموت في اخر فتضيع نفقته **وضمنه ان ارسله الا خوف**  
**منه يعني** ان العبر الابن اذ ارسله الى اخره فملك ثم جاء ربه فانه  
 بضمنه ولو كان ارسله لشك في النفقة عليه الا ان يكون انما ارسله خوفا منه



